الفصل الثاني

السُّنَّةُ المفترى عليها

دولة الباطل ساعة ، ودولة الحق
إلى قيام الساعة

« علي بن أبي طالب »
(رضي الله عنه)

obeikandl.com

obeikandl.com

السنة النبوية المطهرة ـ وتعني : ما قاله الرسول الكريم ﷺ أو فعله أو أقره ـ هي المصدر الثاني للإسلام عقيدة وشريعة، فهي صنو القرآن وتفسره وتبين مجمله ... كما أنها التطبيق العملي الحي الأمثل لمراد الله ـ عز وجل ـ من عباده في رسالته الخاتمة إلى المكلفين من خلقه .

هكذا فهمها الصحابة الكرام، الذين كانوا ـ بحكم تربية النبي ﷺ لهم ـ هم أقدر الناس على معرفة السنة وتبليغها لمن تبعهم بإحسان، الذين بلغوها لمن بعدهم، وهكذا حتى وصلت إلينا . فتبليغ الإسلام بدءاً بالصحابة وإلى قيام الساعة، شمل كتاب الله وسنة رسوله ﷺ .

ولم يسلم المصدران الجليلان من سوء الفهم ولا من المؤمرات الخبيثة منذ عهد الخلفاء الراشدين، حتى يوم الناس هذا، على يد المرتدين وأدعياء النبوة تارة، وعلى يد الخوارج المتعنتين تارة أخرى، وباسم العقل على يد غلاة المعتزلة، وتحت راية حب آل البيت طوراً آخر.

ومع الغزوة الصليبية الحديثة ـ عسكرياً واقتصادياً وفكرياً ـ اشتدت حبكة المؤامرة، بما خلفه الغرب بعد رحيل جيوشه، من أمساخ يفكرون بعقول سادتهم، مدعومين بأنظمة سياسية لا دينية، تقمع كل فكر سوى التشكيك بالدين، وهو التشكيك الذي تحميه تحت ذريعة حرية الفكر .

وبالرغم من مؤامرات الماضي البعيد والقريب والحاضر، ظل المسلمون على إيمانهم بالمصدرين : الكتاب والسنة.

وإن كان التركيز على السنة قد أصبح هو المحور الرئيسي للمؤامرة، نظراً لسعتها التي تتيح للمتلاعبين أن يشككوا بعض الناس ممن لا تسعفه ظروفه للإحاطة بهذا البحر المحيط .

وسأقدم الدليل على زعمي هذا، على لسان كاتب عربي شهير ليس ممن يتهمون بأنهم «أصوليون» أو «متطرفون» إلى آخر ما في جعبة الإعلام الغربي - وتابعه التغريبي - من أسماء مختلقة لكل من يلتزم مبادئ الإسلام ... ذلكم هو الأستاذ أحمد بهاء الدين، الذي كتب في عموده «يوميات» ما نصه «الوطن - الكويتية - العدد ٤٧٢٨ بتاريخ ١٩ / ٤ / ١٩٨٨م - ص ٢٨» : (لوكانت النشرة أو المجلة التي أشرت إليها أمس قاصرة على ادعاء دعاوى جديدة منحرفة باسم الإسلام - كتكفير من يأخذ بالحديث والسنة - لقلنا إنها إحدى الفرق المنحرفة باسم الإسلام وأمثالها كثير حتى في أمريكا . ولكن الملحوظات التي تستوقف النظر ونضيفها إلى الملاحظات التي ذكرناها أمس : أنها تبدو ممولة تمويلاً جيداً، خصوصاً بإنتاجها التلفزيوني عن موضوعات حساسة في القرآن وحياة الرسول ﷺ والكثير مما سجلته على أشرطة فيديو للبيع . والاسم الوحيد الذي يقابله تعريف واضح هو الدكتور أحمد صبحي منصور يحاضر في جامعة أريزونا عن القهر الفكري الأزهري وأنه منتشر في الصحافة والتلفزيون ؟.

وأنهم - تلك الجمعية - سوف يعقدون «مؤتمراً دولياً للأمة الإسلامية الواحدة من أيام ٥، ٦، ٧ أغسطس المقبل ورسم الحضور للفرد ٧٦ دولاراً وللأسرة ٩٥ دولاراً تغطي كل نفقات الإقامة والطعام.

... والتفاصيل كثيرة وقد نشرت بعضها أمس واليوم لإعطاء فكرة فقط .. ولكن السؤال الأكبر الذي تثيره المجلة هو : لماذا هذا التوجه الأساسي في كل شيء إلى مهاجمة الأزهر الشريف بالذات .

إن الأزهر ليس الوحيد الذي يعترف بالسنة والأحاديث النبوية، بل الأغلبية الساحقة من عموم المسلمين والهيئات الإسلامية، فلماذا اختصاصه بالهجوم

والتشهير، وجعل أبرز ما في النشرة وما في نشاطات الجمعية هو اتهام الأزهر بالكفر، وبتضليل المسلمين، وبجر مصر إلى الخراب الشامل في سنة ١٩٩٠ بالتحديد ؟.

وهل هي حركة سياسية موجهة ضد مصر أم حركة دينية موجهة ضد الأزهر؟ أم ضد الإسلام ذاته وهو أمر عرفه الإسلام كثيراً ؟ ومن يقف وراءها ؟ إن مصر لها سفارة في أمريكا، ولدينا مؤسسات كمؤسسة «الوحدة الإسلامية»(*) ومؤسسة «جامعة الدول العربية».

هل ياترى تعرف هذه الجهات، ويعرف الأزهر نفسه، شيئاً عن تلك الجماعة الإسلامية الغربية (لعل الكاتب يقصد: الغريبة/ منذر) في أميركا ؟ ومن يتكلم بأسمها ؟ ومن يمولها ؟.

وهذه الجماعة هل يمكنها أن ترسل لي ما تفصح به عن نفسها ؟ وترد على هذه الأسئلة ؟.

* * *

لقد حرصت على إيراد هذا الكلام بنصه لأنه من مصدر لا يشك فيه حسين أمين وأمثاله فالأستاذ بهاء أحد مادحي كتابه، وإن كان تقريظه ذاك يصطدم بما قرأناه له قبل قليل !!.

وفي مقابل ذلك أشير إلى كاتب كويتي كتب في جريدة «السياسة» (العدد ٦٤٥٩ بتاريخ ٤/ ١٠/ ١٤٠٩ هـ الموافق ٩/ ٥/ ١٩٨٩م)، متهجما على تخصيص كتب لفضح الأحاديث الموضوعة على الرسول ﷺ !! .

(*) هكذا جاءت، مع أنه ما من مؤسسة بهذا الاسم، وربما كان مقصد الكاتب : منظمة المؤتمر الإسلامي.

وهذه الإشارة توضح للقارئ الكريم أن إرضاء أهواء هؤلاء الناس مستحيل ـ هذا لو كان إرضاء الهوى أمراً محموداً !!، فهم ـ كما ترى ـ متناقضون، بعضهم يزعم أن السنة كلها موضوعة، وبعضهم الآخر يعترض على فضح الأحاديث المكذوبة على المصطفى ﷺ.

obeikandl.com

بين السلف والخلف

رأينا في الفصل السابق «أساطير الآخرين» أن حسين أحمد أمين، ليس أول الذين حاولوا هدم السنة، ونؤكد هنا أنه لن يكون آخرهم.

وإذا كان تفنيد آراء هؤلاء الهدامين واجباً لئلا يغتر بهم غير المطلعين، فإن ثمة واجباً آخر أكثر أهمية، وأعني به الجانب الإيجابي في خدمة السنة النبوية الشريفة ... فذلك الجانب هو الأصل، استمراراً لهذه المهمة العظيمة، التي ترد كيد الخائنين إلى نحورهم.

لقد عني السلف الصالح بخدمة السنة عنايتهم بخدمة القرآن الكريم، حتى بلغت علوم الحديث النبوي ٦٥ علماً (كما عددها العلامة ابن الصلاح)، بل إن السيوطي (في تدريب الراوي) وصل بها إلى ٩٣ علماً!.

وإننا لنحمد الله ـ سبحانه ـ أن الأمة تبذل منذ سنوات جهوداً حميدة في هذا الجانب الحيوي، إذ نذر بعض العلماء كل وقتهم لعلوم الحديث، كما شهد العمل الجماعي في هذا الميدان خطوات تبشر بخير وافر ـ إن شاء الله ـ.

فقد أنشئ في دولة قطر الشقيقة «مركز السيرة والسنة»، الذي نظم في شهر شعبان ١٤١٠هـ ندوة بعنوان «نحو موسوعة شاملة للحديث النبوي» شارك فيها نخبة من العلماء المسلمين من مختلف أقطارهم، واشتملت فعالياتها على دراسات وأبحاث مهمة، بغية إنجاز المزيد من تيسير الحديث النبوي للباحثين والمثقفين، مع الحرص على تسخير التقنيات المعلوماتية الحديثة (الحاسوب) لهذه المهمة النبيلة.

وسبق للمجمع الملكي (الأردني) لبحوث الحضارة الإسلامية، أن خصص

مؤتمره العام السابع (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م)، لتدارس السنة النبوية، وشارك فيه - أيضاً - عشرات من علماء المسلمين، فقدموا أبحاثاً قيمة عن السنة وحفظها، وفندوا شبهات المرجفين حولها، (انظر تقريراً جيداً عن المؤتمر نشره د. سعيد إسماعيل علي أحد المشاركين فيه - مجلة «الهلال» القاهرية - ذو الحجة ١٤٠٩هـ/آب «أغسطس» ١٩٨٩م/ص٣٨ - ٤٤).

* * *

بالمنطق ..

بين أيدي الباحثين النزيهين - حقاً - ثلاث وسائل تؤدي كلها إلى اليقين، بأن السنة النبوية، هي صنو القرآن الكريم كمصدر أساسي لمعرفة الإسلام معرفة صحيحة أمينة .. تلك الوسائل هي :

١ - العقل .

٢ - القرآن .

٣ - التاريخ .

فالعقل - السليم بعد أن يثبت له وجود الله - عز وجل - وأنه ليس كالمخلوقين في شيء، وأنه - سبحانه - حكيم، فلا يدع عباده يتخبطون، ولذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين، فإن العقل - بعد هذه المراحل - يصدق من أقام الحجة على أنه نبي أو رسول، في أنه لا يكذب على الله، ولذلك فإن ما يبلغه النبي ﷺ - كل نبي - لمن بعث إليهم، على أنه من عند الله، فهو - يقيناً - من عند الله، وعلى هؤلاء السمع والطاعة لكل ما بلغهم من نبيهم على أنه من الدين .

ولما كان محمد ﷺ هو خاتم الأنبياء والمرسلين، وقد بعثه الله - تبارك وتعالى -

إلى الثقلين كافة ـ وهذا ما نحن مستعدون للبرهنة عليه بعشرات الأدلة العقلية الدامغة ـ فإنه أمين على وحي السماء، فما ثبت لنا أن هذا الرسول قاله أو فعله على أنه جزء من رسالته، فهو ملزم لكل من آمن بهذه الرسالة .

لأنه يستحيل ـ عقلاً ـ أن يكون الرسول ـ أي رسول ـ صادقاً وكاذباً معاً ـ حاشاه ـ، وإذا كان البشر لا يأتمنون على رسائلهم العادية رسلاً يشكون في أمانتهم، فهل يسبغ عقل سليم أن يكون الله ـ سبحانه ـ أقل حكمة من عباده ـ تعالى الله عما يقول الظالمون ـ ؟ !! .

وكما أن صدق الرسول لا يتجزأ، فإن تصديق المرسل إليهم لا يتجزأ، فيستحيل ـ عقلاً ـ أن يزعم شخص ما، أنه يصدق نبيه في بعض رسالته، ويكذبه في بعضها الآخر، لأنه ـ في حال كهذه ـ لا يسمى مؤمناً بالنبي !! .

فالمُعَوَّل عليه في حالتنا هذه ـ أي الإسلام ـ هو التثبت مما بلغه محمد ﷺ لصحبه حتى وصل إلينا، لا سيما أن الله ـ عز وجل ـ أكمل الدين قبل أن يختار رسوله إلى جواره ـ سبحانه ـ كما تكفل ـ تبارك وتعالى ـ بحفظ هذا الدين ، فقال في محكم التنزيل : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحجر : ٩] والذكر ـ عقلاً ـ يشمل الدين كله، ومن زعم أن المحفوظ هو القرآن دون السنة، فإنه يجيز ـ والعياذ بالله ـ العبث وعدم الحكمة على الله ـ سبحانه وتعالى !! ـ فالمولى الذي ﴿لَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾﴾ لا يترك عباده بنصف دين أو نصف رسالة ـ سبحانه ـ فهذا ما لا يفعله المخلوقون، فما بالنا برب السموات والأرض اللطيف الخبير الحكيم ؟ ! .

* * *

ومن المعلوم لدى المسلمين في مختلف الأزمنة والأمكنة، أن القرآن الكريم هو كلام الله ـ عز وجل ـ وأن دور محمد ﷺ اقتصر على تبليغه كما بلغه أياه جبريل، دون زيادة ولا نقصان ولا تصرف ـ ولو بحركة أو سكون ـ وأما السنة فهي وحي من الله بالمعنى ، أما اللفظ فمن الرسول ﷺ .

إن السفراء والمبعوثين الشخصيين للزعماء السياسيين في عصرنا ـ ولله المثل الأعلى ـ ينقلون رسائل من قادة بلدانهم إلى قادة بلدان أخرى، وبعض تلك الرسائل مكتوبة وبعضها شفهية، بل إن المهمة الواحدة ـ في بعض الأحوال ـ تتضمن نقل رسالة مكتوبة وأخرى شفهية في آن معاً ! .

فهل سمعتم أو قرأتم أن بلداً ما شك في صدق مبعوث البلد الآخر، مع أن المرسِل والرسول والمرسَل إليه كلهم بشر غير معصومين ؟! .

أما وضع صاحبنا ـ وكل من شاكله ـ في هذه الصورة، فيشبه شخصاً لا يتمتع بأي صفة في بلده ـ ولا في سواه !! ـ يذهب إلى زعيم الدولة المرسل إليه، زاعماً أن لديه المحتوى الحقيقي لرسالة زعيم دولته !! .

فأين ـ بالله عليكم ـ يوضع شخص كهذا ؟! ومن ذا الذي يصدقه ؟ ! .

* * *

القرآن يشهد ...

أما شبهة «المسلم الحزين» ـ وهي مسروقة كغيرها مثلما رأينا من قبل ـ التي تزعم أن النبي ليس معصوماً إلا عند تبليغ القرآن، فهي شبهة متهافتة !! .

لأن النبي ﷺ معصوم ـ عقلاً كما رأينا ـ في تبليغ الرسالة كلها، لا فرق بين ما كان موحى به إليه نصاً، وما كان موحى به إليه معنى.

ولنلاحظ ـ قبل أن نسوق الشواهد القرآنية الدامغة ـ أن قلة الأدب بلغت بالمؤلف أنه ساق كذبته الوضيعة بالصيغة التالية :

« والرسول لم يَدَّعِ أنه معصوم إلا حين يتلو القرآن . . »، وكأن الرسول ﷺ ادعى ـ ادعاء !! ـ أنه معصوم حين يبلغ القرآن !! وأنا أتحداه أن يأتي بدليل واحد عقلي أو نقلي يشهد لأسطورته !! .

علماً بأن النبي ﷺ أمين على وحي السماء لفظاً ومعنى، قرآناً وسنةً . . .

ونحن نسأل « الحزين » : لنفترض ـ جدلاً ـ أن زعمك صحيح فهذا معناه أنه حديث نبوي، فكيف تصدقه ؟ !! .

وبعد البراهين العقلية، نقدم الأدلة القرآنية التي تؤكد أن الوحي للرسول ﷺ لا يقتصر على القرآن وحده :

١ ـ يقول الله عز وجل :

﴿ **إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا (١٦٣) وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا (١٦٤)** ﴾ [النساء : ١٦٣، ١٦٤]

والشاهد من الآيتين وما يؤيدهما من آيات عديدة أخرى، هو أن بعض الأنبياء لم ينزل الله عليهم كتباً من عنده ـ سبحانه ـ مما يدل على أن الوحي يمكن أن يكون بغير اللفظ . . فما الذي يميز السنة النبوية التي بلغها محمد ﷺ، عما أوحي إلى هؤلاء الأنبياء؟ والقصد هو أن الشاهد دليل جلي على وجود الوحي من الله بغير نصوص الكتب السماوية .

٢ ـ قوله سبحانه وتعالى :

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ (٤٣) بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ (٤٤) ﴾ [النحل : ٤٣ ، ٤٤] ـ وهذا واضح في أن من رسالة محمد ﷺ أن يبين للناس بالوحي المعنوي ما نزل إليهم من وحي النصوص بلفظها ومعناها.

٣ ـ قوله تعالى :

﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ (١) مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ (٢) وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (٣) إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَىٰ (٤) عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ (٥) ﴾ [النجم : ١ـ٥]

٤ ـ الآيات الكثيرة التي توجب طاعة الرسول ﷺ إلى جانب طاعة الله .. ولو كان المراد هو التزام ما في القرآن وحده، لا قتصر الأمر على طاعة الله وحده .. وما اقتران طاعة الرسول ﷺ بطاعة الله إلا دليل على أن الله ـ عز وجل ـ يوحي إلى رسوله غير القرآن بالمعنى.

ونذكر من هذه الآيات :

ـ ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ (٣٢) ﴾ [آل عمران : ٣٢].

ـ ﴿ فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا (٦٥) ﴾ [النساء : ٦٥].

فالإيمان يقتضي تحكيمه ﷺ حال حياته ـ وسنته بعد وفاته ـ، مع عدم الشعور بأدنى حرج مما قضى به، ومع التسليم التام !! فهل هذه الشروط تكون للنبي المعصوم ﷺ وهو يبلغ عن ربه، أم تكون له وهو غير مبلغ ولا معصوم ؟ ! حاشاه .

ـ ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ [آل عمران : ٣١].

ـ ﴿ مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴿٨٠﴾ ﴾ [النساء : ٨٠].

ـ ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾ ﴾ [النور : ٥١].

﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٧﴾ ﴾ [الحشر : ٧].

٥ ـ مواقف يدل عليها القرآن : قال الله ـ عز وجل ـ مخاطباً نبيه بخصوص المنافقين :

﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِ ﴿٨٤﴾ ﴾

[التوبة :٨٤].

ومعلوم أن النفاق الأكبر الذي يُخرج من الملة، هو إظهار الإيمان وإبطان الكفر، وخبايا القلوب لا يعلمها إلا الله، فهذه الآية تؤكد أن الله ـ عز وجل ـ عَرَّفَ نبيه أسماء المنافقين لئلا يصلي عليهم صلاة الجنازة، وذلك بواسطة الوحي، مع أنه لم يرد ذكر لتلك الأسماء في القرآن ! .

ـ وقال سبحانه : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ﴿١٤٣﴾ ﴾ [البقرة : ١٤٣].

وقال عز من قائل : ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً

تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴿١٤٤﴾ ﴾ [البقرة: ١٤٤].

وهذا نص صريح في أن صلاة النبي الكريم وصحبه إلى القبلة الأولى «بيت المقدس» كانت بأمر إلهي لكن لم ينص على ذلك الأمر في القرآن من قبل، فكيف جاء إذاً ؟ . هذا مع التنبيه إلى أن الصلاة فرضت في مكة في السنة السابعة للبعثة - في الأرجح -، في حين أن تحويل القبلة إلى المسجد الحرام تم بُعَيْدَ الهجرة النبوية المباركة إلى يثرب !! .

- وقال تبارك وتعالى : ﴿ وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَن بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ﴿٣﴾ ﴾ [التحريم : ٣] فكيف أظهره الله عليه، وكيف نبأه العليم الخبير - سبحانه ؟ أليس بالوحي ؟ الجواب : نعم ، ولكن ليس في القرآن ذلك الإظهار المشار إليه، فلم يبق سوى الإذعان لحقيقة أن الوحي للرسول ﷺ لا يقتصر على القرآن فحسب .

* * *

وقائع ثابتة

هناك حقائق تاريخية دامغة، تؤكد أن الوحي قرآن وسنة، منها :

١ ـ أن الحباب بن المنذر سأل الرسول ﷺ عن الموقع الذي نزل فيه قبيل غزوة بدر : أرأيت هذا المنزل، أمنزلاً أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدمه ولا نتأخر عنه، أم هو الرأي والحرب والمكيدة ؟ .

فقال ﷺ «**بل هو الرأي والحرب والمكيدة !**» .

فقال يا رسول الله، فإن هذا ليس بمنزل، فانهض بالناس حتى نأتي أدنى ماء من القوم فننزله، ثم نغوِّر (التغوير هو الدفن والطمس) ما وراءه من القلب (مفردها قليب أي بئر) ثم نبني عليه حوضاً فنملؤه ماء ثم نقاتل القوم، فنشرب ولا يشربون . فقال رسول الله ﷺ : « لقد أشرت بالرأي » فنهض رسول الله ﷺ ومن معه بالناس، فسار حتى إذا أتي ما من القوم نزل عليه . . إلخ (عبد السلام هارون ـ تهذيب سيرة ابن هشام ـ ص ١٤٣) !! .

من هذه الواقعه نستنتج ما يلي :

(أ) أن الصحابة يعلمون أن بعض الوحي قرآن وبعضه سنة .

(ب) أن الموقع الذي اختاره المصطفى ﷺ ـ بداءة، لو كان بوحي من الله، لما جاز للمسلمين التقدم عنه ولا التأخر !! .

(ج) أن الرسول ﷺ أمين على وحي السماء . ولو كان غير ذلك ـ وحاشاه أن يكون ـ لقال للحباب : إنه منزل اختاره الله لي !! .

(د) أن اختيارات الرسول ﷺ بدون الوحي، إنما هي اختيارات بشر يصيب ويخطئ، ولذلك أخذ بمشورة الحباب لما رأى أنها أفضل من اختياره هو ﷺ.

٢ ـ وفي غزوة الخندق (الأحزاب)، لما اشتد على الناس البلاء، بعث رسول الله ﷺ إلى عيينه بن حصن، وإلى الحارث بن عوف المري، وهما قائدا غطفان، فأعطاهما ثلث ثمار المدينة على أن يرجعا بمن معهما عنه وعن أصحابه، فجرى بينه وبينهما الصلح، حتى كتبوا الكتاب، ولم تقع الشهادة ولا عزيمة الصلح، إلا المراوضة في ذلك، فلما أراد رسول الله ﷺ أن يفعل (أي : أن يوقع الكتاب ويبرم الصلح نهائياً)، بعث إلى سعد بن معاذ وسعد بن عبادة، فذكر ذلك لهما واستشارهما فيه، فقالا له : يا رسول الله، أمراً تحبه فنصنعه، أم شيئاً أمرك الله به لابد لنا من العمل به، أم شيئاً تصنعه لنا ؟ قال ﷺ : « بل شيء أصنعه لكم، والله ما أصنع ذلك، إلا لأني رأيت العرب قد رمتكم عن قوس واحد، وكالبوكم (المكالبة : المضايقة والتشديد) من كل جانب، فأردت أن أكسر عنكم من شوكتهم إلى أمر ما ».

فقال له سعد بن معاذ : يا رسول اللّه، قد كنا نحن وهؤلاء القوم على الشرك باللّه وعبادة الأوثان، لا نعبد اللّه ولا نعرفه، وهم لا يطمعون أن يأكلوا منها ثمرة إلا قِرىً (القِرى : إطعام الضعيف) أو بيعاً، أفحين أكرمنا اللّه بالإسلام وهدانا له وأعزنا بك وبه نعطيهم أموالنا ؟ واللّه ما لنا بهذا من حاجة، واللّه ما نعطيهم إلا السيف حتى يحكم اللّه بيننا وبينهم، قال رسول اللّه ﷺ : فأنت وذاك. فتناول سعد بن معاذ الصحيفة، فمحا ما فيها من الكتاب، ثم قال : ليجهدوا علينا (المرجع السابق ص ١٩٢ ، ١٩٣).

وهذا الموقف يؤكد النتائج التي استخلصناها من سابقه.. فالرسول ﷺ الذي لا يخالفه المهاجرين والأنصار لو أبرم أمراً، يحرص على استشارة أهل الرأي من

أصحابه، إذا لم يكن في المسألة وحي إلهي يلزم الجميع. ومع أن النبي ﷺ كان من حقه ـ كأي قائد سياسي وعسكري في الأقل ـ أن ينفذ ما رأى أنه مصلحة عليا، ولا سيما أن الظرف خطير فمشركو العرب قد وحدوا صفوفهم وحاصروا المدينة، يريدون إطفاء نور الدين الجديد، مع ذلك فإنه استشار زعماء الأنصار.

وكم كان الناطق باسمهم « سعد بن معاذ » رضي اللّه عنه، كم كان لبقاً إذ ميز في استفساراته بين ثلاث حالات .. فإذا كان الصلح مع غطفان أمراً يحبه المصطفى ﷺ بوصفه قائداً بشراً، فإن الأنصار على استعداد لصنعه، إكراماً لنبيهم، مع أن الأمر ـ في اعتقادهم ـ أكبر من أن يرضوا به في الإسلام، وخصوصاً أنه لم يحدث حتى في الجاهلية !!.

أما إذا كان أمراً من اللّه، فلابد لهم من العمل به !!.

لكنه إن كان لخير أهل المدينة فيما يرى الرسول ﷺ، فإنهم لن يعطوا غطفان إلا السيف.

ولنتأمل جيداً في إجابة رسولنا ﷺ، فهو لم يقل: إنه وحي لأنه ليس وحياً، كما لم يقل: شيء أحبه فاصنعوه!! فأي قائد يتنازل عما يراه صوباً ومصلحة عليا، ويسمح بتمزيق مسودة الصلح ؟!.

لا يصنع ذلك إلا الرسول الذي اجتباه ربه ليحمل آخر رسالات السماء إلى الأرض !!.

* * *

٣ ـ لما تجهز رسول اللّه ﷺ لفتح مكة، كتب « حاطب بن أبي بلتعة » إلى أهل مكة يخبرهم بذلك، وأرسل كتابه مع امرأة مسافرة، فبعث رسول اللّه ﷺ علياً والزبير والمقداد، وقال: « انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ [موقع على بعد قليل من المدينة] فإن بها ظعينة معها كتاب فخذوه فأتوني به » .. فخرجوا وأخذوا الكتاب

من المرأة بعد أن هددوها بتفتيشها، فأخرجته من ضفائر شعرها، فأتوا به النبي ﷺ، فإذا فيه من حاطب إلى أناس من المشركين بمكة يخبرهم ببعض أمر رسول الله ﷺ فقال النبي ﷺ: « ما هذا يا حاطب ؟ » فقال : يا رسول الله، لا تعجل علي إني كنت امرءاً ملصقاً في قريش ولم أكن من أنفسها، وكان من معك من المهاجرين لهم قرابات يحمون بها أهلهم وأموالهم بمكة، فأحببت إذ فاتني ذلك من النسب فيهم أن أتخذ يداً يحمون بها قرابتي، ولم أفعله ارتداداً عن ديني ولا رضى بالكفر بعد الإسلام، فقال رسول الله ﷺ : « أما إنه قد صدقكم » فقال عمر : يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق. فقال رسول الله ﷺ : « إنه قد شهد بدراً، وما يدريك لعل الله قد اطلع على من شهد بدراً فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم »، فأنزل الله ـ عز وجل ـ الآية الأولى من سورة الممتحنة، ونصها :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُم مِّنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴿١﴾ ﴾.

(ومن رغب في الوقوف على نص الواقعة حرفياً، فليرجع إلى صحيحي البخاري ومسلم، وإن كان الكاندهلوى يي حياة الصحابة ٢ / ٤٢٤، ٤٢٥ يقول: أخرجه الجماعة إلا بن ماجة، وقال الترمذي : حسن صحيح، كذا في البداية ٤ / ٢٨٤).

فمن أعْلَمَ الرسولَ ﷺبأمر كتاب حاطب، وهو كتاب سري للغاية ؟!.. لا ريب في أن الله ـ سبحانه ـ أعلم نبيه القصة بواسطة جبريل عليه السلام.. وهذا ليس مجرد استنتاج من عندي، فقد نص عليه ابن هشام في السيرة صراحة، بقوله: وأتى رسولَ الله ﷺ الخبرُ من السماء بما صنع حاطب !! « تهذيب السيرة ص ٢٤٨).

٤ ـ ولئلا نتوسع في هذه البراهين الدامغة، نكتفي بالإشارة إلى إخبار النبي ﷺ عن فتح خيبر على يد علي بن أبي طالب ـ رضي اللّه عنه ـ قبل أن يفتحها اللّه على المسلمين، وكذلك عن استشهاد الخلفاء الثلاثة عمر وعثمان وعلي، وعن فتح فارس والشام ومصر، بل وفتح القسطنطينية (استانبول اليوم)، التي تم فتحها على يد السلطان العثماني محمد الثاني (المعروف بالفاتح)، وذلك بعد ٩٠٠ سنة من بشارة النبي ﷺ !!.

* * *

ولقد كان النبي ﷺ أميناً معصوماً من الخطأ والنسيان في التبليغ، فكان يميز بين القرآن وبين ما يقوله ويفعله ﷺ، وكان يميز في أقواله وأفعاله ما كان تشريعاً خاصاً به، عما كان تشريعاً عاماً، وعما ليس بتشريع .. فالرسول ﷺ ـ على سبيل المثال ـ كان يكره من الشاة المثانة والغداة والمصران والأنثيين والطحال، ومع ذلك فليست هذه الأشياء مكروهة شرعاً، وإنما كان ذلك شعور النبي ﷺ النفسي تجاه هذه الأجزاء، لكنه ﷺ لم يقل : أنا أعاف هذه الأشياء، فهي مكروهة لكم أو محرمة عليكم !! فمن الثابت شرعاً أن الشاه كلها مباحة للأكل ما عدا الدم المسفوح (انظر : تأويل مختلف الحديث ـ ص ٢٦٩).

وبالإضافة إلى كل ما سلف، فإنه يكفي للتيقن من أن السنة النبوية هي المصدر الثاني للإسلام، تطبيقها الجماعي لدى الصحابة ثم لدى التابعين، ولدى معظم المسلمين حتى يوم الناس هذا !!.

* * *

النبي ﷺ وعلم الغيب

يقول منكرو السنة : إن الرسول ﷺ لم يكن يعلم الغيب، مستدلين بقول الله تعالى : ﴿ قُل لاَّ يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ ..(٦٥) ﴾ [النمل : ٦٥] وقوله سبحانه آمراً نبيه :

﴿ قُل لاَّ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلا ضَرًّا إِلاَّ مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ (١٨٨) ﴾ [الأعراف : ١٨٨].

وهذا حق لا يخالفهم فيه مسلم، إلا عندما يريدون به باطلاً .. فالرسول ﷺ لا يعلم بنفسه أي جزء من الغيب .. لكنه عَلِمَ من المغيبات ما أعلمه الله إياه دون ما سواه منها، وأخبر ﷺ بما أعلمه الله به عند الحاجة، وهذا الاستثناء عليه عشرات الأدلة العقلية والقرآنية، وليس تشهياً ولا تزيداً.

ومع أننا قدمنا أدلة عقلية عامة تؤكد أن السنة وحي، فإننا نضيف ها هنا قول الله سبحانه في محكم التنزيل :

﴿ وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَاءَ .. (٢٥٥) ﴾ [البقرة : ٢٥٥].. فهذه الآية الكريمة دليل عقلي ونقلي معاً !! فالله عز وجل ـ يتيح للبشر عموماً ـ من علمه ما شاء ـ سبحانه ـ .

وهذا الاستثناء أكثر صراحة في قوله تعالى :

﴿ قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا (٢٥) عَالِمُ الْغَيْبِ

فَلا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلاَّ مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا ﴿٢٧﴾ لِيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالاتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴿٢٨﴾ ﴾ [الجن : ٢٥ ـ ٢٨].

* * *

فالرسول ﷺ لم يخبرنا من المغيبات إلا بما أعلمه الله إياه، فهو ﷺ لا يعلم بنفسه من الغيب شيئاً مثله في ذلك كل المخلوقين، لكن مزيته أنه يوحى إليه. ولذلك فإن من الخيانة أن يتشبث الجاحدون بصفته البشرية ويتناسون صفة الرسالة، فالله سبحانه أمر نبيه ﷺ بقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ ﴿١١٠﴾ ﴾ [الكهف : ١١٠] فالرسول ﷺ ـ بغير الوحي ـ بشر مثلنا، لكن أين يذهبون بـ « يوحى إليَّ » ؟!.

وهذا يشبه تسخير الله الريح لسليمان عليه الصلاة والسلام، في قوله سبحانه: ﴿ فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ ﴿٣٦﴾ ﴾ [سورة ص: ٣٦].

والريح ـ لدى أتباع الديانات السماوية كلها ـ تجري بأمر الله وحده، تلك هي سنة الله الثابتة، ومع ذلك فقد سخرها ـ تبارك وتعالى ـ لسليمان تجري بأمره، دون أن يعني ذلك قدرة سليمان بنفسه على تسخير الريح بأمره،إنما هي مكرمة إلهية خاصة بذلك النبي ﷺ.

ولذلك فإن محمداً ﷺ كان يبلغ ما يوحى إليه (بنصه أو بمعناه بحسب الحال) إلى أصحابه، وكان ينفي حصول الوحي عندما لا يكون وحي، والأحداث التي سقناها قبل قليل خير شاهد على ذلك، مع أنها كانت لدى الصحابة مظنة الوحي !! ومن أمانته ﷺ أن ما يوحى إليه بنصه (أي : القرآن) يبلغه، على أنه

كلام اللّه المعجز المتعبد بتلاوته، وأما ما يوحى إليه بمعناه فلم يكن ينسبه إلى القرآن، فهو ملزم لنا، لكنه ليس معجزاً بلفظه، ولم يتعبدنا اللّه بتلاوته كالقرآن !! بل وميَّز لنا ﷺ ما كان من خصائصه عما سواه مما يلزم كل مسلم، فعلمنا أن صوم الوصال لا يجوز لغير النبي ﷺ، كما أن قيام الليل تطوع بالنسبة إلينا لكنه كان فرضاً في حقه ﷺ، ونضيف شاهدين آخرين للمقارنة فحسب، ففي حديث طويل من طريق أم العلا أنها قالت: لما توفي عثمان بن مظعون أدرجناه في أثوابه فدخل علينا رسول اللّه ﷺ فسمعني أشهد له بالجنة، فقال ﷺ ما معناه :

« **وما يدريك أن اللّه أكرمه** ». فقلت: لا أدري بأبي أنت وأمي. فقال ﷺ: « **أما هو فقد جاءه اليقين من ربه، وإني لأرجو له الخير، واللّه ما أدري وأنا رسول اللّه ما يُفْعَلُ بي، فقلت واللّه لا أُزَكِّي بعده أحداً أبداً** » رواه أحمد والبخاري في كتاب الجنائز من صحيحه، وفي رواية له: « **ما أدري وأنا رسول اللّه ما يُفْعَلُ به** ».

لكنه ﷺ بشر آخرين من الصحابة بالجنة، مما يؤكد أن النبي لا يعلم من المغيبات إلا ما أعلمه اللّه.

ومن المثير للسخرية أن حسين أمين الذي افترى على الصحابي الجليل (سعد ابن أبي وقاص) فألصق به اتهامات باطلة، وابتسر نصوصاً حرفها لتشهد لمزاعمه، لما احتاج أن يدافع أمام بعض الدعاة في أمريكا عن لبسه خاتماً ذهبياً برغم النهي الصريح عن ذلك من النبي ﷺ، اتكأ على رواية تقول : إن سعداً كان يلبس خاتماً ذهبياً وقال حسين أمين لمنتقده : وسعد ـ برغمك ورغم أصحابك ـ ممن ضمن لهم النبي ﷺ الجنة (وصحتها : بشره النبي ﷺ بالجنة لأن النبي ﷺ لا يضمن الجنة من عنده لأحد !!).

فهذا الذي ينكر على اللّه أن يُعْلِمَ نبيه ببعض المغيبات، آمن ببعضها عند حاجته

لتبرير سلوكه المخالف للثابت عن النبي ﷺ !! بل إنه يرفض ما ثبتت صحة نسبته إلى النبي ﷺ ويعارضه بفعل صحابي كان قد شكك في ذمته !! فهل يريد هؤلاء الزئبقيون أن نجعل ديننا ـ مثلهم ـ سخرياً فنؤمن بالشيء في موقف، وننكره في موقف آخر فنغدو أسوأ من بني إسرائيل الذين يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض ؟!!.

* * *

obeikandl.com

اجتهادات الرسول ﷺ

هوَّل القوم من شأن معاتبات قليلة من الله ـ عز وجل ـ لنبيه ﷺ، وَعَدُّوها دليلاً على أن الإسلام هو القرآن فحسب (وإن كانوا كما أثبتنا ينكرون قطعيات من القرآن فيما بعد، فإنكار السنة مجرد مرحلة لمراعاة فروق التوقيت) .

غير أن تلك المعاتبات حجة عليهم وليست لهم ـ كما توهموا ـ فهي تؤكد صدق النبي ﷺ في التبليغ ، وأُفَضّل أولاً ألا نسميها أخطاء، ولو أن بعض الإسلاميين أطلقوا عليها هذه التسمية غفلة وسهواً . فلم يكن لدى النبي ﷺ أحكام إلهية سابقة خالفها لتسمى أخطاء، وإنما هي اجتهادات خالف فيها المصطفى ﷺ الأمثل في حقه، وليست أخطاء مطلقة ... إنه ﷺ صد ابن أم مكتوم لغاية نبيلة هي مصلحة الدعوة، وهذا ما يفعله القادة حتى اليوم، إذ يعطون الأولوية لنصرة مبادئهم بكسب خصومهم على استقبال بعض أنصارهم ... بل إنه ما من قائد دولة يسمح باستقبال كل إنسان في كل وقت !! .

وقل مثل ذلك في أسرى بدر، حيث قَبِلَ النبي ﷺ الفداء بالمال أو بتعليم عشرة من صبيان المسلمين القراءة والكتابة، وكذلك في إذنه ﷺ لمن تخلفوا عن غزوة تبوك .

ثم إن هذه المعاتبات تؤكد أن بقية اجتهادات الرسول ﷺ مؤيدة من الله، بدليل أنه لم يُعَاتِبْ بشأنها ؟ !! أي أن الله أقره عليها صراحة أو ضمناً بعدم التعقيب عليها .

ومما يدل على ذلك، قوله تعالى مخاطباً نبيه :

﴿ قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ ﴿٥٠﴾ ﴾ [سبأ : ٥٠].

* * *

أم أن القوم سيفترون على الله فيقولون : إنه ـ سبحانه ـ سكت عن الأشد خطراً كمسائل الاعتقاد والحلال والحرام، وعاتب نبيه ﷺ في الأقل أهمية؟! أم أنهم سيرتدُّون علانية فيزعمون أن الرسول كتم شيئاً من الوحي ـ والعياذ بالله؟!.

وننهي بحث هذه النقطة، بما قاله الشيخ عبد الوهاب خلاف حولها في كتابه « خلاصة تاريخ التشريع الإسلامي » من الصفحة ١٣ وما بعدها..

ومما قرره: « فكل ما شُرِعَ من الأحكام في عهد الرسول ﷺ كان مصدره الوحي الإلهي أو الاجتهاد النبوي .. وكانت وظيفة الرسول ﷺ بالنسبة لما شرع بالمصدر الأول تبليغه وتبيينه تنفيذاً لقول الله ـ سبحانه :

﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ (٦٧) ﴾

ولقوله عز شأنه : ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ (٤٤) ﴾ وكان ما صدر عن المصدر الثاني وهو الاجتهاد النبوي تارة تعبيراً عن إلهام إلهي، أي أن الرسول ﷺ إذا أخذ في الاجتهاد ألهمه الله حكم ما أراد معرفة حكمه، وتارة استنباطاً واستمداداً للحكم بما تهدي إليه المصلحة وروح التشريع. والأحكام الاجتهادية التي يُلْهِمُ بها اللّهُ الرسولَ ﷺ هي أحكام إلهية ليس للرسول فيها إلا التعبير عنها بقوله أو بفعله . والأحكام الاجتهادية التي لم يلهم بها الرسول، بل صدرت عن بحثه ونظره، هي أحكام نبوية بمعانيها وعباراتها، وهذه لا يقره الله عليها إلا إذا كانت صواباً، وأما إذا لم يوفق الرسول ﷺ فيها إلى الصواب فإن الله يرده إلى الصواب ..».

* * *

نتائج إنكار السنة

من كل ما سلف يتضح لنا أن إنكار السنة النبوية، جحود بالقرآن الذي أثبت حجيتها وأوجب طاعة الرسول ﷺ في حياته، والتزام سنته بعد وفاته.

وحالُ منكري السنة اليوم لا تبعد عن حال المنافقين الذين كانوا يتحايلون لرفض وامر الرسول ﷺ وإثارة الشبهات حولها، فقال اللّه تعالى فيهم في محكم كتابه:

﴿ **وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّن بَعْدِ ذَٰلِكَ وَمَا أُولَٰئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ (٤٧) وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ (٤٨) وَإِن يَكُن لَّهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ (٤٩) أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (٥٠) إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٥١)** ﴾ [النور: ٤٧- ٥١].

وبالإضافة إلى هذه الحجة القطعية المبدئية العامة، فإن منكري السنة في التطبيق العملي، أوصلهم جحودهم السنة الشريفة إلى إنكار قطعيات قرآنية، كما مر بنا في الفصل الأول .. كإنكارهم المعجزات والمغيبات في الحديث، مع أن لها نظائر في القرآن، فإنكار هذه وتلك واحد، وقبولهما واحد.

ففي القرآن من المغيبيات والمعجزات: الملائكة والجن وقتال الملائكة في بدر مع المسلمين ووصف نعيم الجنة وعذاب جهنم، وناقة صالح وعصا موسى، والنار التي كانت برداً وسلاماً على إبراهيم، وخلق آدم من غير أب ولا أم، وخلق عيسى من غير أب .. إلخ.

كما رأينا مهازل القرآنيين في أمور التشريع والعبادة، نتيجة إنكارهم ما ثبت من سنة المصطفى القولية والعملية.. كما أن هذه المكابرة قادت أبا رية إلى إنكار بشارة التوراة والإنجيل بمحمد ﷺ، جاهلاً أو متجاهلاً النصوص القرآنية الحاسمة في هذا الصدد، مثل قوله تعالى:

﴿ **الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ ... (١٥٧)** ﴾ [الأعراف: ١٥٧]!!.

وفي السياق نفسه ردد «الأمين» التهمة الوضيعة التي سرقها عن جولدزيهر ثم عن أبي رية، القائلة: إن حديث: «**لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا**» حديث وضعه الزهري لعبد الملك الذي بنى مسجد الصخرة لصرف الناس عن الحج، لوقوع مكة حينذاك في قبضة عبد الله بن الزبير الثائر على الدولة الأموية.

فعل ذلك ـ سارقاً متكتماً ـ وهو يجهل أو يتجاهل أن المسجد الأقصى سابق على بعثة محمد ﷺ، وأنه ليس مسجد الصخرة، وأن الأقصى مبارك بنص قرآني صريح من قبل دولة بني أمية بل وقبل الخلافة الراشدة التي سبقتها .. قال تعالى:

﴿ **سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا .. (١)** ﴾ [الإسراء: ١] .

إن إلغاء السنة ـ بالإضافة إلى كونه كفراً بالقرآن ونقضاً للعقل ـ يجعل الدين فوضى وأهواء (مثلما رأينا من خلافات القرآنيين حول الصلاة والصيام والزكاة والحدود... إلخ)، ونضيف إليهم تخبط محمد توفيق صدقي الذي زعم أن الصلاة الواجبة ركعتان وللمسلم أن يزيد على ذلك ما يشاء بحيث لا يخرج عن

الاعتدال والقصد !! .

ولذلك نقول مع الدكتور محمد عمارة : إن مهمة الرسول ﷺ كانت البلاغ للقرآن بتفصيل مجمله، وبسط كلياته، وتخصيص عامه، وتقييد مطلقه، ومع الضوابط المُعينَة على التمييز بين مُحْكَمه ومتشابهه، وأيضاً بتوقيت شعائره والفرائض والمناسك، وبيان المقاصد الشرعية الكلية كقوانين تحكم واقع الأمة وعلاقات أبنائها ... فقد كانت السنة هي التجسيد العملي للرسالة الإلهية : عقيدة وشريعة، وقيماً وأخلاقاً، التجسيد العملي بالتجربة النبوية والتطبيق النبوي، الذي وضع النص القرآني في الممارسة والتطبيق، وأحال المنهج الرباني بناء مَعِيشاً في الحياة ... فالمسلم ـ يضيف د. عمارة ـ يلتمس السنة مصدراً لمعرفة أسباب نزول القرآن، والوعي بحكمة التشريع، ولمعرفة الفروع التي وقف القرآن عند أصولها، ومنها نتعلم التمييز بين الثوابت والمتغيرات ... (دور السنة في تجديد الفكر الإسلامي ـ المسلمون ـ العدد ٢٤١ ـ ١٥ / ٢ / ١٤١٠هـ الموافق ١٥ / ٩ / ١٩٨٩م) .

* * *

ابن حزم و "الأمين"

والمؤلف الذي ابتسر كثيراً من نصوص ابن حزم من سياقها، واتكأ عليها لتخدم أغراضه، لم يكن أميناً، حين تجاهل موقف ابن حزم من السنة، لا سيما أن هجوم ابن حزم على القائلين بالقياس من مقلدي الفقهاء، إنما صدر عن تمسكه الحرفي بالسنة لفظاً ومعنى ... فابن حزم يقرر (الإحكام في أصول الأحكام ١ / ٥٧٦) أن من خالف في حكم خطأ فإنه يعذر لخطئه وجهله، مالم تقع عليه الحجة، فإن قامت وتمادى على التدين بخلاف رسول الله ﷺ فهو كافر مشرك حلال الدم والمال !!.

وابن حزم أكد تكفير المكتفي بالقرآن ـ بإجماع الأمة (الأحكام ١ / ٢١٤) وتوقع ابن حزم ـ منذ عصره ذاك ـ ما وقع فيه القرآنيون في عصرنا، فقال : إن المكتفي بالقرآن لا يلزمه إلا ركعة بين دلوك الشمس وغسق الليل، وأخرى عند الفجر (المرجع نفسه ١ / ٢١٤).

كما أن منكر السنة سيضطر إلى إباحة الجمع بين العمة وبنت أخيها، لأن تحريمه ورد في السنة التي يجحدها ولم يرد في القرآن !! .

ونؤكد ها هنا ثانية أن منكر السنة يتألى على الله ـ عز وجل ـ لأن مؤدى افتراء مثل هذا الزنديق، أن الله ـ سبحانه ـ تعبدنا بالغوامض والمبهمات !! ناهيك عن أن كثيراً من الأمور الثابتة بالسنة نقلها جمع عن جمع، يستحيل ـ عقلاً ـ تواطؤهم على الكذب، وذلك مثل شروط الصلاة وأركانها، والطهارة من الحدثين، ومقادير الزكاة، وأركان الحج ... لا سيما أنها منقولة بتلك الواسطة قولاً وتطبيقاً إلى يوم الناس هذا .

بعد وفاة الرسول ﷺ

بقيت شبهة أخرى يطنطن بها جاحدو السنة بعد أن أعيتهم كل ذرائعهم الواهية .. فهم يزعمون أن طاعة الرسول ﷺ كانت واجبة حال حياته ﷺ ... وهذا التخرص يصطدم بالآيات العديدة التي استشهدنا بها من قبل . فهي توجب طاعته ﷺ على الإطلاق، فمن أين يخصصونها ويقصرونها على حياته ؟ أليس هذا تقولاً على رب العالمين ؟ أو ليس تطاولاً عليه ـ سبحانه ـ ومروقاً من ربقة الإسلام، لأن فحواه أن الله ـ تعالى عما يفترون ـ لم يبلغنا أن طاعة رسوله ﷺ تنقضي بوفاته ﷺ، فهل يكون مسلماً من يُجَوِّز على الله ـ جل جلاله ـ الخطأ أوالنسيان حتى يستدرك عليه هؤلاء المارقون ؟ .

والرسول الذي كان يميز لأصحابه ما نزل عليه فيه وحي، مما كان رأياً منه، في مواقف جزئية محدودة، لماذا لم يبلغنا هذه القضية الخطيرة ؟! .

إن العقل الذي يؤمن بأن محمداً ﷺ هو خاتم الأنبياء والمرسلين، يقر ـ تبعاً لذلك ـ بأن ما أوجبه ﷺ واجب إلى يوم القيامة، وما حرمه حرام إلى يوم يبعثون ... والله ـ سبحانه ـ وصف المشركين بقوله :

﴿ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ .. (٢٩) ﴾ [التوبة:٢٩] فلو لم يكن من حق الرسول أن يبيح ويوجب ويحرم ـ بإذن من الله ـ لما نصت الآية على اسمه الشريف، فإن زعم متطاول أن طاعة الرسول موقتة، فماذا يفعل بهذه الآية حيث اقترن ما يحرمه الله بما يحرمه رسوله ؟ ! إنه سيصل إلى ادعاء أن ما حرمه الله ـ أيضاً ـ موقت !! وقد فعل «الأمين» ذلك، حين زعم أن حد السرقة وغيره من الحدود المنصوص عليها في القرآن صراحة وبحسم واضح، تصلح لجزيرة العرب قبل ١٤ قرناً، لكنها لا تصلح لكل زمان ومكان !! وذلك هو المروق الجلي من الإسلام ..

ولمزيد من الإيضاح نشير إلى أن هذه الشبهة قديمة، حتى إن الإمام ابن جرير الطبري دحضها في تفسيره قول الله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً (٥٩) ﴾ [النساء : ٥٩] ... فأكد الطبري أن الله عم الأمر بطاعة رسوله في حياته فيما أمر ونهى، وبعد وفاته في اتباع سنته، ولم يخصص في ذلك حالاً دون حال، فهو على العموم حتى يخصص ذلك ما يجب التسليم به !! .

وأنا ـ على قلة بضاعتي ـ أوضح المسألة بلغة العصر فأقول : إن الرد إلى الله هو الرد

إلى ما قاله ـ سبحانه ـ أي القرآن، وإلا فإن تلقي العباد ـ غير الأنبياء ـ عن الله أمر مستحيل، وكذلك الرد إلى الرسول يكون إلى ما قاله ﷺ، فالصحابة كان يمكنهم الرجوع إليه ﷺ مباشرة، أما من لم يدركه في حياته، فيرجع إلى ما ثبت أنه قاله ﷺ.

ولذلك فإن رد الأحاديث الصحيحة هو رفض لجزء من الدين، مثلما أن قبول الأحاديث الموضوعة على الرسول ﷺ يُدخل في الدين ما ليس منه، وكلاهما مرفوض، وكلاهما غرض لأعداء هذا الدين الذين يرومون نقض ثوابته، وإدخال البدع فيه، وها هو تلميذهم «الأمين» يفعل ذلك في كتابه !! .

* * *

obeikandl.com

كيف وصلت إلينا ؟

السنة ـ كما أثبتنا ـ واجبة الاتباع يقيناً ـ عقلاً ونقلاً ـ وهذا ما أجمع عليه المسلمون في شتى عصورهم ... ولا خلاف بين فقهائهم المعتبرين إلا في أحاديث مفردة، وذلك بحسب تعديلهم وجرحهم لرواتها، أو لا ختلاف أنظارهم في فقهها: أهي ناسخة أم منسوخة ؟ أهذا الحديث يقيد حديثاً آخر، أم أن الحديث الآخر يقيده ... إلخ .

أما المبدأ فهو موضع اتفاق قطعي .

ولذلك فإن السؤال عن طريقة وصول السنة إلينا يطرح نفسه .. لقد حث المصطفى ﷺ على التبليغ عنه، فقال في ختام خطبته الشهيرة في حجة الوداع : « **ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب** » و « **ليبلغ الشاهد منكم الغائب** » « **ألا هل بلغت !! اللهم فاشهد** » !!

وقال ﷺ : « **نضر الله امرءاً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه، فرب مُبَلَّغٍ أوعى من سامع** » .

ولتحقيق هذه الغاية الشريفة، كان ﷺ يستنصت الناس، فعن جرير أن النبي ﷺ قال له في حجة الوداع « استنصت الناس » ... وكان ـ كما روى أنس ـ إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً لِتُفْهَمَ عنه ...

ولذلك كان صحابته (رضوان الله عليهم) حريصين ـ على تفاوت بينهم ـ على السماع منه ﷺ وعلى وعي ما يسمعون وتبليغه فكان الفاروق ـ مثلاً ـ يتناوب وجاراً أنصارياً له من بني أمية بن زيد، النزول إلى الرسول ﷺ للسماع منه يوماً

لكل منهما في حين ينصرف لأمور معاشه في اليوم التالي !!.

يقول الشيخ محمد الغزالي : من خصائص الإسلام أن أصوله العلمية ظفرت بصيانة فريدة أبقتها إلى آخر الدهر مستعصية على التبديد والتحريف .

فالقرآن منذ نزل من عند الله حتى هذه الساعة محفوظ من أول حرف فيه إلى آخر حرف منه ... تتوارثه القرون بطريق التواتر، وهو طريق فوق الشك والريبة، إذ هو مجيء الخبر عن طريق جموع يحكم العقل باستحالة تواطئها على الكذب.

ونستطيع القول بأن القرآن هو الكتاب الفذ الذي حبته العناية العليا هذه الخاصة، وليس بين أيدي الناس كتاب من الأرض أو من السماء حصنته كل هذه الضمانات.

ثم هناك السنة وهي المصدر الثاني لتعاليم الإسلام .

وقد لقيت هي الأخرى من عناية الأمة الإسلامية ما يجعلها مستيقنة في الجملة.

* * *

كيف ثبتت السنة؟

ولما كان بعض الناس ضعيف الدراية بطبيعة هذا المصدر فنحن نشرحه بكلمات وجيزة.. ونسارع إلى القول بأن التاريخ لم يَحْكِ عن أمة من الأمم أنها احتفت بآثار نبيها، واستقصتها وغربلتها، ووضعت أدق القوانين العلمية لقبولها، مثل ما فعل المسلمون بتراث محمد ﷺ من قول وفعل وقضاء وتقرير .

وليس في دين من الأديان، ولا مذهب من المذاهب هذا الوزن العجيب للأسانيد والمرويات وهذه المحاكمة المنصفة لما يُنقل عن صاحب رسالة.

من السنة ما هو متواتر لا يقل في ثبوته عن القرآن الكريم نفسه كهيئات الصلاة مثلا.

* * *

ومنها ما هو متواتر المعنى . أى أن النقول تجيء بوقائع شتى وألفاظ متفاوته ولكن ينتظمها جميعاً قدر مشترك من المعاني.

ومنها ما جاء بأسانيد آحاد .

والإسناد - وإن شاع الجهل به الآن - إلا أنه شيء خطير في حقيقته وأثره - ولذلك قال العلماء : الإسناد من الدين لولاه لقال من شاء ما شاء !!.

وذلك أن المسلمين متفقون على أن ما أمر به الرسول ﷺ أو نهى عنه يجب أن نطيعه فيه . فذلك حقه بل حق الأنبياء كلهم :

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ (٦٤) ﴾ [النساء : ٦٤]

والاجتهاد بين الناس إنما يحدث في معرفة هل قال الرسول ﷺ ذلك أو لم يقله.

ولا شك أن العقائد كلها وجمهرة الأحكام التي هي عماد الدين بلغت الناس بطرق مشهورة لا محل للجهل بها.

بيد أن هناك أحكاماً جاءت عن طريق سنن الآحاد التي أشرنا إليها آنفاً . ونحن هنا نريد أن ننظر بإنصاف وفي حياد تام إلى أسلوب المسلمين في تلقي هذه السنن.

هل هو أسلوب يتسم بالمجازفه والتراخي، أم هو أسلوب يتسم باليقظة والدقة؟؟.

ولنضرب مثلاً بالأخبار التي تذاع عن الرؤساء الكبار في عصرنا !! هب أن مستشاراً لرئيس الولايات المتحدة أدلى بتصريح عن رأي الرئيس في قضية ما، فنقل هذا التصريح رجل من الحاشية ثم تلقفه أحد الصحافيين فنشره، ما تكون قيمة هذا الخبر؟.

نجيب بأنه خبر يحتمل الصدق والكذب ولا يترجح إلى إحدى الناحيتين إلا إذا عرفنا قيمة المصدر الذى أتى منه هذا النبأ .

فإذا عرفنا أن الخبر نقلته الصحيفة بالفعل عن رجل الحاشية، عن مستشار الرئيس مباشرة، وكان كل واحد من هؤلاء مشهور بأمرين : الضبط التام لما يسمع والصدق التام فيما ينقل ... فما يكون رأينا في هذا الخبر نصدقه أم نكذبه ؟

الجواب أننا نتجه إلى تصديقه.

وذلك هو ما يطلب علماء المسلمين توافره في الخبر ليكون صحيحاً، وتقبل نسبته لرسول الله ﷺ بل هم يزيدون إلى هذا أمرين آخرين : لقد اطمأنوا إلى الخبر من ناحية مصدره، أعني الرواة الذين نقلوا، لكن الخبر نفسه ما هو ؟ إنه قد يكون مخالفاً لما استقر بطريق أوثق، فإذا كان مخالفاً عُدَّ شاذاً، ووقع التوقف فيه، ثم قد تكون هناك علل أخرى خفية تتسرب إلى الحديث المروي فترفع الثقة به ولا يعد الحديث صحيحاً إلا إذا برئ من سائر هذه العلل القوادح.

ثم ماذا بعد هذه الاشتراطات كلها ؟

إن الحديث بعد أن نطمئن إلى سلسلة الرواة الذين نقلوه، وأنهم أمناء واعون،وأن كل واحد منهم تلقى عن الآخر تلقياً مباشراً، وأن ما نقلوه متفق عليه مع ما عُلم من الدين بالطرق الأخرى وليست هناك علة فيه . هذا الحديث يفيد العلم الظني، أي أنه ليس مصدراً للعقائد الدينية وإنما مجال الأخذ به في الأعمال الشرعية الأخرى.

إن علوم السنة ـ وهي تلك التي تولت الأمة الحفاظ عليها ـ لا نظير لها في دين آخر . فهل يدري المستشرق الذي ينظر بقلة اكتراث إلى ثبوت السنةكيف تثبت

المعارف الشرعية في نحلته؟.

إنه مسكين لا يدري إلا أن يهاجم الإسلام.

وإلا أن يردد لحساب التبشير الذي أعماه الحقد، أن القرآن من تأليف محمد نسبه إلى الله .

وأن السنة من تأليف الناس نسبوها إلى محمد ﷺ .

وأن كلا من الكتاب والسنة واردات أجنبية نقلت إلى البيئة العربية لأن العرب جهال لا مكانة لهم في هذا العالم . هذا هو البحث الحر المحايد النزيه !! .

* * *

مزاعم جريئة ...

والمستشرق المخمور[1] يسطر هذا الهذيان لا على أنه قيء حاقد صغير ، بل على أنه علم محايد نزيه ... واسمع قوله « ص ٤٤ » :

« كانت تطورات التفكير الإسلامي ووضع الأشكال العلمية له وتأسيس النظم كل ذلك جاء نتيجة لعمل الخلف التالين، ولم يتم كل هذا بدون كفاح داخلي وتوفيقات، وهكذا يظهر غير صحيح ما يقال من أن الإسلام في كل العلاقات جاء إلى العالم طريقة كاملة، بل على العكس فإن الإسلام والقرآن لم يتمما كل شيء بل كانا مجالاً لعمل الأجيال اللاحقة » .

ويقول ماضياً في هرائه « ص ٤٤ » : « القرآن نفسه لم يعط من الأحكام إلا القليل، ولا يمكن أن تكون أحكامه شاملة لهذه العلاقات غير المنتظرة مما جاء من الفتوح، فقد كان مقصوراً على حالات العرب الساذجة ومعنياً بها بحيث لا يكفي لهذا الوضع الجديد » .

---

(١) يعني جولدزيهر .

ويقول متابعاً هجومه على السنة « ص ٤٨ » :

« كان العمل أو الحكم يعد سليماً عندما يمكن إثبات أنه متصل في سلسلة من الرواة بمرجع أخير من الصحابة شهد ذلك وسمعه من الرسول ﷺ، وبهذه الأحاديث صارت التقاليد سواء في العبادة أو القانون محلاً للتقديس بعد أن بحثت قيمتها كأنها قد استعملت تحت عين الرسول ووافق عليها، بما له من الحق في ذلك - هو والمؤمنون الأولون .

ثم يقول - مصطنعاً دقة البحث « ص ٤٩ » :

« ولا نستطيع أن نعزو الأحاديث الموضوعة للأجيال المتأخرة وحدها . بل هناك أحاديث عليها طابع القدم، وهذه إما قالها الرسول ﷺ أو هي من عمل رجال الإسلام القدامى !! ولكن من ناحية أخرى فإنه ليس من السهل تبين هذا الخطر المستجد ومع بعد الزمان والمكان عن المنبع الأصلي، بأن يخترع أصحاب المذاهب النظرية والعلمية أحاديث لا ترى عليها شائبة في ظاهرها ويرجع بها إلى الرسول وأصحابه » ثم يقول :

« والحق أن كل فكرة وكل حزب صاحب مذهب، يستطيع دعم رأيه بهذا الشكل، وإن المخالف له في الرأي يسلك أيضاً هذا الطريق ومن ذلك لا يوجد في دائرة العبادات أو العقائد أو القوانين الفقهية أو السياسية مذهب أو مدرسة لا تعزز رأيها بحديث أو جملة أحاديث ظاهرها لا تشوبه أية شائبة » .

أما باطنها فمختلق كما يريد المستشرق أن يقول، مختلق من صنع الأمة الإسلامية التي تواطأت عامدة على التهام الأفكار التي وجدتها في البلاد المفتوحة، ثم زعمت أن هذه الأفكار كلها من عمل رسول الإسلام، وهو يؤكد ذلك مرة أخرى فيقول « ص ٥١ » :

« من ناحية التطور الديني الذي نعني به هنا لا يهمنا « الحديث » من ناحية شكله النقدي وإنما يهمنا من ناحية التطور كما أن صحته وقدمه تجيء متأخرة عن معرفة أن الحديث تتجلى فيه جهود الأمة الإسلامية في عملها الشخصي الخالص ونرى ذلك كله من الأمثلة الكثيرة للأغراض التي لم تكن موجودة في القرآن .

ذلك بأنه لم تندمج في « الحديث » أمور القانون والعادات والعقائد والأفكار السياسية وحسب، بل قد لف فيه كل ما يملكه الإسلام من محصوله الشخصي وكذلك الأمور الغريبة عنه بعد أن غُيِّرَ هذا الغريب المستعار تغييراً أبعده عن أصله المأخوذ منه وضم ذلك كله إلى الإسلام » ثم يقول « ص ٥٢ » :

« وهكذا صار الحديث إطاراً للأفكار الدينية والخلقية في الإسلام وتطوراته القديمة، وفيه ظهر تطور المبادئ الأخلاقية التي وجدت أسسها من قبل في القرآن » .

* * *

هل هذه أحاديث موضوعة ؟

ومن حسن الحظ أن الرجل أراد أن يضرب لنا أمثلة، أو يسوق نماذج، لتطور التفكير الفقهي في مجالات العقيدة والخُلُق والسياسة.

فلننظر إلى ما صنع لنرى الأطوار التي زعم وجودها وتتابعها في هذا الدين قال « ص٥٣ » :

وسأذكر مثالاً واحداً له أهميته لتقدير الأفكار الدينية في الإسلام، فحسب مذهب القرآن في التوحيد يعد الشرك أكبر الذنوب، ولا يغفره الله تعالى .

وفي تطور هذا التصور الاعتقادي الأول كما يظهر في الحديث نرى أنه لا يدل على الشرك تشويه العقيدة فقط، بل كل ضرب من العبادة يُشْتَمُّ منه أن تمجيد الله

غير مقصود لذاته .

فالرياء لا يتفق مع التوحيد، وكذلك بعض الذنوب الكبيرة، فهي نوع من الشرك .

أي أن حديث «الرياء شرك» لم يقله الرسول ﷺ بل هو تطور من صنع الناس، نما به معنى التوحيد الأصلي واتسعت دائرته .

وكذلك حديث «**إنما الأعمال بالنيات**» قال هذا المستشرق عنه: إنه من صنع الناس، ألفه في وقت متأخر ناس طيبون ليحاربوا ما شاع من مظاهر التقوى الكاذبة.

وهذا الكلام باطل كله، وقد أسسه على الزعم بأن مذهب القرآن في الشرك يخالف تلك الامتدادات التي ظهرت بعد في السنة.

وأدنى تأمل في حديث القرآن عن الرياء يكشف غباوة هذا الاستنتاج.

فالقرآن الكريم قرن الرياء بالكفر في غير موضع .

ففي سورة البقرة :

﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالأَذَىٰ كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ(٢٦٤)** ﴾

وفي سورة النساء يعلن الله كراهيته لكل مختال فخور ممن يضنون بمالهم في وجوه الخير ثم يعطف عليهم :

﴿ **وَالَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلا بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا (٣٨)** ﴾.

ثم يتبع تقريع المرائين بهذا التساؤل :

﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ (٣٩) ﴾ [النساء].

وفي نهاية سورة الكهف، وصف بالشرك لمن يبتغي بعمله وجهاً آخر مع الله :

﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا وَلا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا (١١٠) ﴾

وسبب نزول الآية أن الرسول ﷺ سئل عن الرجل، يعمل لله ويحب أن يراه الناس، فسكت وتكلم الوحي بما أثبتنا .

فأين هذا التطور المزعوم في وصف الرياء، وبيان ما انطوى عليه من إثم ؟ . إن المقدار المقرر لما تضمنه من سوء لم يزد خردلة في عصرنا هذا عما كان في عهد نزول الوحي ... !! .

ذلك والقرآن الكريم يبني قيمة العمل على النية المصاحبة له .

فيقول في نفقات الكفار والظَّلَمة :

﴿ مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ (١١٧) ﴾ [آل عمران] .

ويقول عن المؤمنين المخلصين :

﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ (٢٦٥) ﴾

[البقرة].

وقد رأيت كيف احتقر الرياء وأهله، فما هو التطور في الفقه الإسلامي الذي دفع المؤمنين في عصور متأخرة إلى اختلاق حديث « إنما الأعمال بالنيات » كما يزعم هذا المستشرق ؟.

إن هذا المنهج في البحث يزهدنا في متابعة الكاتب، ويرخص جميع النتائج التي يبلغها .

وما عساك ترقب من رجل يبذل قصاراه في إثبات أن الإسلام ليس بدين ؟ فيزعم أن القرآن كلام اختلقه محمد ونسبه إلى الله وأن السنة أحاديث افتعلها الناس، وأودعوها تجارب الآخرين وتقاليدهم ثم نسبوها إلى محمد ... !! .

أي أن الأرض محمولة على قرن ثور، وأن الزلازل حركة انتقالها من القرن الأيمن إلى الأيسر ... إلى آخر التفكير البقري الاستشراقي الذي يعلل الخرافة بخرافة أخرى، ثم يدعي أنه لم يجئ بهراء ... بل جاء ببحث علمي نزيه .

انتهى الكلام الرائع الذي دحض به الشيخ الغزالي هراء جولدزيهر ... ولعل من المفيد تذكير القارئ الكريم بأن هذه الأكاذيب التي قالها جولدزيهر هي نفسها التي سرقها حسين أمين ونحلها لنفسه (انظر : الفصل السابق من الجزء الثاني، والجزء الأول من هذا الكتاب، لترى أن السرقة « الأمينية » شبه حرفية) !! .

* * *

الصحابة والكذب ..

إذا كان كل إنسان عاقل يحرص على اختيار أصدقائه كل الحرص، فما يبلغ هذا الحرص لدى القائد الذي يتولى شؤون أمته ؟ ... ثم ما يبلغ عند رسول بعثه الله رحمة للعالمين، وأيده ـ كما في النص القرآني ـ ﴿ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ (٦٢) ﴾

[الأنفال ٦٢] .

فكيف يكون الأمر إذا كان رب العالمين قد زكاهم في محكم التنزيل، فقال سبحانه : ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ (١٨)﴾ [الفتح ١٨].

أقول هذا مؤكداً أن اعتقادنا في الصحابة أنهم لا يتعمدون الكذب ـ وخصوصاً على الله ورسوله ـ وذلك لتبديد الوهم الذي يروِّج له الموتورون إذ يزعمون أننا نقدس الصحابة ونقول بعصمتهم من الذنوب ومن الخطأ ومن النسيان !! وأنا أتحدى أي واحد من هؤلاء المرجفين أن يأتي بقول واحد لعالم مسلم واحد من المقبولين لدى الأمة، يؤدي إلى هذا المعنى الفاسد.

* * *

وحتى لو غضضنا الطرف عن تزكية السماء ـ وكفى بها شرفاً وفخراً ـ فإننا نسأل : أي عقل سليم يدمغ أمة كاملة ـ من المؤمنين أو من غيرهم ـ بأقبح الصفات كالغفلة ومالأة الباطل (على غرار أبي رية في أكاذيبه عن صحابة رسول الله)؟ .. وأي أمانة لدى مثل هذا المأفون الذي يفهم ـ على طريقة سادته من غلاة المستشرقين ـ يفهم اختلاف الصحابة في بعض الفتاوى على أنها تكذيب من بعضهم لبعض ؟! .

وهل فاته أن الأفهام ـ أفهام كل جماعة من البشر ـ تتفاوت في فهم النصوص غير القطعية من حيث دلالتها ؟ .

وأي أمانة لديه عندما يُحَمِّل الصحابيَّ الجليل أبا هريرة أخطاء بعض الذين يسمعونه فيخلطون في الروايات التي ينقلونها عنه ؟ ! .

وما الذي يبقى من العقل السليم عند من يتكئ في رفضه روايات أبي هريرة عن رسول الله ﷺ، على أن أبا هريرة ليس من الصحابة الأربعة الذين أمر الرسول ﷺ بأخذ القرآن منهم ؟ .

ومن يفتري على الأئمة على مدى ١٤٠٠ سنة، مثل «الأمين» الذي يزعم بأن هناك من ادعى أنه صحابي في القرنين الثالث والرابع الهجريين، موحياً بأن الأمة قبلت هذه الأكاذيب من هؤلاء الأدعياء، هل يكون عنده ذرة من الأمانة، مع أن المقطوع به لدى علماء الأمة سلفاً وخلفاً أن آخر الصحابة وفاة، انتقل إلى جوار ربه قبل انقضاء قرن على وفاة الرسول الكريم ﷺ ؟ !.

وأي منهج علمي يبيح لسارق الأكاذيب، أن يفتري على جميع علماء المسلمين، إذ يدعي أنهم تغاضوا عن الأحاديث التي كان القُصَّاص يضعونها على المصطفى، لما رأوا ـ أي العلماء ـ أنها تُقَوِّي إيمان العامة، ونحن نتحداه بأن يأتي بشاهد واحد على أكذوبته هذه من أي عالم معتبر ؟! .. وهل كان علماء المسلمين يرتضون أن يتقوى الإيمان بواسطة الأكاذيب ؟ !.

* * *

obeikandl.com

السبب والنتيجة

من المثير للسخرية أن هؤلاء الجاحدين الذين يسطون على أباطيل المستشرقين فينسبونها ويزعمون أنها حقائق، قد اختلفوا في السبب والنتيجة.

فأبو رية يزعم أن عدم تدوين السنة النبوية في العهد النبوي، هو سبب الخلافات الفقهية التي مزقت الأمة ... وقد سبقه القرآنيون إلى هذا الزعم (القرآنيون ـ ص ٢٣٤) الذي ينطوي على ثلاث أكاذيب، الأولى : عدم تدوين السنة في حياة الرسول ﷺ وهذا كذب كما سنرى فيما بعد، وقد سبق المعتزلةُ الجميعَ إلى هذه الأكذوبة (تأويل مختلف الحديث ص٣) .. أما الثانية فهي أن السنة لو دُوِّنت لامتنعت الخلافات الفقهية، وهذا ادعاء باطل يدل على جهل مطبق، لأن كثيراً من نصوص القرآن الذي دُوِّن كاملاً في حياة النبي ﷺ تُفْهَمُ على أكثر من وجه، فالقرآن كما قال الإمام علي لابن عباس لما ندبه لمجادلة الخوارج : حمَّال أَوْجُهٍ (بتر الأمين شطر هذه العبارة الخالدة، لأنها تهدم أكاذيبه عن السنة، فالإمام علي قال لابن عباس : جادلهم بالسنة، فإن القرآن حمال أوجه).

وليس أدل على ذلك من أن القرآنيين اختلفوا حول الأصول ـ كما مر بنا في الفصل السابق ـ برغم جحودهم السنة !! .

أما الأكذوبة الثالثة فهي أن الخلافات الفقهية سبب تمزيق المسلمين !! .

فتلك الاختلافات لم تمنع المسلمين من الوحدة خلال قرون مضت ... صحيح أن تلك الاختلافات قد ضخمت في عصور الانحدار والتعصب المذهبي، لكن تمزق المسلمين كان بسبب السياسة والصراع على الحكم، وزاده الاستعمار الغربي الذي قضى على الخلافة وجزأ بلاد العرب والمسلمين وكرس تقسيمها إلى دويلات.

أما الشطر الآخر من جاحدي السنة (ومنهم صاحبنا)، فقد زعموا العكس ، فقالوا : إن الخلافات الفقهية هي التي أدت بالفقهاء إلى وضع أحاديث مكذوبة على الرسول ﷺ !! وقبل أن نعري هذه الأسطورة ـ وهي أكثر انحطاطاً وافتراء من سابقتها ـ نسأل : لو أن شخصاً قذف شخصاً آخر بـ ١٪ مما كاله الأمين للفقهاء، لطولب بالإثبات أمام القضاء، فإن عجز فإن من حق المفترى عليه أن يقاضيه بتهمة القذف والتشهير ... فأين أدلة هذا المدعي السارق؟ وهل يقبل العقل تعميمه الظالم إذ يتهم جميع الفقهاء عبر كل القرون المنصرمة ؟!.

لقد زعم الكذوب (تابعاً سيديه : جولدزيهر وشاخت) أن الشافعي هو أول من جعل السنة النبوية مصدراً للتشريع كالقرآن !! وما مر بنا من أدلة قرآنية وعقلية وتاريخية يكفي لدحضه وتعرية أكذوبته . ونذكر هنا شاهداً آخر هو خطبة أبي بكر الصديق لما اختاره المسلمون خليفة لرسولهم، إذ قال فيهم : [**أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم**] .

فها هو الصديق يقدم برنامجه السياسي (بلغة عصرنا)، مؤكداً أن السنة كالقرآن في وجوب طاعتها ! ومع أن الصحابة اختلفوا في أمر اختيار الخليفة الأول، فإنهم لم يختلفوا حول برنامج أبي بكر، وخصوصاً التزامه الكتاب والسنة !! .

وجاءت مواقف عملية أخرى أكدت التزام الصديق بهذا البرنامج، إذ أصر على إنفاذ جيش أسامه الذي كان الرسول ﷺ قد أمَّره على الجيش، لكن أسامة تريث في المسير لما أحس دنو أجل الرسول ﷺ ... أصر أبو بكر واحتد على عمر الذي عارضه من جهة الخطر الذي رأى الفاروق أنه قد يترتب على رحيل هذا الجيش من قبائل جزيرة العرب التي قد تنتهز الفرصة، ومن الروم المتربصين على تخوم الجزيرة .

لكن الصديق نهر عمر وقال له : ما كنت لأخرم أمراً أبرمه رسول الله ﷺ !!

هذا مع أن تكليف النبي ﷺ لأسامة والجيش الذي يقوده، إنما هو أمر فعله الرسول ﷺ بحكم قيادته للدولة، وليس واجباً دينياً ... وحتى لو كان واجباً فإن الضرورات تبيح المحظورات لكن الصديق أنفذ الجيش !! .

ولنذكر أيضاً إصرار أبي بكر على محاربة المرتدين ومانعي الزكاة، وقوله : (والله لو منعوني عقال بعير كانوا يؤدونه لرسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه).

إن جميع الصحابة والتابعين لهم بإحسان أكدوا حجية السنة قبل أن يأتي الشافعي الذي يفتري عليه «الأمين» وعلى السنة معاً، حين يزعم أن الشافعي هو أول من قال بحجيتها !!.

وحتى الأكاذيب الأخرى التي انتهبها «الأمين» من سيده جولدزيهر، تدحض افتراءه على السنة والشافعي .

فلو سلمنا ـ جدلاً ـ أن الزهري وضع حديثاً عن زيارة الأقصى لعبد الملك (أثبتنا مراراً أن هذا الاتهام كذب وضيع)، أفلا يعني ذلك أن الناس لا يصدقون نسبة الشيء إلى الدين إلا بآية أو حديث ؟ ! أو لا يعني ذلك أن الناس تؤمن بحجية السنة قبل أن يولد الشافعي سنة ١٥٠ هـ !! وأما أسطورته الأخرى وخلاصتها أن الشافعي يجيز نسخ القرآن بالسنة، فيمكن التأكد من كذبها في كتب أصول الفقه الكثيرة (انظر على سبيل المثال : «أصول الفقه» للشيخ محمد الخضري ـ ص٢٦١) وحتى بعض كتب الحديث تؤكد أن الشافعي كان ممن لا يجيزون نسخ القرآن بالسنة (انظر على سبيل المثال : جامع الأصول ١ / ١٤٩) .. ومن مفارقات حسين التي لا تكاد تنتهي، أن هذا الذي يمنع على الرسول ﷺ أن ينسخ القرآن بالسنة ـ وكلاهما وحي جاءنا عن طريقه ﷺ ـ يمارس شخصياً نسخ قطعيات القرآن والسنة بهواه!!.. وكذلك يكون الإسلام «المستنير» وإلا فلا !!.

سقوط الأقنعة

لئلا نضطر إلى الإطالة، نوجز فيما يلي تفنيد أكاذيب «الأمين» في هذا المضمار :

١ ـ الصورة الكاذبة التي رسمها صاحبنا للفقهاء من أنهم يستبيحون الكذب على النبي ﷺ لنصرة اجتهاداتهم، توجب أن يتهم بعضهم بعضاً بالكذب على الرسول ﷺ !! وأنا أتحداه أن يأتي ولو بشطر كلمة بهذا المعنى من أي مجتهد بحق مجتهد آخر !! لقدأجاز العلماء الكذب للإصلاح بين الناس إن لم يتوصل إليه بالصدق، وفي حالات محدودة أخرى، ليس من بينها الكذب على النبي ﷺ ؟!

٢ ـ لو كان وضع الحديث النبوي ميسوراً لمن شاء دون أن ينكشف أمره فلم اضطر ثلاثة خلفاء عباسيين إلى اضطهاد الإمام أحمد بن حنبل في فتنة خلق القرآن؟ وهل عجز هؤلاء وعلماؤهم وقضاتهم المعتزلة عن وضع حديث يخدم مذهبهم في خلق القرآن ؟ (د. الأعظمي ـ مناهج المستشرقين ١ / ٩٤) .

٣ ـ أنه يغلب على المحدِّثين الاهتمام بروايات الحديث، وعلى الفقهاء الاهتمام باستنباط الأحكام منها . (د. الأعظمي ـ المرجع السابق ١ / ١٠٥).

ولذلك فكثيراً ما اختلف الفقهاء في الأحكام التي توصل كل منهم إليها، برغم اتفاقهم على صحة النصوص الواردة بخصوصها ... فزكاة المال من أركان الإسلام الثابته لدى جميع الفقهاء بالقرآن والسنة، ومع ذلك قال أبو حنيفة : لا زكاة في أموال المجنون والصبي، لأنها في اجتهاده عبادة، والمجنون والصبي لا يكلفان بالعبادة!! وقال الجمهور : بل تجب الزكاة في تلك الأموال إذا بلغت مقدار النصاب وحال عليها الحول (أي السنة) ويؤديها وليهما، لأن الزكاة حق المال الفقه على

المذاهب الأربعة ـ الجزيري ج١ص٥٩١ + فقه السنة ـ سيد سابق ١ / ٢٨٣) !! . .

فليس ها هنا حديث مختلَفٌ في ثبوته أو عدم ثبوته، بل الاختلاف في الاستنباط برغم إقرارهم صحة النصوص الواردة عن الزكاة في الكتاب والسنة!! .

كما لم يرد أي من الأئمة ولو حديثاً واحداً من الأحاديث الصحيحة الواردة حول صلاة الجماعة لكن اتفاقهم على ثبوت النصوص لم يمنعهم من الاختلاف في فهمها، فصلاة الجماعة عند الإمام أحمد فرض عين على المستطيع، لكنها سنة عين مؤكدة عند الأئمة الثلاثة : أبي حنيفة ومالك والشافعي (الفقه على المذاهب الأربعة ـ الجزيري ج١ ص٤٠٥، ٤٠٦) .

وقل مثل ذلك في حكم تارك الصلاة، فالنصوص الواردة فيها ثابته لدى الأئمة الأربعة، وخلاصتها أن من ترك الصلاة فقد كفر .

فقد ذهب أحمد وبعض المالكية إلى أن تارك الصلاة كافر ـ بإطلاق ـ فالنصوص صريحة، وقال الثلاثة : يكفر من ترك الصلاة جاحداً بها، أما تاركها كسلاً فقد اختلفوا في حكمه (المرجع السابق ج١ ص ١٧٢ + فقه السنة ١ / ٨٠-٨٢) .

* * *

وفي تفنيد د. الأعظمي لاتهام شاخت الإمام الأوزاعي بوضع الحديث على النبي ﷺ يبرهن الباحث الفاضل ـ بالأرقام والوثائق ـ على كذب شاخت في ادعائه، وذلك باعتماد المصدر نفسه الذي زعم شاخت أنه بنى افتراءه على أساسه ! (مناهج المستشرقين ـ ١ / ١٠٢، ١٠٣) .

ويوضح الدكتور الأعظمي اتفاق أبي يوسف ـ صاحب أبي حنيفة ـ والأوزاعي

على صحة الآثار المنسوبة إلى النبي ﷺ والصحابة في ١٨ قضية فقهية، ومع ذلك يختلفان في استنتاج الأحكام في أغلب تلك القضايا (المرجع السابق١ / ١٠٤)!!.

* * *

بل إن اختلافات الفقهاء في بعض التفاصيل حول حكم الردة، لم تكن بسبب اختلافهم حول حديث نبوي روايةً ولا درايةً، وإنما بسبب اختلاف فهمهم لآيات قرآنية (محمد علي الصابوني ـ تفسير آيات الأحكام ـ ١ / ٢٦٤)... وكذلك فيما يتصل بالتائب بعد إقامة حد القذف عليه، فأبو حنيفة يرى أن وصف الفسق يسقط عنه، لكن شهادته تظل مردودة أبداً، أما الجمهور وفيهم الأئمة الثلاثة الآخرون، فذهبوا إلى سقوط صفة الفسق وإلى قبول الشهادة معاً !! والخلاف بين الاجتهادين لغوي، حول فهم الآية الرابعة من سورة النور .. (الصابوني ـ المرجع السابق ـ ٢ / ٧٠ ومابعدها) وليس مرجع الخلاف إلى أي حديث نبوي لأي من الفريقين المختلفين !!.

وفي بعض الأحيان يتفقون على صحة أحاديث معينة، ومع ذلك يختلفون فيما إذا كانت تصرفاً من الرسول ﷺ من قبيل الفتيا أو من قبيل الإمامة، مثل قوله ﷺ : [**من أحيا أرضاً مواتاً فهي له**] فهو عند الحنفية تصرَّف بالإمامة، ولمن جاء بعد النبي ﷺ أن يعيد النظر في السماح بذلك حسب المصلحة. أما الشافعية والمالكية فيرون أنه من قبيل التصرف بالفتوى، فلمن شاء أن يحيي موات الأرض ويتملكها دون استئذان الإمام !! (د. محمد سعيد رمضان البوطي ـ ضوابط المصلحة ص ١٦٨، ١٦٩).

وقد يتفق فقيهان ـ مثلاً ـ على الأخذ بالقياس أو بالمصالح المرسلة، لكنهما يختلفان في الأحكام المبنية عليهما .(المرجع السابق ص ٣٧٠).

٤ ـ لو صدقنا فريته عن افتراء الفقهاء أحاديث على النبي ﷺ تناصر اجتهاداتهم، لكان محتوماً ألا يتفق فقيهان اثنان على مسألة، إذ لعمد كل منهم (حسب الأكذوبة) إلى وضع حديث يعزز رؤيته ويباين الآخر !! وهذا كذب صراح، ولولا ضيق المجال لأتيت بآلاف الأحكام التي اتفق فيها فقيهان فأكثر، ومئات من التي اتفق عليها الأئمة الأربعة جميعاً!!.

* * *

٥ ـ هل يعلم هذا الكذوب أن الإمام أحمد ـ كمثال ـ رفض أن يقوم تلاميذه بتدوين فقهه؟ فهل يسعى رجل بهذا الورع إلى الانتصار لفقهه بالكذب على الرسول، وهو يرفض حتى تدوينه [1] ؟!.

ولم يجلس أحمد ـ رحمه الله ـ للفتيا إلا بعد تدوين مسنده في الحديث النبوي !! (عبد الرحمن الشرقاوي ـ أئمة الفقه التسعة ص ١٨٢ ـ ١٨٤) ..وبلغ من تقواه أنه لما علم بنبأ وفاة المعتصم الذي سامه سوء العذاب في السجن بسبب اعتقاده المخالف للمعتزلة، دعا للمعتصم بالمغفرة، ولما قيل له: لقد كان صاحب خمر، قال رحم الله المعتصم فقد كان فاتحاً.. بل إن الإمام رفض الشماتة بابن أبي دؤاد السبب الأول لمحنته (الشرقاوي ص ٢١٨ + ٢٢٢) فهل يعمد أناس أجلاء بهذا المستوى من الخلق النبيل، هل يعمدون إلى الكذب على نبيهم، لينتصروا على آراء فقهاء آخرين، مع أنهم يدعون لا لمن خالفهم في الاجتهاد، بل لمن سجنهم وعذبهم؟!.. ألا .. شاهت الوجوه .. وكل يرى الناس بمنظار طبعه..

---

(١) بعد أن انتهيت من إعداد هذا الجزء من الكتاب، وكدت أدفع به إلى المطبعة نشرت مجلة الهلال (القاهرية) في عدد نيسان (ابريل) ١٩٩٠م حلقة جديدة لحسين أحمد أمين عن «المئة الاعظم في التاريخ الإسلامي» ومما كتبه عن الإمام أحمد : «ولم يكن تأسيس المذهب ـ فيما نعلم ـ عن قصد منه أو إعداد له من جانبه ..» ويؤكد أن تلامذته هم الذين جمعوا فقه !! فكيف يوفق هذا الرجل بين أكاذيبه عن الفقهاء الذين يزوّرون الحديث على النبي ﷺ، وبين إقراره بهذه الحقيقة التي تناقض زعمه ذاك وتهدمه ؟.

٦ ـ منع ابن حزم تأجير الأرض الزراعية وبيع الماء للزراعة، .وخالفه أهل الرأي وأهل الحديث جميعاً... !! (الشرقاوي ص ٢٤٤ ـ ٢٤٦).

٧ ـ وما رأي هذا الإمَّعة الكذوب، في أن علماء الحديث قالوا عن أحاديث تشهد لمعتقداتهم (كحديث أن القرآن غير مخلوق)، قالوا إنها موضوعة !! (د. نور الدين عتر ـ منهج النقد في علوم الحديث ص ٣٠٢ + ٣١٠).

٨ ـ وهل علم هذا الحقود، أن روايات التشهد الذي يقال في الصلاة بلغت ثماني روايات عند الإمام أحمد !! أي أنها جميعاً صحيحة، فهل يقر بهذا العدد من يسعى إلى الانتصار لفقهه !! قال ابن قدامة الحنبلي : وبأي تشهُّد تشهَّد مما صح عن النبي ﷺ جائز ـ نص عليه أحمد فقال : تشهد عبد الله ـ يعني ابن مسعود ـ أحب إلي، وإن تشهَّد بغيره فهو جائز، لأن النبي ﷺ لما علَّمه الصحابة مختلفاً دل على جواز الجمع كالقراءات المختلفة التي اشتمل عليها المصحف. ويقول الشيخ محمد أبو شهبة معلقاً على هذا النص: وقد اختلفت أنظار الأئمة في ترجيح بعض روايات التشهد على بعض، من غير طعن في المرجوح ولا ردٍّ له .. ولهم في اختياراتهم مرجحات وأدلة تدل على رحابة الصدر في البحث وعمق الغور وشفوف النظر (دفاع عن السنة ص ٦٧).

فالاختلاف بين اختيارات الأئمة لم يتضمن رد أي رواية من الروايات العديدة، وإنما كان مرجعه ترجيحات لا تطعن في بقية الروايات ولا فيمن اختارها!!.. فماذا يبقى من أكذوبة أن الفقهاء وضعوا الحديث على النبي ﷺ انتصاراً لآرائهم الشخصية ؟!.

٩ ـ وعلى النقيض من مزاعمه عن خضوع أهل الرأي لأهل الحديث، فإن معظم أعلام التابعين من أهل الحديث، لم تصل إلينا اجتهاداتهم، لوفاة معظمهم في سنة

واحدة هي سنة ٩٤ هجرية !! (خليل الميس ـ مجلة : الفكر الإسلامي ـ العدد ١٢ ـ السنة ١٨ ـ جمادى الأولى ١٤١٠هـ ـ ص ٦٨) ومما له دلالة في هذا الصدد أن أياً من المذاهب الأربعة لم يَمْح المذاهب الأخرى !!.

١٠ ـ إن اختلاف الأفهام مع الاتفاق على صحة النص، حصل بين الصحابة في حياة الرسول ﷺ .. فقد أمرهم ﷺ لما توجهوا لفتح حصون بني قريظة بألا يُصلُّوا العصر إلا في ديار بني قريظة، فلما لم تفتح عليهم وحان وقت العصر أدى فريق من الصحابة الصلاة وقالوا : أراد النبي ﷺ حثنا على الإسراع في الفتح، وتمسك آخرون بحرفية الأمر فلم يؤدوا صلاة العصر إلا بعد فتح حصون بني قريظة.. ولما أخبروا الرسول الكريم ﷺ لم يُعنِّف أحداً من الفريقين !!.

ومن جهة أخرى فلو كانت الأحاديث توضع لنصرة المذاهب الفقهية دون أن تتنبه لها الأمة المتهمة بالغفلة والكذب، لما جاء مثل هذا الحديث بهذه الصورة، إذ لو وضعه أهل الظاهر ـ وهذا افتراض جدلي فحسب ـ لما جعلوا الفريقين على صواب، ولو وضعه مخالفوهم في منهج الاجتهاد، لجعلوا الفريق الذي التزم حرفية النص مخطئاً !! لكن ذلك لم يحصل، لأن أياً من أئمة الفقه والحديث أورع من أن يكذب ولو مازحاً مع ولده، فكيف يكذب على رسول الله ﷺ بل كيف يكذب على الله، لأن الكاذب على الرسول ﷺ هو كاذب ضمناً على رب العزة ـ سبحانه وتعالى لأن الرسول ﷺ مبلّغ عن ربه ـ تبارك وتعالى !!.

١١ ـ افترى «الأمين» على فقهاء الإسلام جملة، فزعم أنهم وضعوا حديث «ادرؤوا الحدود بالشبهات»، مع أنه حديث صحيح.. وزعم الكذوب أن الفقهاء اقترفوا هذا الجرم الشنيع، تحايلاً منهم على تنفيذ حدود الله ـ عز وجل ـ لأنهم استفظعوها !!.

فانظروا كم كذبة في هذه الأسطورة المركبة ؟!.

ونغض الطرف عنها لأنها مفضوحة، ونسأل: وهل العدل ـ لدى أي أمة من البشر ـ يقتضي أخذ الأبرياء بالشبهات؟ إنه لم يفعل ذلك في التاريخ الإنساني إلا الطغاه المستبدون.. والقانون الوضعي الذي درسه صاحبنا في الجامعة، لا يبيح ـ على عوجه ـ أن يؤخذ المتهمون بالظن، بل لابد من اليقين، وقد أخذ الغربيون قاعدة: «أن الشك يفسر لصالح المتهم» أخذوها عن التطبيق الإسلامي لحديث «ادرؤوا الحدود بالشبهات» !! فهل يكون الأصل خاطئاً مع أنه إلهي المصدر، ويكون المقلّد له صحيحاً لأنه وارد من عند سادة هؤلاء العبيد ـ عبيد الفكر ـ ؟!.. وما قوله في اشتراط القرآن أن يكون شهود الزنى أربعة، مع أنه يكفي شاهدان فحسب لإثبات جريمة القتل ؟! هل القرآن يستفظع العقوبة ؟ وأي فقيه في تاريخ الإسلام كله، ورد على لسانه ولو شبهة استفظاع لأي حد شرعي؟! ماذا نقول لمن اجتمع في قلبه الحقد والكذب؟! وما قوله في الآية الكريمة :

﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ** ﴿٦﴾ ﴾ [الحجرات : ٦].

١٢ ـ وافترى «الأمين» على الفقهاء أنهم وضعوا قاعدة «الضرورات تبيح المحظورات» ليتيسروا على الناس التملص من أحكام الإسلام !!! وهذا ـ كغيره من أباطيله ـ كَذِب من لا حياء فيه.

ونسأله أولاً: لِمَ لَمْ يجعل الفقهاء هذه القاعدة حديثاً منسوباً إلى الرسول ﷺ، ما داموا ـ بحسب أراجيفك ـ يستسهلون مثل هذه الجريمة النكراء، وما دامت تتم بيسر ودون عوائق؟!.

أليس هذا مما يضاف إلى عشرات البراهين على سقوط أكاذيبك عنهم وعن

السنة النبوية المطهرة؟!.

وهل جهل «الأمين» - أم تجاهل - قول الله - عز وجل -

﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ (١٠٥) مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ وَلَكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١٠٦) ﴾

[النحل : ١٠٥، ١٠٦].

فهل هناك ما هو أشد من الكفر، ومع ذلك أجاز القرآن للمسلم أن يُظْهره عندما يكون مجبراً على ذلك !!.

وأين ذهبت عنه آيات قرآنية أخرى تبيح المحظورات عند الاضطرار، كقوله سبحانه:

﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلا عَادٍ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (١٧٣) ﴾ [البقرة : ١٧٣].. وكذلك الآية ٣ من سورة المائدة، والآيتان ١١٩، ١٤٥ من سورة الأنعام، والآية ١١٥ من سورة النحل، وجميعها تؤكد الأمر نفسه !!.

* * *

ناهيك عن الآيات الأخرى التى تؤكد أن التكليف على قدر الطاقة

﴿ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا (٢٨٦) ﴾ [البقرة : ٢٨٦]،

﴿ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ مَا آتَاهَا (٧) ﴾ [الطلاق : ٧]،

﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ (١٦) ﴾ [التغابن : ١٦] كما أن القرآن أوضح

سقوط الإثم في حالات الخطأ والنسيان ـ فضلاً عن الإكراه كما سبق: ـ

﴿ رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلا تُحَمِّلْنَا مَا لا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ (٢٨٦) ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وما قوله في أن القرآن أباح للمسلم أن يفطر في رمضان في حالتي المرض والسفر:

﴿ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ .. (١٨٥) ﴾. [البقرة: ١٨٥].

كما أجاز له أن يقصر الصلاة في السفر:

﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلاةِ ... (١٠١) ﴾ [النساء: ١٠١].

كل هذه الآيات يتجاهلها « الكاتب الإسلامي المستنير » ـ أو من سرق عنهم أكاذيبهم ـ مع أن آية واحدة منها تكفي لاستنباط قاعدة « الضرورات تبيح المحظورات » !!.

ومن أخبر هذا الكذوب أن هذه القاعدة تعني أن يتملص المسلمون ـ حكاماً ومحكومين ـ من تنفيذ الحدود الشرعية؟! أتحداه أن يأتي بإثبات واحد على هذه الفرية الظالمة !!.

إن الفقهاء ـ رحمهم الله ـ وضعوا ضوابط للضرورة التي تبيح المحظور، منها:

١ ـ أن تكون الضرورة قائمة لا منتظرة، والضرورة أن يكون هناك خطر حقيقي على إحدى الضرورات الخمس (الدين والنفس والعرض والعقل والمال) التي صانتها

الشريعة الإسلامية.

٢ ـ ألا يكون أمام المضطر وسيلة أخرى مباحة لدفع الضرر .

٣ ـ ألا يخالف المضطر مبادئ الشريعة الأساسية من حفظ حقوق الآخرين وتحقيق العدل وأداء الأمانات ودفع الضرر والحفاظ حقيقة على مبدأ التدين وأصول العقيدة الإسلامية، فمثلاً لا يحل الزنى والقتل والكفر[1] والغضب بأي حال، لأن هذه مفاسد في ذاتها !! .

٤ ـ أن يقتصر فيما يباح تناوله للضرورة على الحد الأدنى أو القدر اللازم لدفع الضرر.

(نظرية الضرورة الشرعية ـ د. وهبه الزحيلي ـ ص ٦٨ ـ ٧١) ... فأين هذه الضوابط مما صوَّره خيال «الأمين» زوراً وبهتاناً ؟!.

بل إن الفقهاء ميزوا بين الإكراه التام (الملجئ) والإكراه الناقص والإكراه المعنوي (المرجع السابق ص٨٦) ووضعوا قواعد الضرورة وتطبيقاتها (المرجع نفسه ص ١٩٣ ـ ٢٧٨ !!).

ومن الناحية العقلية، هل يكون الإنسان مسؤولاً عن فعل يرتكبه مضطراً تحت تهديد السلاح مثلاً ؟! (علماً بأنه من الناحية الشرعية لا يحل له أن يقتل شخصاً آخر، ولو كان الثمن حياته هو !!) .

وما لنا وللافتراضات، فها هي المادة ٦١ من قانون العقوبات المصري تنص على حالة الضرورة ويدخل في ضمنها الإكراه المعنوي .

أما امتناع المسئولية الجنائية بسبب الإكراه المادي أو القوة القاهرة فأمر مقرر

---

(١) الممنوع طبعاً هو الكفر عن اقتناع، أما إظهار الكفر عند الإكراه فجائز مادام القلب مطمئناً بالإيمان .

بمقتضى المبادئ القانونية العامة الثابتة . . كما نصت المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات السوري على الإكراه بشكليه المادي والمعنوي، وأما حالة الضرورة فقد نصت فيه على حكمها المادتان ٢٢٨، ٢٢٩ وهي تعتبر من موانع العقاب !! .

بل إن المواد ٢٤٥ ـ ٢٥١ من قانون العقوبات المصري والمادة ١٨٣ من قانون العقوبات السوري تعتبر حالة الدفاع المشروع من أسباب إباحة الجرائم !! .

(المرجع السابق ص ١٠٢ ـ ١٠٤ + ١٥٤ + ٣٠٨) .

ونختم هذه الاستشهادات من القوانين الوضعية، بشهادة الفقيه القانوني الفرسي « لامبير» الذي يقول : « تعتبر نظرية الضرورة في الفقه الإسلامي أكثر حزماً وشمولاً من فكرة وُجد أساسها في القانون الدولي العام في نظرية الظروف المتغيرة (شرط بقاء الحال على ما هو عليه) وفي القضاء الإداري الفرنسي في نظرية الظروف الطارئة، وفي القضاء الإنجليزي فيما أدخله من المرونة على نظرية إيقاف تنفيذ الالتزام تحت ضغط الظروف الاقتصادية التي نشأت بسبب الحرب، وفي القضاء الدستوري الأمريكي في نظرية الحوادث المفاجئة » !! (الزحيلي ـ المرجع السابق ـ ص ٣١٥، ٣١٦) .

هذه شهادة قانوني كبير لا يؤمن بأن الإسلام رسالة السماء الأخيرة إلى الأرض ولكم أن تقارنوها بمزاعم وتخرصات رجل يدعي أنه « كاتب إسلامي مستنير»!!

* * *

١٣ ـ برغم كل الفساد في عصرنا وضعف الوازع الديني لدى بعض الناس، فإن المسلمين يصومون شهر رمضان في كثير من السنين ثلاثين يوماً، لأنه لم يتقدم شاهدان ـ ولو زوراً ـ لإثبات رؤية هلال شهر شوال مساء اليوم التاسع والعشرين من

رمضان !! والسبب هو أنه حتى الذين يستهترون بخطورة شهادة الزور في الخصومات العادية بين الناس، يحجمون عن شهادة الزور في قضية تمس دين المجتمع.

فكيف ـ بالله عليكم ـ يقدم عليها علماء أجلاء يخشون ربهم، وكثير منهم أوذوا لصدعهم بكلمة الحق في وجه السلاطين الجائرين ؟!.

* * *

١٤ ـ «الأمين» برغم كل أكاذيبه، لم يخجل من أن يزعم أن الرسول ﷺ راضٍ عما يفعله صاحبنا مبارك له !! .

وأنا أتحداه على الملأ أن يأتي بقول يضاهي افتراءه هذا، منسوب لأحد العلماء المسلمين المعتبرين !!.

١٥ ـ إن علماء السلف برغم كل اختلافاتهم الفقهية، كانوا يوقر بعضهم بعضاً فالشافعي يقول : الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة، والإمام أحمد يقول لولده عبد الله : كان الشافعي ـ رحمه الله ـ كالشمس للدنيا وكالعافية للناس. فانظر هل لهذين من خلف أو عوض ؟ ... ومع أن الشافعي كان أستاذاً لأحمد، فإنه كان يقول له: أنتم أعلم بالحديث والرجال مني .. (أدب الاختلاف في الإسلام ص١٣١ ـ ١٣٤).

فكيف ينسجم هذا التوقير المتبادل بينهم، مع ما زعمه الكذوب إذ جعلهم مثل زعماء الأحزاب المتنافسين على الدنيا، يهمهم الانتصار لآرائهم ولو بالكذب على رسولهم ﷺ ؟!.

بل إن أياً منهم لم يزعم أنه يحتكر الحق، وغاية ما يقوله كل منهم : اجتهادي صواب قابل للخطأ، واجتهاد غيري خطأ قابل للصواب !!.

وتلك أمانة العلم !!. فهم أبرياء من الصورة المزيفة التي افتراها هذا الكذوب لهم !!.

وكثيراً ما رددوا قولهم «لا أدري» أمام أسئلة وجهت إليهم، فلو كانوا كما يختلق «الأمين»، ما قالوها !! وما كانوا ليختموا فتاواهم بالجملة الرائعة : «والله أعلم» فما كانوا يجزمون إلا في القطعيات من حيث ثبوتها ودلالتها معاً !!. ولو كانوا كما يزعم لما رفضوا أن يقلدهم أحد !! [انظر : ابن حزم ـ الإحكام ـ ٢ / ٢٨٠، ٢٨١].

ولو كانوا كما صورهم ـ بهواه ـ لاتهم بعضهم بعضاً بوضع الحديث على رسول الله ﷺ، وخصوصاً أبا حنيفة الذي اشتط بعض خصوم مذهبه في عصور التزمت المذهبي فاتهموه بأنه يرد أحاديث الآحاد، لكنهم لم يتهموه بوضع الحديث على النبي ﷺ، فما الذي منعهم ياترى ؟ ! .. إن المشتطين في الخصومات المذهبية من المتأخرين ـ برغم ضيق أفقهم ـ أصحاب دين يخافون ربهم فلا يتهمون الأبرياء زوراً وبهتاناً، ولا سيما أنهم يعرفون الإسلام الصحيح، لأن الإسلام المزور «المستنير» لم يكن قد ظهر في أيامهم ! .

* * *

النعمان والسنة

زعم «الأمين» أن أبا حنيفة النعمان، رفض الأخذ بالسنة، وهي أكذوبة قديمة قالها خصوم الرجل في عصور التزمت المذهبي، لكنها لم تكن مضخمة بهذا الإطلاق الكاذب، وإنما اتهمه هؤلاء المتحجرون بأنه في بعض اجتهاداته لم يأخذ بالحديث. لكنهم لم يزعموا (مثلما زعم «الأمين») أن تلاميذه خضعوا فأخذوا في اجتهاداتهم بالأحاديث (وهي كذبة مسروقة ليس هو مبتدعها !!) .

ويكفي أن شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالته الشهيرة «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» يلتمس المعاذير الصحيحة لمن لم يأخذ من المجتهدين ببعض الأحاديث،

فهم قد فعلوا ذلك لعدم بلوغ تلك الأحاديث إليهم أحياناً، ولعدم توثيقهم رواة بعضها تارة أخرى، ولاقتناعهم بأن الحديث الذي ردوه مرجوح إما لأنه منسوخ، وإما لأن نصاً آخر خصصه، أو .... إلخ .

وابن تيمية ـ لمن جهل أو تجاهل ـ ليس حنفياً، بل أنه ليس من أتباع أي مذهب، وإن كانت أغلب اجتهاداته وترجيحاته تلتقي مع مذهب الإمام أحمد !! .

وحتى ابن حزم الذي حمل على أتباع الأئمة بمنتهى الحدة والقسوة، ينقل عن أبي حنيفة إقراره بأن ما جاء عن رسول الله ﷺ على الرأس والعين (الإحكام ١ / ٥٨٨) وكذلك (السنة : حجيتها ومكانتها ـ السلفي ص ٧٧، ٧٨) .

وليس هناك من يعرِّفنا بقواعد مذهب أبي حنيفة، كصاحب المذهب نفسه، إذ يقول :« آخذ بكتاب الله تعالى، فإن لم أجد فبسنة رسول الله ﷺ، فإن لم أجد في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ﷺ أخذت بقول الصحابة، آخذ بقول من شئت منهم وأدع قول من شئت منهم، ولا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم، فإذا انتهى الأمر ـ أو جاء ـ إلى إبراهيم والشعبي وابن سيرين والحسن وعطاء وسعيد بن المسيب ـ وعدَّد رجالاً ـ فقوم اجتهدوا، فأجتهد كما اجتهدوا » (الانتقاء لابن عبد البر ـ نقلاً عن : أبو حنيفة النعمان ـ وهبي سليمان غاوجي ـ ص ١٣٠ ـ وانظر كذلك دفاع عن السنة ـ محمد أبو شهبة ص ٢٥٦، ٢٥٧) .

فالرجل لا يلتزم السنة الصحيحة فحسب، وإنما يلتزم ـ إذا لم يجد دليلاً في السنة ـ أقوال الصحابة فلا يتعداها إلى غيرها !! وكان أبو حنيفة ـ بخلاف ما زعم « الأمين » ـ يرجع عن رأيه عندما يثبت عنده حديث في المسألة ـ د.أبو شهبة ـ ص٢٥٨، ٢٥٩) ولذلك وصف سفيان الثوري الزعم بأن أبا حنيفة يرد الأحاديث، بأنه تشنيع قوم يغفر الله لنا ولهم !! .

والحقيقة أن أبا حنيفة له ١٧ مسنداً ففهمها بعض الناس ـ حتى ابن خلدون ـ على أنها ١٧ حديثاً !! فظلموا الرجل من حيث لا يقصدون إلى ذلك، وهذه المسانيد كلها قد طبعت في الهند في مجلدين !! (أبو شهبة ٢٨٩ + أبو حنيفة ـ وهبي سليمان ص ١٦٩).

وأبو حنيفة ـ بخلاف معظم أهل الحديث ـ يقبل الحديث المرسل، وهو أن يروي الرجل حديثاً عمن لم يعاصره !! (جامع الأصول ١ /١١٧، ١١٨ + ص١٦٧، ١٦٨) .

وقد عده الإمام الذهبي من حفاظ الحديث ... كما روى الحديث عن أبي حنيفة كل من الثوري وابن المبارك ووكيع بن الجراح وغيرهم من أئمة الحديث، وسئل عنه يحيى بن معين : يا أبا زكريا : أبو حنيفة كان يصدق في الحديث ؟ فقال : نعم، صدوق . (المرجع السابق ص ١٨٢)

وشعبة بن الحجاج – أمير المؤمنين في الحديث ـ وثّق أبا حنيفة وطلب إليه أن يحدِّث، أي : أن يروي الأحاديث (أدب الاختلاف في الإسلام ص ١٣٠). كل ذلك لا يمنع من أن علماء العراق كانو أشد تحرياً لصحة رواية الحديث، وذلك بسبب الفتنة التي عصفت بذلك القطر، من قبل أن تنتهي دولة الخلافة الراشدة (د. وهبة الزحيلي ـ مجلة الفكر الإسلامي ـ العدد ١٢ ـ السنة ١٨ ـ جمادى الأولى ١٤١٠ هـ – ص ٦٩) ـ لكن ذلك لم يكن رفضاً لما يثبت من السنة، بل إنه لا انفصال بين مدرستي أهل الحديث وأهل الفقه، فالجميع ملتزمون بالكتاب والسنة كأصلين للاعتقاد والتشريع، والجميع كانوا تلامذة لكبار التابعين الأجلاء، الذين تتلمذوا من قبل على عدد من علماء الصحابة ومحدثيهم (المرجع السابق ص ٦٦ ـ ٦٩) .

* * *

انصياع التلاميذ !!

مادامت أسطورة رفض أبي حنيفة للسنة النبوية، قد انهارت ـ كما رأينا بالأدلة السابقة الناصعة ـ فإن أسطورة انصياع أصحابه من بعده لأهل الحديث، تنهار تلقائياً، لأنها مبنية على سابقتها، وما أُسِّسَ على باطل فهو باطل .

ومع ذلك، نضيف اعتراف ابن حزم بسعة انتشار المذهب الحنفي في المشرق، وهي ناتجة عن تقلُّد أبي يوسف ـ صاحب أبي حنيفة ـ منصب قاضي القضاة في دولة بني العباس، فلم يكن يولي قاضياً إلا إذا كان حنفياً (الإحكام ١ / ٦٢٥).

وبعبارة أخرى فإن أصحاب أبي حنيفة لم يكونوا في وضع من يخضع لغيرهم (هذا لو أننا هبطنا إلى درك القوم الذين يفسرون تاريخنا بهذه الأراجيف)، بل إن مذهبهم قد ساد على ما سواه لأنهم كانوا يمثلون المذهب الرسمي للدولة !! . ناهيك عن أن محمد بن الحسن الشيباني ـ صاحب أبي حنيفة أيضاً ـ الذي اتهمه حسين أمين بالخضوع، ألَّف بعد وفاة أبي حنيفة كتاب «المخارج والحيل» (أدب الاختلاف في الإسلام ـ د. طه جابر فياض العلواني ـ ص ١٤٢) ... وها هو أبو يوسف (المتهم الأخير) يَمضي في مسألة العرف بخلاف الجمهور وبخلاف أبي حنيفة معاً (المدخل الفقهي العام ـ مصطفى الزرقا ـ ٢ / ٩٠٤، ٩٠٥) .

* * *

ومالك ؟ ...

وزعم صاحبنا أن الإمام مالك بن أنس ـ إمام دار الهجرة ـ يقدم المصلحة على النصوص القرآنية والنبوية ... مع العلم بأن مالكاً هو صاحب المقولة الشهيرة «ما منا إلا من رَدَّ وَرُدَّ عليه إلا صاحب هذه الحجرة ـ إشارة إلى الروضة النبوية الشريفة» .

ومما صح عنه أنه كان يتهيب أن يفتي بالرأي، وكان يعلل ذلك بقوله : كان النبي ﷺ يُسأل فينتظر الوحي فكيف أفتي برأيي (أدب الاختلاف في الإسلام - ص١٨٤) .

وأقصى ما قيل عن المالكية هو قول الشيخ مصطفى الزرقا : إن المالكية يخصصون العام ويقيدون المطلق من النصوص غير القطعية !! بالمصالح المرسلة . والفرق شاسع بين هذا الكلام وادعاءات «الأمين» الذي جعلها رداً للنصوص !! . أما اتهام مالك بخلع ربقة التشريع فهو من متعصبي المذاهب الأخرى المتأخرين، وهو اتهام باطل جائر ... فإذا كان «الأمين» قد نقل عنهم فلِمَ لَمْ يبين النقل، وأنه نقل عن خصوم مالك من عصور التحجر المذهبي ؟ (ومع ذلك فقد فند الدكتور البوطي كلام الزرقا - انظر ضوابط المصلحة ص ٣٣٤ + ص ٣٦٧ + ص ٣٨٨) . وإن كان أبو رية قد سبق «الأمين» إلى الادعاء بأن مالكاً يرد الأحاديث التي تعارض القرآن أو قواعد الشريعة (أبو رية - ص ٢٥٢) !! .

وعموماً فإن الأئمة الأربعة وغيرهم من مجتهدي الأمة، مُقِرُّون بأن السنة النبوية صنو القرآن من حيث حجيتها ووجوب اتباعها .. أما اختلافاتهم فترجع - غالباً - إلى أن بعض نصوص القرآن والسنة ليست قطعية الدلالة، وهذه رحمة من الله بعباده وتيسير عليهم .. كما ترجع بعض اختلافاتهم إلى تباين القواعد الأصولية وضوابط الاستنباط التي توصل كل منهم إليها، في ضوء ما فهمه من الكتاب والسنة (انظر : أدب الاختلاف في الإسلام - العلواني ص ٩٣ - ١١٥) .

وقد قال الإمام أحمد : مازلنا - يعني أهل الحديث - نلعن أهل الرأي

ويلعنوننا[١] حتى جاء الشافعي فعلمنا فقه السنة .

وليس من خلاف بينهم جميعاً فيما يتصل بحجية السنة، إلا فيما ذهب إليه بعض الأصوليين من أن حديث الآحاد (الذي رواه الثقة الضابط عن مثله إلى رسول الله ﷺ) ليس حجة في قضايا الاعتقاد، لأنه ظن راجح، والعقيدة لا تبنى إلا على اليقين .. وأيا كان مدى صحة هذا الاشتراط من ضعفه، فإنه لا يطعن في أصل الاحتجاج بصحيح السنة النبوية .

* * *

وتبقى لنا كلمة أخيرة ـ بعد كل ما أوضحناه من قبل ـ بخصوص اتهاماته الفاجرة للفقهاء بأنهم أدخلوا البدع في دين الإسلام، عن طريق اختراع الأحاديث ونسبتها إلى النبي ﷺ تارة، وعن طريق الإجماع تارة أخرى .. نقول إن السنة محفوظة وقد أقمنا في هذا الفصل من الأدلة العقلية والنقلية على ذلك ما يكفي، والفقهاء المجتهدون أَجَلُّ من أن يكذبوا ـ ولو مازحين ! ـ، لا سيما أن من ألصق بهم هذه الاتهامات الكاذبة إنما هو كذاب أشر ينتهب الأكاذيب من المستشرقين والمتغربين .

إن المبتدعين في الدين ظهروا في عصور الانحدار والجمود لا في زمن الاجتهاد على أيدي الأئمة الأعلام، فبدعة المولد النبوي مثلاً ـ كما أقر «الأمين» نفسه ـ ظهرت في القرن الثامن الهجري !! وحتى أولئك المبتدعون ـ وغالبا ما ابتدعوا لقصورهم وجهلهم ـ لم يختلقوا أحاديث تشهد لما ابتدعوه، وإنما استدلوا لبدعهم استدلالاً خاطئاً من أدلة صحيحة في ذاتها .. فجهر المؤذن بالصلاة على رسول الله

---

(١) هذه فضيحة أخرى لاكاذيب «الأمين» عن خضوع تلاميذ أبي حنيفة لأهل الحديث .. فالإمام أحمد يشير إلى حدة الخلاف بين مدرستي الحديث والرأي في زمانه، مع أنه جاء بعد أبي يوسف ومحمد بن الحسن وهما أشهر أصحاب أبي حنيفة الذين ساروا على نهجه ! . وهي فضيحة لاكاذيب «الامين» عن الشافعي، فدوره هو تأصيل فقه السنة ـ كما شهد له أحمد ـ لا أنه أول من جعلها مصدراً للتشريع كالقرآن !! .. ومعنى شهادة أحمد أن أهل الحديث تعمق فقههم للسنة فتقلصت مساحة اختلافهم مع أهل الرأي ، وليس العكس الذي يزعمه السارق الكذوب !! ..

في ختام الأذان، ليس له حديث واحد ضعيف ـ ناهيك عن حديث صحيح !! ـ وكذلك بالنسبة إلى الجهر بالنية للصلاة ... فإذا كان المبتدعون المخطئون لم يصلوا إلى حد اختلاق الأحاديث على النبي الكريم ﷺ، فهل يفعلها الأئمة المتبعون ؟ كما أن البدع التي أشرنا إليها هنا تنسف أكذوبته عن الإجماع كوسيلة لإدخال البدع في الدين، إذ ظل في المسلمين من ينكر على أصحاب هذه البدع ما أضافوه إلى الدين بغير دليل صحيح، أي أن الأمة لا تجتمع على ضلالة، مصداقاً لما أخبر به المعصوم ﷺ .. وحتى ما استحسنته الأمة من تصرفات مباحة لا تدخل في دائرة الزيادة في الدين، نسبت إلى أصحابها ولم تنسب إلى الرسول ﷺ، ومثال ذلك ما فعله عمر بن عبد العزيز في ختام خطبة الجمعة من تلاوة قوله تعالى :

﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ .. ﴿٩٠﴾ ﴾ [النحل : ٩٠] فقد نُسِبَ ذلك إلى عمر، وهو ليس زيادة في الدين لأنه تلاوة آية قرآنية، في موضع يحسن فيه ـ أصلاً ـ مثل ذلك، ومع ذلك فتلاوة هذه الآية ليست شرطاً لصحة الخطبة !! أفرأيتم ورع علماء الأمة ووقاحة المفترين عليها!!.

ومثل ذلك ما فعله الفاروق من قبل حين جمع الناس على أُبَيّ لصلاة التراويح في رمضان، فقد نُسِبَ هذا الفعل الخير إلى عمر، ولم يقل أحد إن رسول الله ﷺ هو الذي جمعهم على ذلك !! مع أن أصل التراويح مشروع لأن النبي ﷺ فعلها أياماً ثم امتنع عن الخروج إلى المسجد في وقتها، لئلا يظن المسلمون أنها فريضة !!.

التدوين والحفظ

من الشبهات التي روَّج لها جاحدو السنة كثيراً، أنها لم تدون في حياة الرسول ﷺ، وهو ما أدى ـ بزعمهم ـ إلى اختلاط الزائف بالصحيح،وأنه لو تم تدوينها مثلما دون القرآن لبقيت محفوظة من كل ما هو غريب عنها !! وتبعاً لذلك فالحل عندهم هو اطراحها ورفضها كلية !!.

وهذه الشبهة تتركب من جملة أكاذيب ومغالطات بُني بعضها على بعض. فهل من المقبول في أي منهج علمي، أن نرفض ما اختلط فيه الصحيح بالزائف ؟ أليس ذلك هو حال العوام الجهلة ؟ إن مهمة العالم في ميدانه أن يعري الدخيل عن الأصيل، فلا يتخذ من المدسوس ذريعة لرفض القضية من أساسها !!.

وأما ادعاء أن التدوين وسيلة للحفظ لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، فادعاء متهافت . إن هؤلاء يظنون ـ أو يوحون لنا أنهم يظنون ـ أن التدوين هو الذي حفظ لنا النص القرآني. وهذا جهل ـ إن لم يكن تجاهلاً ـ فالثقة المطلقة التي يتمتع بها النص القرآني الكريم، ترجع إلى عدة عوامل متضافرة، من أهمها حفظه باستمرار في صدور عدد غير قليل من الحفاظ في شتى ديار المسلمين، وهو ما يحول دون تواطئهم على الزيادة والنقص، بل ويحمي النص حتى من الخطأ والسهو، فإذا أخطأ أحدهم كانت قراءة الآخرين الصحيحة مرجعاً لتصويبه .. وهكذا .

إن أي نص يقتصر توثيقه على تدوينه على الورق، ليس في منجى من التزوير والتحريف .

فالقرآن تم حفظه ـ جماعياً ـ في الصدور، كما تم حفظه في السطور.

وكذلك حُفِظَت السنة النبوية شفاهة وكتابة، على تفاوت بين كثير منها حَفِظَهُ الثقة الضابط عن الثقة الضابط، وبين قليل منها (المتواتر) الذي رواه جمع عن جمع عن جمع يستحيل ـ عقلاً ـ أن يخطئوا كلهم معاً، كما يستحيل أن يتواطؤوا على الكذب ! أما الجوانب التطبيقية كالعبادات فهي منقولة نقلاً تطبيقياً مقطوعاً بصحته.

ولست أدري لِمَ يتجاهل هؤلاء المفتونون بالغرب، أن دستور أولى الديمقراطيات الحديثة (بريطانيا) مازال غير مكتوب !! فهل غض ذلك من قيمته، أو شكك الإنجليز في نصوصه ؟ !.

والحقيقة أنه وردت أحاديث تنهى عن كتابة أقواله ﷺ كما وردت آثار تأذن بها، وذهب أكثر العلماء إلى أن النهي منسوخ بالإذن، وقال بعضهم: إن النهي خاص بمن لا يؤمن عليه الغلط والخلط بين القرآن والسنة أما الإذن فهو خاص بمن لا يخشى عليه ذلك. (السباعي ـ السنة ومكانتها ص ٦١) (د. عتر ـ منهج النقد في علوم الحديث ص ٣٩ ـ ٤٣).

ومن الثابت علمياً أن بعض الصحابة دونوا ما حفظوه من السنة لأنفسهم، كالصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص، وصحيفة علي بن أبي طالب، وصحيفة سعد بن عبادة، وكتب الرسول ﷺ إلى ملوك عصره يدعوهم فيها إلى الإسلام، والعبادات وأنصبة الزكاة والجزية والديات، وكتابه إلى وائل بن حجر لقومه في حضرموت، وفيه الأصول العامة للإسلام وأهم المحرمات فيه.

وكتابة خطبته ﷺ يوم فتح مكة لأبي شاه اليمني، ناهيك عن معاهدته مع سكان المدينة غير المسلمين مطلع الهجرة، وعقود صلح الحديبية وصلح تبوك.. (عتر ـ المرجع السابق ص ٤٥ ـ ٤٨).

وممن اطلع على هذا الجانب المهم وأيده بمزيد من الأدلة فواد سزكين (سزكين ـ تاريخ التراث العربي ـ المجلد الأول ـ الجزء الأول ص ٢٣١). يضاف إلى ذلك صحيفة أبي هريرة التي طبعت بتحقيق محمد حميد الله، وصحف سمرة بن جندب وعبدالله بن أبي أوفى وعبدالله بن مسعود (القرآنيون ص ٢٤٥).

* * *

وبعد وفاة الرسول ﷺ، والاطمئنان إلى عدم التباس السنة بالقرآن، شهد تدوين الحديث مزيداً من الانتشار والعناية، لكنه ظل عملاً فردياً غير رسمي، فالمستشرق الحاقد شاخت الذي ردد أقوال جولدزيهر وافتراءاته على السنة، اضطر إلى إيراد نصوص تثبت أن الإمام الزهري دوَّن الحديث والزهري مولود في منتصف القرن الهجري الأول (د. الأعظمي ـ مناهج المستشرقين ـ ١ / ٩١، ٩٢).

ولم يكد القرن الهجري الأول ينقضي حتى كانت معظم السنة مدونة (عبد الوهاب خلاَّف ـ خلاصة تاريخ التشريع ص ٥٩).

وتم التدوين الرسمي للحديث النبوي على يد الخليفة الجليل عمر بن عبد العزيز ولم يغفرها له المستشرقون الحاقدون ومن شايعهم في عصرنا من « كتاب إسلاميين مستنيرين » !! .

فقد كتب عمر إلى عماله في المدن كمحمد بن حزم وابن شهاب الزهري، لجمع الحديث وتدوينه، لأن الصحابة الذين رووا السنة توزع علمهم في الأمصار بعد انتشارهم فيها في عهد عثمان بن عفان (د. بكري شيخ أمين ـ أدب الحديث النبوي ص ٣٩ + السلفي : حجية السنة ومكانتها ص ١٦٥ ـ ١٨١).

* * *

الذاكرة الضعيفة

لقد فات المرجفين بقضية تدوين السنة، أن البشر ـ أفراداً وشعوباً ـ يتفاوتون في قدرتهم على الحفظ والتذكر.

فقد اشتهر العرب بقوة حافظتهم، وربما كانت حاجتهم الناتجة عن أميتهم قد ساعدت في ذلك، ولذلك حفظوا أشعارهم وذكر أيامهم الخالية دون تدوين .. وجاء عصر عبيد الغرب ليستفظعوا ذلك لأن سادتهم في الغرب لا يستطيعون الحفظ على طريقة العرب ... وجاء جاحدو السنة ليشككوا في حفظ أبي هريرة (وسنتناسى مؤقتا دعاء المصطفى له بألا ينسى)، مع أن كل ما حفظه أبو هريرة الذي تفرغ من كل شؤون الحياة لملازمة الرسول ﷺ، لا يعدل شيئا بالقياس إلى ما ثبت عن حفظ آخرين عاشوا في عصور التدوين من بعده، كأبي زرعه الذي حفظ ٧٠٠٠٠٠ حديث !! وكان الأصمعي يحفظ ١٥٠٠٠ أرجوزة من أراجيز العرب!! والشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي في عصرنا كان يحفظ الشعر الجاهلي كله وشعر أبي العلاء كله (السباعي ـ السنة ومكانتها ـ ص ٢٩٥).

إن الأحاديث التي رواها أبو هريرة ـ ٥٣٧٤ حديثاً ـ (وكثير منها لا يتجاوز السطرين أو الثلاثة)، ليست شيئاً أمام الطفل السعودي محمد السعود الذي حفظ القرآن الكريم كله ولما يتجاوز الثانية عشرة من عمره .

هذا الطفل المكفوف البصر، حفظ القرآن في ٦٠ يوماً (جريدة : الرأي العام الكويتيه ـ العدد ٩٢٦٨ ـ بتاريخ ٢٩ / ٩ / ١٩٨٩ ـ الصفحة الأخيرة).

أما عند غيرنا، فهناك أمثلة كثيرة، منها أن العالم الأمريكي الشهير «جراي»

كان يحفظ أسماء أكثر من ٢٥ ألف صنف من النبات أما فيكتور دوجووي (١٧٦٩ ـ ١٨٤٦م) الذي كان عضواً في الأكاديمية الفرنسية، فقد حفظ مؤلفات فولتير كلها عن ظهر قلب وهو في الثالثة عشرة من عمره !! .

والعالم السويسري «بيير موشون» (١٧٣٣ ـ ١٧٩٧م) كان يحفظ الموسوعة الفرنسية التي تضم ١٧ مجلداً فيها ١٨ مليون كلمة !!! .

* * *

سهولة الكذب . . .

زعم «الأمين» في أكاذيبه المنتهبة، أن من اليسير جداً تزييف سند مقبول لحديث موضوع، كما ادعى أن علماء الحديث لا يشترطون لقبول الراوي سوى أن يكون تقياً فحسب .

وقد مر بنا كيف عجزت دولة بني العباس بكل سلطانها عن تزييف حديث مكذوب على النبي ﷺ، لتحارب به الإمام أحمد بن حنبل الأعزل في سجونها إلا من إيمانه، وذلك إبان فتنة خلق القرآن !! .

وأضرب للقارئ الكريم مثلاً آخر . . . ففي رواية جابر في الصحيحين «كنا نعزل والقرآن ينزل»، وعند الترمذي «ذلك ـ أي : العزل ـ هو الوأد الخفي» .

وأخذ بعض الفقهاء بالأولى لأنها أصح رواية « فهم على النقيض من مزاعمه لا يقولون رأياً ثم يبحثون له عن مسوغات حتى لو كانت بالكذب على النبي» .

والشاهد هنا أنه لو كان أمر تزييف السند المقبول سهلاً، وكان الفقهاء على الصورة التي افتراها، فما الذي منع الفقهاء القائلين بعدم جواز العزل من انتحال سند أصح للرواية الأضعف؟! .

ألم يزعم « الأمين » أن السلاسل الذهبية في سند الحديث يسيرة على كل من رغب، وكأنه يظنها السلاسل الذهبية (الفعلية) التي تتدلى من رقاب أبناء المترفين الذين ينكرون السنة النبوية اليوم، لأنها ـ أي: السنة ـ تحرّم لبس الذهب على الرجال!!.

أما أكذوبته (المسروقة) عن اشتراطهم صدق الراوي فقط، فإنها تتهاوى إذا علمنا أنهم لا يقبلون حديث من عُرف بكثرة السهو في رواياته، ومن عُرف بقبول التلقين في الحديث، ومن كثرت عنده الشواذ أي المخالفات ومن غلط في حديث وتم تبيان غلطه له فأصر على روايته عناداً..!! (عتر ـ ص ٨٦، ٨٧).

كما طعنوا في ضبط من يُلحق شيئاً بالحديث خطأ أو نسياناً !!

(أبو شهبة ـ ص ٦١).

وذلك لأن للمحدثين شرطين أساسيين في قبول الراوي، هما صدقه وضبطه، ولذلك كثر عندهم وصف بعض الرواة بقولهم: فيه جهالة ـ ليس بالحافظ ـ غيره أوثق منه ـ سيئ الحفظ.. إلخ !! (عتر ـ ص ١١١).

ولذلك فإن احتياطهم لأمر السنة وصل إلى حد تضعيف الحديث إذا فقد شرطاً واحداً من الشروط الستة للحديث المقبول، مع أن اختلال شرط غير ناتج عن جرح الراوي في صدقه، ليس دليلاً قاطعاً على أن الحديث غير صحيح، إذ يحتمل أن يكون الراوي السيئ الحفظ قد أصاب، ومع ذلك يضعّفون حديثه !! (عتر ـ ص ٢٨٦ ، ٢٨٧).

وكمثال، انظر إلى ما قالوه في حق أحد الرواة: « صدوق كثير الغلط، ثَبت في الكتابة، وكانت فيه غفلة » !! (الحافظ الطبراني ـ الأوائل ـ ص ٤٦).

كما ميزوا حال الراوي بين مرحلة وأخرى، فقالوا: « إسناد ضعيف فيه ابن لهيعة وهذه الرواية عنه بعد احتراق كتبه »!! (المرجع السابق ـ ص ٧١).. ومن رغب التوسع في اشتراطهم الضبط ـ وليس الصدق وحده كما زعم صاحبنا ـ نشير عليه بالرجوع إلى جامع الأصول لابن الأثير الجزري (١ / ٧٢ وما بعدها).

* * *

رواية الكذب ..

وزعم الأمين سارقاً عن أبيه (ضحى الإسلام ٢ / ١٣٠؛١٣١) عن جولدزيهر، أنه متى صح السند، ارتضى علماء الحديث الرواية مهما كان مضمونها!!.

وهذا كذب صريح، كما أنه يتناقض مع أكذوبته الأخرى حين زعم أن علماء الحديث لم يكونوا معنيين بالتثبت من أن النبي ﷺ قال هذا الكلام أو لم يقله، ما دام مضمون الرواية يتفق مع تعاليم الدين!!. فهو تارة يجعل السند وحده سبباً لقبولهم الحديث مهما كان المتن، وتارة أخرى يجعل المتن هو مسوغ قبولهم، مهما كان السند !! وكذلك تكون أمانة البحث، وسلامة العقول، نسأل الله السلامة. مع أن علماء الحديث قسموا الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف وشاذ.. ليس بحسب السند كما ادعى أبوه من قبله، وإنما بحسب السند والمتن، ولذلك اشترطوا في الحديث الصحيح والحسن ألا يكون شاذاً ولا معلاً، وقسموا الشذوذ إلى شذوذ في المتن وشذوذ في السند !!.

أما افتراؤه على الفقهاء أنهم وضعوا الحديث على النبي فقد رأينا تفاهته من قبل، وأما افتراؤه على علماء الحديث أنهم قبلوا الأحاديث الموضوعة فهذا كذب صريح. فهم رفضوا ـ ما عدا النووي ـ حتى رواية من يتوب من الكذب في

الحديث، وقبلوا رواية التائب من الكذب في غير الحديث (عتر ـ ص ٨٢ + السلفي: السنة حجيتها ومكانتها ص ٢٠٤) وذهب السيوطي إلى عدم قبول رواية التائب من الكذب في غير الحديث (القرآنيون ص ٢٥٦).

وأما الذين قالوا: نحن نكذب للنبي لا عليه، فهم بعض المتزهدين الجهلة، وليسوا علماء الحديث كما أوحى « الأمين » الكذاب الأشر.

فهؤلاء الحمقى كأنهم جهلوا أن « كذب عليه » معناه: ألصق به ما لم يقله سواء أكان مؤيداً له أم طاعناً فيه !. (عتر ـ ص ٤٧٠).

* * *

الكاذب حسبةً ..

يقول ابن الأثير الجزري (جامع الأصول ١ / ١٣٥ وما بعدها) في تعريف الطبقة الأولى من المجروحين: (وهي أعظم أنواع الجرح وأخبث طبقات المجروحين: الكذب على رسول الله ﷺ، وقد قال ﷺ: « من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » وهي كبيرة من الكبائر. وقد ارتكبها جماعة كثيرة اختلفت أغراضهم ومقاصدهم في ارتكابها) ..

ويعدد: فمنهم قوم من الزنادقة كالمغيرة بن سعيد الكوفي وضعوا الأحاديث ليوقعوا بذلك الشك في قلوب الناس.. ومنهم قوم وضعوا الحديث لهوى يدعون الناس إليه. فمنهم من تاب وأقر على نفسه، قال شيخ من شيوخ الخوارج (أي من الوضاعين وليس من شيوخ الحديث كما زعم الكذاب « الأمين » في الصفحة ٦١ من كتابه !) قال الخارجي بعد أن تاب : إن هذه الأحاديث دين فانظروا ممن تأخذون دينكم فإنا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً !! (ولم يحذرهم من أن

يصدقوا الأحاديث، كما افترى « الأمين » جداً !!. (انظر الحقيقة في: جامع الأصول ١ / ١٣٦).

ومنهم جماعة وضعوا الحديث حسبة كما زعموا ـ هذا تعليق ابن الأثير ـ يدعون الناس إلى فضائل الأعمال مثل أبي عصمة نوح بن أبي مريم المروزي و...

ومنهم جماعة وضعوا الحديث تقرباً إلى الملوك، مثل غياث بن إبراهيم دخل على المهدي بن المنصور، وكان يعجبه الحمام الطيارة الواردة من الأماكن البعيدة، فروى حديثاً عن النبي ﷺ أنه قال: [**لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل أو جناح**] قال: فأمر له بعشرة آلاف درهم، فلما قام وخرج قال المهدي: أشهد أن قفاك قفا كذاب على رسول الله، ما قال رسول الله « جناح » ولكن هذا أراد أن يتقرب إلينا، يا غلام اذبح الحمام.. (أي لم يواصل المهدي هوايته، وذلك بخلاف ما ادعاه « الأمين ») !!.

فالذي زاد كلمة « جناح » كذباً هو واحد من الوضاعين المرفوضة روايتهم وليس إماماً من علماء الحديث حتى يصبح هذا الشاهد ضد علماء الحديث الذين فندوه!! قال الإمام أحمد عن غياث هذا: ترك الناس حديثه. وروى عباس عن يحيى : ليس بثقة، وقال الجوزجاني: سمعت غير واحد يقول: يضع الحديث. وقال البخاري: تركوه!! (انظر أيضاً: السنة ،مكانتها للسباعي ص ٨٨).

وعلماء الحديث فضحوا أكاذيب القُصاص الذين كانوا يضعون الحديث على النبي لترقيق قلوب العامة، ولم يتواطؤوا معهم على جريمتهم الشنعاء، حيث زعم صاحبنا أن العلماء والفقهاء غضوا الطرف عن وضع القصاص الأحاديث المكذوبة على النبي ﷺ، لأنهم رأوا أنها تقوِّي إيمان العامة.. فمن شاء التثبت من الموقف الذي نشير إليه، فليقرأ فضائح القصاص فيما كتبه ابن قتيبة (تأويل مختلف

الحديث ص ٢٧٩ وما بعدها).

ولا أجد ما أختم به تفنيد هذه الفرية، أجمل من قول الدكتور عتر (ص ٤٧٢): « وإننا ندعو الناقدين كلهم أن يأتوا بحديث من كتب السنة الأصول يدل على وضعه ما ذكروه من عامل سياسي كدعم بني أمية أو غيرهم، أو عامل بيئة أو غير ذلك.

اللهم إلا أن يكون بعض هؤلاء الوالغين في علم المحدثين قد اطلع على بعض تلك الأحاديث في كتاب « اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة » للإمام السيوطي، أو في كتاب « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة » للحافظ أبي الحسن بن عراق، فحَسبَ بما أوتي من السعة في علم الحديث[1] أن هذه الكتب هي مصادر نقل السنة النبوية، فحق له أن يقول ما شاء له القول »!!.

* * *

(١) هذه سخرية يستحقها كل الأدعياء .

obeikandl.com

التساهل في الفضائل

قال الإمام أحمد بن حنبل « إذا روينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام، تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا عنه في فضائل الأعمال وما لا يضع حكماً ولا يرفعه، تساهلنا في الأسانيد ولولا الأسانيد لقال من شاء ما شاء » (جامع الأصول ١ /١٠٩).. غير أن الكاتب « الإسلامي المستنير » الذي يقذف علماء الأمة كلهم بعدم الأمانة وبالكذب على رسولهم، قادته « أمانته » إلى إيراد نص الإمام (ص ٦٢ من دليل المسلم الحزين) مع بتر عبارة « وما لا يضع حكماً ولا يرفعه »، وبتر « ولولا الأسانيد لقال من شاء ما شاء » !!.. أفرأيتم مبلغه من الأمانة؟ ومع ذلك فإن ابن حزم رحمه الله يقول (الأحكام ١ /١٣٧): إن تقسيم قبول الرواة بين الأحكام والرقائق (أي : فضائل الأعمال) فاسد لا دليل له.

فليس جميع العلماء ممن تساهلوا في فضائل الأعمال، وذلك بخلاف ما زعمه « الكذوب ».

* * *

أما الجريمة الثانية هنا لصاحبنا، فتعميمه نص الإمام أحمد على كل الفضائل الواردة في السنة، كفضائل بعض الأزمنة والمواقع والأشخاص.. وهذا افتراء محض ففضائل الأعمال هي الحث على أمور وردت فيها نصوص صحيحة، فلا مانع من قبول ما يعضدها حتى لو لم يكن في مستوى تلك النصوص من الصحة!! وكلنا نعلم أن أحمد كان من أشد علماء هذه الأمة رفضاً لدخول البدع في دين الله، فكيف يوحي « الأمين جداً » بالعكس؟!.

وأما عبارة « حديث ضعيف يستأنس به » التي ساءت « الأمين » ـ أو من يختلس أباطيلهم ـ فلا تثريب عليها لأنها ليست كما صورها ظالماً كعادته.. فمعنى يستأنس به أنه قرينة تضاف إلى الأدلة الصحيحة، لكنه ليس دليلاً معتبراً وحده لإطلاق حكم أصلي جديد!!.. ولنلاحظ أنه « ضعيف » أي ليس موضوعاً على الرسول ﷺ.. وأنا أتحداه أن يأتي بحديث موضوع واحد ارتضاه أي عالم من علماء الحديث، أو استند إليه أحد المجتهدين !.

ولذلكاشترط العلماء الذين ارتضوا العمل بالحديث الضعيف في الفضائل (أي: فعل المستحبات وهجر المكروهات):

١ ـ أن يكون الضعف غير شديد، فخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب (حتى المتهمين !!) ومن فحش غلطه.

٢ ـ أن يكون مندرجاً تحت أصل عام، فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل أساساً (أي لا مكان للبدع، وذلك بخلاف أكاذيب «المسلم الحزين !!» فلا يجوز العمل بحديث ضعيف تترتب عليه مفسدة تحليل ولا تحريم ولا ضياع حق للغير !!).

٣ ـ ألا يعتقد عند العمل به ثبوته، لئلا ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله، بل تجب روايته بصيغة التمريض مثل : رُوِي، أو حُكِي، أو يُرْوى.. فلا يجوز أن يقال: قال رسول اللّه... ومع ذلك فإن الكاتب لو كان صادقاً وعارفاً بما يكتب عنه، لوجب عليه الإشارة إلى علماء أجلاء لم يجيزوا العمل بالحديث الضعيف مطلقاً (حتى في الفضائل) ومنهم ـ بالإضافة إلى ابن حزم الذي أشرنا إلى موقفه قبل قليل ـ القاضي أبو بكر بن العربي والشهاب الخفاجي، مستدلين بأن فضائل الأعمال مثلها مثل الحلال والحرام لأن الكل شرع ودين، وأن في الأحاديث الصحيحة مندوحة عن الأحاديث الضعيفة (عتر ص ٢٩٣، ٢٩٤).

التفاضل في القرآن والعقل

ولست أدري بأي عقل ينكر الذين سرق عنهم «الأمين» أن يكون لبعض الأشخاص والمواقع والأزمنة فضائل ليست لغيرها !! فبأي عقل يكون الذين آمنوا في بداية الرسالة كأبي بكر وعلي وخديجة فتحملوا مشاق البذل في حين يحيط الأعداء الأقوياء بالدعوة ومعتنقيها من كل جانب، بأي عقل يكون هؤلاء مثل من أسلم بعد الفتح؟!.

ثم إن القرآن الكريم يؤكد صدق ما يراه العقل في هذا، قال تعالى:

﴿ لا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (١٠) ﴾ [الحديد: ١٠].

ثم أليس لكل شعب أيام يميزها عما سواها ، فيحيي فيها ذكريات أمجاده وانتصاراته مثلاً؟ أو ليس في كل أمة أبطال تميزهم عن مواطنيها العاديين؟ أم أن ما يباح لجميع البشر يحرم على المسلمين؟ لا سيما أن التفضيل الذي نعنيه هنا هو ما كان من مصدر سماوي، فالرسول ﷺ يبلغ عن ربه.

وفي القرآن الكريم عشرات الشواهد على التفضيل الذي نتحدث عنه.

فالأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم هم بشر ممتازون عن سواهم.. بل إن بين الأنبياء من كانوا من أولي العزم من الرسل كمحمد وموسى ونوح.. وآخرين من غير أولي العزم !!.

وأما الأزمنة فالقرآن يذكر الأشهر الأربعة التي ميزها الله عن أشهر العام فحرم فيها البدء بالقتال بدون داع.. قال تعالى: ﴿ **إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ ...﴿٣٦﴾** ﴾ [التوبة: ٣٦].

وميَّز سبحانه شهر رمضان بنزول القرآن:

﴿ **شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ ﴿١٨٥﴾** ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وكذلك موسم الحج ﴿ **الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ..﴿١٩٧﴾** ﴾ [البقرة: ١٩٧]

وحتى رمضان امتازت إحدى لياليه عن بقية الشهر.

﴿ **لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴿٣﴾** ﴾ [القدر: ٣].

وأما الأماكن المفضلة في القرآن، فمنها مكة المكرمة

﴿ **إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ ﴿٩٦﴾** ﴾

[آل عمران: ٩٦].

وكذلك المسجد الأقصى:

﴿ **سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا ...﴿١﴾** ﴾ [الإسراء: ١].

وكذلك الوادي المقدس « طُوَى » الذي أمر الله كليمه موسى بالتوجه إليه:

﴿ **إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴿١٦﴾** ﴾ [النازعات: ١٦].

* * *

الأدلة القرآنية والعقلية ـ إذاً ـ تدل على تفاضل البشر والمواقع والأزمنة، فما الذي يجعلها مردودة إذا جاءت بها السنة النبوية؟.

إن المهم ـ في أمر السنة ـ أن نتحرى ثبوتها عن الرسول ﷺ فما ثبت أثبتناه وما لم يثبت رددناه، لأن المبدأ مستساغ نقلاً وعقلاً (بالأدلة السابقة).

وقد فعل علماء الحديث ذلك فنقبوا فيما نُسِبَ إلى المصطفى من الأحاديث التي تشهد بفضائل شخص أو موقع مختار أو زمان معين، فقبلوا ما صح منها، ـ وهو كثير ـ وردوا ما لم يصح ـ وهو كثير أيضاً.. ومما يكشف أيضاً عن هوية صاحبنا أنه ـ وهو ينكر الفضائل ـ أقر في موضع آخر من كتابه، بأن سعد بن أبي وقاص في الجنة، وهذه من فضائل سعد الواردة في الحديث، فكيف يقر بتلك الفضيلة؟!.

لا تنسوا أنه اعترف بها للدفاع عن لبسه خاتماً من الذهب، متكئاً على رواية تنسب ذلك إلى سعد، ولو فعلها ـ سعد ـ جدلاً ـ فإن سعداً ليس معصوماً، فالحجة في قول المصطفى دون أي مخلوق آخر، ولو فعلها سعد فإنه مبشر بالجنة فهل «الأمين» عنده بشارة كسعد ليفعل ما يحلو له !!..

علماً بأن بعض الصحابة لبسوا خواتم الذهب ـ مثل سعد ـ وربما لم يبلغهم النهي، فمن ذا الذي يزعم أن كل صحابي يحيط بجميع السنة؟ (سيد سابق ـ فقه السنة ـ ٣ / ٣٦٤).

* * *

النقد العقلي ..

يرد الجاحدون كثيراً من الأحاديث النبوية بحجة أن العقل يرفضها ويزعمون أن علماء الحديث اهتموا بنقد السند أكثر من نقد المتن (وبعضهم مثل صاحبنا

ينفي وجود نقد المتن نهائياً)، وهذا أدى ـ بزعمهم ـ إلى نسبة أقوال إلى النبي ﷺ لا يسيغها العقل البشري.

وهذه الأكذوبة قديمة، ومما يدل على قدمها، أن ابن قتيبة رد منذ قرون على مروّجيها، فقال: (تأويل مختلف الحديث ص ١٤، ١٥): ما دمتم تعتمدون العقل والعقول لا تختلف أمام ما تستطيع الجزم به مثلما يتفق المهندسون والأطباء في ميادين تخصصاتهم، فعلام كنتم أكثر الناس اختلافاً؟! ويعرض نماذج لاختلافات العلاَّف والنَّظَّام وهشام بن الحكم، وهي اختلافات في الأصول ناهيك عن الفروع !!.

وقد مر بنا قبل قليل دحض فريتهم القائلة: إن صحة السند تكفي عند علماء الحديث لقبول الرواية، ونضيف هنا أن علماء الحديث أكدوا أنه لا تلازم بين صحة السند وصحة المتن، فقد يصح أحدهما دون الآخر (انظر : موقف ابن حجر وملا علي القاري في: الغزو الفكري ص ٩٣) علماً بأنهم رفضوا آلاف المرويات التي لا يتعارض متنها مع تعاليم الإسلام، لأن في سندها انقطاعاً أو مجهولين !! فَلِم لَمْ يختلقوا لها ما يصحح سندها لو كانوا كما زعم الكذوب.. ويكفي لرد أكذوبته عن عدم استخدام علماء الحديث للعقل في نقد المرويات، مقولة الإمام الشهير ابن الجوزي: « ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع » .. ولنلاحظ أن هذه القاعدة أقدم من ابن الجوزي، لأنه ينقلها عن قائل سبقه !

والحقيقة هي أن علماء الحديث اختبروا السند واختبروا المتن ثم قاموا بإجراء موازنة ضخمة بين الأحاديث مجتمعة سنداً ومتناً معاً (د. عتر ـ ص ٤٥٨).

والأصول التي اعتمدها علماء الحديث في دراية الأحاديث النبوية (أي ما اتصل بمتنها) تربو على ١٠٠ أصل !.

ومن القواعد التي وضعوها لنقد المتن، وقالوا: إنها من العلامات الدالة على أن الحديث موضوع على الرسول ﷺ :

١ ـ إذا كان ركيك اللفظ لا يقوله بليغ أو فصيح.

٢ ـ إذا كان مخالفاً لبديهيات العقول (وليس لأهواء بعض الناس !!. وإنما لبدهيات العقول التي لا تختلف بين البشر !!) بحيث لا يمكن تأويله.

٣ ـ إذا خالف القواعد العامة في الحِكم والأخلاق.

٤ ـ إذا خالف الحس والمشاهدة.

٥ ـ إذا خالف البدهي في الطب والحكمة.

٦ ـ إذا تضمن دعوة إلى رذيلة تتبرأ منها الشرائع.

٧ ـ إذا خالف المعقول في أصول العقيدة من صفات الله ورسله.

٨ ـ إذا خالف السنن الإلهية في الكون والإنسان.

٩ ـ إذا اشتمل على سخافات يترفع عنها العقلاء.

١٠ ـ إذا خالف الدلالة القطعية للقرآن أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي أو المعلوم من الدين بالضرورة بحيث لا يحتمل التأويل.

١١ ـ إذا خالف الحقائق التاريخية المعروفة عن عصر النبي ﷺ.

١٢ ـ إذا وافق مذهب الراوي الداعية إلى مذهبه.

١٣ ـ إذا أخبر عن أمر وقع بمشهد عظيم ثم انفرد راوٍ واحد بروايته !!.

١٤ ـ إذا كان ناشئاً عن باعث شخصي حمل الراوي على روايته.

obeikandl.com

١٥ ـ إذا اشتمل على إفراط في الثواب العظيم على الفعل الصغير، أو على مبالغة في الوعيد الشديد على الأمر الحقير !!.

(انظر: الباعث الحثيث ص ٧٦ ـ ٨٧، والمنار المنيف ص ١٩ وما بعدها ـ ـ السنة ومكانتها ص ٢٧١ ، ٢٧٢ ـ السنة: حجيتها ومكانتها ص ٢٤١ ـ جامع الأصول ١ /١٥٨ ـ اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً ص ٣٢١). فما قول « الأمين » بعد كل هذا؟.

* * *

كما أن علماء الحديث يتناولون المتون بالدرجة الأولى في مباحثهم عن الحديث المقلوب والمضطرب والمدرج والمُصَحَّف وزيادة الثقة ! (اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً ـ د. السلفي ص ٣١٩ ، ٣٢٠).

وقد بدأ نقد المتن منذ عهد الصحابة (رضي اللّه عنهم) (المرجع السابق ص ٣١٠ ـ ٣١٤)، وشهد المزيد من الاتساع عند التابعين ومن بعدهم (المرجع نفسه ص ٣١٤ ـ ٣١٧).

ومن الشواهد التطبيقية أنهم رفضوا الحديث الموضوع « لا يدخل ولد الزنى الجنة » لأنه يعارض قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ (١٦٤) ﴾ [الأنعام : ١٦٤]. كما رفضوا أحاديث عُمُرِ الدنيا لمعارضتها أحاديث صحيحة مناقضة لها، ورفضوا زعْم من روى أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعاً، لمناقضته صريح العقل (يا عقلاء).

ورفضوا حديث دخول الرسول ﷺ حمَّاماً بالجحفة، لأنه لم يكن في زمنه حمَّامات .. وحديث من صلى الضحى كذا وكذا ركعة أعطي ثواب سبعين نبياً، لأنه يتضمن ثواباً مبالغاً فيه على فعل صغير.

ورفضوا حديث: إذا عطس الرجل وهو يتحدث فإنه علامة صدقه، لأن التجربة تثبت عدم صحته ! (اهتمام المحدثين ص ٣٩٨ ـ ٤٠٠ + أبو شهبة ص ٤٨) وردوا أحاديث في الفقه كثيرة لأنها تؤيد مذهب الراوي المتعصب مثل: «المضمضة والاستنشاق للجنب ثلاثاً فريضة» ومثل: «إذا كان في الثوب قدر درهم من الدم غُسِل الثوب وأعيدت الصلاة» (السنة ومكانتها ـ السباعي ص ٢٧٤).

وبالإضافة إلى عشرات الكتب التي صنفها العلماء في فضح الأحاديث الموضوعة، فقد ألفوا كتباً في القواعد التفصيلية (التي تدعم القواعد العامة السابق ذكرها) التي تشير إلى أن حديثاً بعينه موضوع، وذلك مثل «كتاب الأباطيل » للجوزجاني، و«المغني من الحفظ والكتاب» لأبي حفص الموصلي، ومن أحسنها كتاب «المنار المنيف» لابن القيم (اهتمام المحدثين ص ٤٠٨).

ومن تلك القواعد :

ـ أحاديث التواريخ المستقبلية (التي تحدد سنة أو شهراً . .) كلها كذب مفترى.

ـ كل حديث في الصخرة كذب مفترى (أين «الأمين» الذي سرق عن أبي رية عن أبيه عن سيدهم جولدزيهر اتهاماتهم الباطلة للزهري لروايته حديث: لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد . . فها هنا تتمة افتضاح أكاذيبه فالصخرة غير الأقصى !!. والحديث الذي رواه الزهري عن الأقصى وليس عن الصخرة !!).

ـ أحاديث الحَمَام لا يصح منها شيء (وليس حديث الدجال غياث أمام المهدي فحسب !!).

ـ أحاديث ذم الحبشة والسودان والترك والخصيان والمماليك كلها كذب.

- لا يصح في فضل معاوية شيء !! (أين هذا من افتراءات جولدزيهر وعبيده !!؟).
- كل حديث في ذم معاوية وعمرو بن العاص وبني أمية فهو كذب.
- كل حديث في مدح بغداد أو ذمها، والبصرة والكوفة ومرو وعسقلان والإسكندرية ونصيبين وأنطاكية فهو كذب.
- كل حديث فيه: أن مدينة كذا وكذا من مدن الجنة أو من مدن النار فهو كذب.
- كل حديث في مدح المنصور والسفاح والرشيد كذب.
- كل حديث في تحريم ولد العباس على النار كذب.
- أحاديث الذِّكْر على أعضاء الوضوء كلها باطل ليس فيها شيء يصح (المرجع السابق ص ٤٠٩ - ٤١٥).. ومثل هذا العمل العظيم الذي يحتاج إلى استقصاء شاق جداً، كم يدل على عناية علماء المسلمين بالتثبت مما ينسب إلى نبيهم ﷺ.

ناهيك عن بحثهم عن العلة، التي تعني وجود سبب خفي يقدح في صحة الحديث مع ظهور السلامة منه (أي يكون رواته مشهورين بالعدالة من حيث استقامة الدين، وبالضبط في نقلهم، ومع ذلك يطرأ على الحديث علة خفية تقدح في صحته !!).

والعلة قد تكون في المتن وحده - كما رأينا - لكنها أكثر ما تكون في السند، فتقدح في الإسناد والمتن معاً !! (اهتمام المحدثين - ص ٣٠٠ وما بعدها).

فكيف - بعد ذلك كله - يسير الجاحد من أدعياء الإسلام، وراء حاقد مثل ميور وغليوم اللذين زعما أن التمييز بين الصحيح والموضوع من الحديث النبوي مستحيل؟! أو يلغي عقله - فضلاً عن دينه - فيردد كالببغاء أكذوبة ميور المضحكة

القائلة: إن الرغبة في تبديد سأم الصحابة من الحروب التي هي أدت إلى ازدهار وضع الأحاديث المكذوبة للقضاء على البطالة !!.

لقد صدق من قال عن هؤلاء العبيد: إنهم يعبدون عقولهم في وجه الشريعة، ويتخلون عنها أمام سادتهم الغربيين؟!.

* * *

وعلى الرغم من أن ما سقناه من أدلة يكفي لتعرية الغاية الحقيقية لحسين أمين من نصوصه غير المباشرة، فإنني أفضل أن أختم هذا الفصل بتأكيد غرضه الهدام من نص يحدد فيه غرضه صراحة (مجلة الهلال القاهرية ـ عدد نيسان/أبريل ـ ١٩٩٠م /ص ٢١٥ ـ ٢١٧) فقد كتب عن الإمام أحمد بن حنبل الذي صمد في وجه التعذيب خلال محنة خلق القرآن، وفسر صاحبنا هذا الصمود بأنه كان وراء موقف الإمام اعتباران، أولهما « الإحساس (لئلا يقول: الإيمان !!) بأنه لا بقاء للإسلام إلا ببقاء السنة.. ولو أتيح للحركة العقلية التي نهض بها المعتزلة أن تؤدي إلى نبذ السنة، فمن الراجح أن يكون لمبدأ حرية الفكر ـ الذي يدين بالعقل دون النقل ولا ينزل على حكم سلطة ما ـ أثر انحلالي يوهن من قوة الإسلام وتماسكه، كما أنه يجعل الإسلام أكثر قابلية للتأثر بما يطرأ عليه من خارجه من عوامل التعديل والإصلاح حتى يكون أكثر انطباقاً على نواميس العقل، وأدنى إلى مقتضيات واحتياجات العصور المتتابعة !! » ذلكم هو هدفه من متابعة هجومه على السنة، مثلما هو واضح من تحليله لهجوم المعتزلة عليها !!.

أما أكذوبة تعارض الإسلام مع العقل ـ طالما أن السنة باقية ـ فسيأتي بيان تهافتها في مناقشتنا للأحاديث التي ردها .

* * *

تفنيد موجز الأحاديث الواردة في كتابه

١ ـ حديث ذم الشافعي ومدح أبي حنيفة موضوع، والذين أوضحوا أنه موضوع هم علماء الحديث، فليس من الأمانة أن ينتهبه الكذوب من كتب هؤلاء العلماء، ثم يوحي للقارئ أنه هو الذي اكتشف أن هذا الحديث موضوع، وأن علماء الحديث يقبلونه !!.

(انظر: لسان الميزان ٥ /٧ ، ٨ + تدريب الراوي ١٨١ + د. عتر ص ٣١١) ومما قالوه في مخترع هذا الحديث واسمه: مأمون بن أحمد المروزي: أتى بطامات وفضائح، دجال !! (جامع الأصول ١ / ١٣٨).

* * *

٢ ـ حديث: كل قول حسن وإن لم أكن قلته فقد قلته.

وحديث: كل حديث يوافق الحق وإن لم أقله... إلخ.

موضوعان (ابن حزم ـ الإحكام ١ /٢١٣).

أي أن وضعهما منصوص عليه منذ قرون، فكيف يكذب صاحبنا عندما يوحي أنهما انطليا على علماء الحديث وأنه مكتشف وضعهما على المصطفى ﷺ ؟.. هذا بالإضافة إلى أنه سرق الاستدلال بهما عن الطبيب محمد توفيق صدقي الذي استدل بهما ظلماً قبل ولادة صاحبنا بعشرات السنين (السنة ومكانتها ص ١٥٤، ١٥٥).

* * *

٣ ـ حديث: عرض الأحاديث على القرآن موضوع (الإحكام ١ / ٢١٤).

ولأن هذا الحديث يعزز شبهاته فقد تبناه !! فإما أنه يعلم أن هذا الحديث موضوع واستخدمه على أنه صحيح فتلك خيانة، وإما أنه لا يعلم فمن يسيغ للجاهل أن يقتحم ما يجهل ويتصدر فيه للفتيا؟.

٤ ـ الذين زعموا أنهم وضعوا الأحاديث كذباً للنبي ﷺ لا عليه هم جهلة الزاهدين (د. عتر ص ٤٧٠ + القرآنيون ص ٢٣٤).

٥ ـ حديث الحَمَام للمهدي العباسي : مر بنا أنه موضوع !!.

* * *

٦ ـ مقابل ردّه الأحاديث الصحيحة بالهوى والتشهي تحت ذريعة العقل، اعتمد أقاويل زعمت أن كلب أهل الكهف المذكورين في القرآن، اسمه « قطمير » وأنه ـ أي: الكلب ـ سيحشر يوم القيامة إلى الجنة مع الصالحين!. فأي عقل هذا الذي رضي به دخول كلب الجنة (مع أن من المعلوم من الإسلام بالضرورة أن البهائم ليست مكلفة فلا تدخل جنة ولا ناراً)؟ وأي عقل يجعل للكلب هذا الشرف الذي تنقطع إليه أعناق الأتقياء ، ويرفض أحاديث صحيحة لتضمنها فضائل أشخاص أو أزمنة أو أماكن تمتاز عما سواها؟!!.

* * *

٧ ـ « الباذنجان شفاء من كل داء »: حديث موضوع، نص على وضعه ابن القيم « المنار المنيف »، والملا علي القاري « المصنوع » والسيوطي في « اللآلئ المصنوعة » .. فكيف يدسه « المسلم الحزين » « الأمين جداً » مع الأحاديث الصحيحة في كتابه، ليردها جميعاً ؟!.

* * *

٨ ـ حديث «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» الذي رفضه (سارقاً الرفض عن سيده جولدزيهر) أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة وأحمد في مسنده والطبراني والبزار والدارقطني ... وقد رُوِيَ من ٧٨ طريقاً !! وقد بلغت عند علي القاري ١٠٢ من الطرق (قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة للسيوطي ـ ص٢٣ ـ ٢٧).

هذا الحشد الكريم ممن رووا هذا الحديث، هل توفر لـ ١ / ١٠٠٠ من تواريخ الأمم الأخرى ؟ .

أو لـ ١ / ١٠٠٠ من معتقداتها الدينية ؟ .

هذا من جهة الرواية، أما من جهة المنطق الذي طالما تشدق المرجفون باسمه، فإن من المدهش أن يفتروا على هذا الحديث أنه مكذوب، فهل المنطق يبيح الكذب على أي إنسان ؟ أليس الكذب مذموماً ـ بالفطرة ـ لدى كل البشر، حتى إن الكاذب نفسه يستر أكاذيبه لأنه يعلم مدى احتقار الآخرين له إذا ما أفتضح كذبه؟!.

وَمَنْ مِنْ العقلاء يداوي الكذب بالكذب ؟ .

فكيف يسوغ ذلك لدى أناس أخلصوا أنفسهم لله كعلماء المسلمين الذين يقر جولدزيهر وتوابعه بمن فيهم «الأمين الحزين» بأنهم أتقياء !! .

وكيف يرتضي هؤلاء الأتقياء ـ والتقوى لا تجتمع مع الكذب على غير النبي ﷺ فما بالنا بالكذب على النبي ﷺ بل على الذي يبلغ النبي ﷺ عنه، كيف يرتضون ـ حسب هذه الأكذوبة الوضيعة ـ أن يكذبوا وهم يعلمون أن نبيهم حَذَّر من الكذب حتى في الهزل ؟!.

بل كيف يستقيم ذلك في حق أناس وصلوا ـ كالشيخ محمد والد إمام الحرمين

الجويني ـ إلى حد تكفير من يكذب على رسول الله ﷺ قاصداً إلى ذلك عالماً بافترائه !! (الباعث الحثيث ص ٨٤).

وكلمة « متعمدا » التي سرق الأمين عن أبي رية (أضواء على السنة ـ ص٣٧) أنها أضيفت فيما بعد، ليتسنى لواضعي الحديث على النبي ﷺ أن يمارسوا جريمتهم على اعتبار أنهم غير متعمدين، فهذا هراء باطل !! لأن التعمد وارد في حق كل من يكذب ـ وهو يعلم أنه يكذب ـ على الرسول ﷺ !! أما من كذب ناسياً أو متوهماً فلا يعد متعمداً، والوضاعون لا يضعون الأحاديث الكاذبة وهم ناسون أو متوهمون !! .

وحتى ما أضيف خطأ أو سهواً فلا يجوز لمن اكتشفه أن يرويه، لأن عدم إثم الذي أضاف دون تعمد شيء، وروايته بعد اتضاح الإضافة الدخيلة شيء آخر !! .

* * *

٩ ـ كذَّب الأمين بحديث : انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، على اعتبار أن هذه حكمة جاهلية !! وتناسى هذا الكذوب تتمة الحديث التي تحيل معنى المقولة الجاهلية غير الحكيمة، إلى معنى عظيم يناقضها ... فلما سئل الرسول ﷺ عن معنى نصر الأخ المؤمن ظالماً قال ـ ما معناه : أن تأخذ على يديه !! وعلى أساسه الواهي هذا، ينبغي نسف الفكر الإنساني كله، لأنه كثيراً ما يكمل اللاحق ما سبقه، أو ينسفه، أو يغير اتجاهه !! .

هذا ـ ولله المثل الأعلى ـ، ولم نشر إلى الفكرة الأخيرة، إلا لتباين تهافت منطق هذا السارق الكاذب، حتى لوناقشناه على أسس فكرية بشرية محضة، فكيف إذا كان القائل هو خاتم الأنبياء والمرسلين، وقد عصمه ربه فلا ينطق عن الهوى ؟! .

* * *

١٠ ـ « من اصطبح كل يوم سبع تمرات من عجوة لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم إلى الليل » هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم وأحمد ... وقد رده الأمين سارقاً في ذلك مواقف سابقيه مثلما أثبتنا في « سرقة الشواهد والأمثلة » من قبل .. يقول السباعي (السنة ومكانتها ص٢٨٣ وما بعدها) : وبعض العلماء جعل هذا الحديث خاصاً بتمر المدينة، عملاً برواية مسلم [**من أكل سبع تمرات مما بين لابتيها**] ويؤكده حديث عائشة في مسلم عن رسول الله ﷺ : [**إن هذه عجوة العالية شفاء**] قالوا : ولا مانع أن يخص الله بلداً بميزة لا تكون في غيره كما وُجِدَ الشفاء لبعض الأدواء في الأدوية التي تكون في بعض تلك البلاد دون ذلك الجنس في غيره، لتأثير يكون في تلك الأرض أو ذلك الهواء ببركة النبي ﷺ وببركة يده الكريمة، فقد كانت العجوة مما غرسه النبي ﷺ في المدينة[١] .

ومنهم من قال : إن هذا عام في كل عجوة .

والذي ارتضاه الأكثرون تخصيصه بعجوة المدينة : قال « ابن القيم » في « زاد المعاد » : والتمر غذاء فاضل حافظ للصحة، ولا سيما لمن اعتاد الغذاء به، كأهل المدينة، وهو من أفضل الأغذية في البلاد الباردة والحارة التي حرارتها في الدرجة الثانية ... إلى أن قال : وتمر العالية من أجود أصناف تمرهم فإنه ملين للجسم، لذيذ الطعم، صادق الحلاوة، والتمر يدخل في الأغذية والأدوية والفاكهة، وهو يوافق أكثر الأبدان، مقوٍّ للحرارة الغريزية، ولا يتولد عنه من الفضلات الرديئة ما يتولد عن غيره من الأغذية والفاكهة، بل يمنع لمن اعتاده من تعفن الأخلاط وفسادها. وهذا الحديث من الخطاب الذي أريد به الخاص كأهل المدينة ومن جاورهم، ولا ريب أن

---

(١) وقد جربت ذلك بنفسي حين ذهبت إلى الحج عام ١٣٨٤هـ فاستمررت على التصبح بسبع تمرات من تمر المدينة مدة خمسة أشهر كاملة، وأنا مصاب بمرض « السكر » ثم حللت البول والدم فلم يظهر أي أثر للسكر في البول ولم يزد السكر في الدم عما كان عليه قبل سفري إلى الحج (انظر مقالي في ذلك بمجلة « حضارة الإسلام » في العدد الثالث من السنة الخامسة) (الهامش للسباعي أيضاً)

للأمكنة اختصاصاً ينفع كثيراً من الأدوية في ذلك دون غيره، فيكون الدواء الذي قد نبت في هذا المكان نافعاً من الداء، ولا يوجد فيه ذلك النفع إذا نبت في مكان غيره لتأثير نفس التربة أو الهواء أو هما جميعاً، فإن للأرض خواص وطبائع يقارب اختلافها اختلاف طبائع الإنسان، وكثير من النبات يكون في بعض البلاد غذاء مأكولاً، وفي بعضها سماً قاتلاً، وذكر في موضع آخر: أن التمر على الريق يقتل الدود فإنه مع حرارته فيه قوة ترياقية، فإذا أديم استعماله على الريق ضعف مادة الدود، وأضعفه وقلله وقتله وهو فاكهة وغذاء وشراب وحلوى.

* * *

ويقول في مكان آخر : ونفع هذا العدد من التمر من هذا البلد من هذه البقعة بعينها من السم والسحر بحيث تمنع إصابته، من الخواص التي لو قالها أبقراط وجالينوس وغيرهما من الأطباء لتلقاه عنهما الأطباء بالقبول والإذعان والانقياد، مع أن القائل إنما معه الحدس والتخمين والظن. فمن كلامه كله يقين وقطع وبرهان ووحي أَوْلَى أن تُتلقى أقواله بالقبول وترك الاعتراض (زاد المعاد ٣ / ٩٤).

هذا خلاصة ماذكروه في هذا المقام، والذي أراه أن المبادرة رلى تكذيب حديث ورفضه لا يصح، إلا إذا وهن طريقه، أو حكم العقل والطب حكماً قطعياً بتكذيبه وبطلانه، وهذا الحديث قد صح سنده من غير طريق عن أئمة الحديث، ورواه ثقات عدول لا مجال لتكذيبهم، ومتنه صحيح على وجه الإجمال، وقد جربه كثير من الناس، وكنت ممن جربه ـ مازال الكلام للسباعي ـ فظهر صدقه إذ أثبت للعجوة فائدة، وحض على أكلها، ومن المقرر حتى في الطب الحديث أن العجوة مغذية، ملينة للمعدة، منشطة للجسم، مبيدة للديدان المنتشرة فيه، ولا شك أن الأمراض الداخلية من تعفن الأمعاء وانتشار الديدان سموم تودي بحياة

الإنسان إذا استفحل أمرها ..... وإذاً فالحديث لا غبار عليه .

أما السحر فإذا ذهبنا إلى أنه مرض نفسي، وأن الإيحاء النفسي له أثر كبير في شفاء المرضى بمثل تلك الأمراض، وإذا أخذنا العجوة على أنها مغذية مفيدة للجسم، مقوية للبنية، قاتلة للديدان، قاضية على تعفن الفضلات، وأنها من عجوة المدينة، مدينة النبي ﷺ، وأن هذا علاج وصفه (عليه الصلاة والسلام)، وهو الذي لا ينطق عن الهوى، فلاشك في أن ذلك يحدث أثراً طيباً في نفس المسحور، وقد أثبت الطب أثر الإيحاء النفسي في كثير من الأمراض شفاء أو إصابة، أفليس ذلك من شأنه ألا نتسرع في تكذيب الحديث مادام من الممكن تخريجه على وجه معقول !! .

* * *

وإذا كان الطب الحديث لم يُوفَّق في اكتشاف سائر خواص العجوة حتى الآن، أفليس من الخطأ، التسرع إلى الحكم بوضعه، وهل ادعى أحد أن الطب انتهى إلى غايته، أو أنه اكتشف كل خاصة لكل من المأكولات والمشروبات والنباتات والثمار التي في الدنيا ؟ إنك لا تشك معي في أن إقدام مؤلف «فجر الإسلام» (السباعي يتحدث هنا عن والد صاحبنا أحمد أمين الذي سبقه إلى تكذيب هذا الحديث) على القطع بتكذيب هذا الحديث جرأة بالغة منه لا يمكن أن تقبل في المحيط العلمي بأي حال، مادام متنه صحيحاً على وجه الإجمال، ولا يضره بعد ذلك أن الطب لم يكتشف حتى الآن بقية ما دل عليه من خواص العجوة، ويقيني أنه لو كان في الحجاز معاهد طبية راقية[1]، أو لو كان تمر العالية موجوداً عند الغربيين، لاستطاع التحليل الطبي الحديث أن يكتشف فيه خواص كثيرة، ولعله يستطيع أن يكتشف هذه الخاصة العجيبة، إن لم يكن اليوم ففي المستقبل إن شاء الله ... انتهى كلام الدكتور السباعي - رحمه الله - .

* * *

(١) هذا الكلام من السباعي قديم قبل النهضة الحضارية الحالية في المملكة العربية السعودية.

أما الشيخ محمد أبو شهبة ـ رحمه الله ـ فيقول (دفاع عن السنة ص ٢١٧ وما بعدها) في معرض رده على أبي رية الذي سبق صاحبنا إلى تكذيب حديث الاصطباح بالتمر : (وأحب أن أنبه إلى أن المؤلف تابع في هذا الأستاذ أحمد أمين في « ضحى الإسلام » وهو تابع المستشرقين في هذا وإليك الجواب عن هذا .

١ ـ إن العلماء القدامى ـ أثابهم الله ـ قالوا : المراد نوع من التمر وهو تمر المدينة، وأن العدد قد يراد به التكثير ولا سيما أن لفظ السبعة يستعمل في هذا، كما قالوا: إن بعض الفواكه والثمار والنباتات قد يكون لها من الخصائص والآثار في تربة ما لا يكون لها في تربة أخرى وهذا الذي سبقوا إليه هو ما أيده العلم اليوم. فما المانع عقلاً أن يكون لهذا النوع من تمر المدينة خصائص في إزالة السموم، وتقوية النفس والجسم ضد أثر السحر ؟ وليس للقائل أن يقول : فلنجرب بأن نعطي تمراً لإنسان ثم نعطيه سماً لنرى ماذا تكون النتيجة، لأن الحديث الشريف لم يحدد أي نوع من أنواع السموم هو المراد ؟ فلنبحث حتى نصل إلى المراد، كما أحب أن أنبه إلى أثر الطب النبوي من الناحية الروحية والنفسية، فمن أكل تمراً أو عجوة بهذه النية فسيحصل له من قوة الروح والبدن ما يزيل كل أثر لما يحتمل من سحر، ولا يخفى علينا أثر الإيحاء إلى النفس بالصحة أو المرض، وإن بعض الأشخاص قد يجني عليهم الوهم والخوف، والحديث من الأمور الغيبية التي يجب أن نذعن لها ما دمنا نعتقد أن الرسول ﷺ حق وما جاء به حق، ومادام ثبت وصح بطرق الإثبات العلمي السليم، ومن أراد زيادة في هذا فليرجع إلى ما كتبه الإمام ابن القيم في « زاد المعاد »، والحافظ بن حجر في « فتح الباري » (فتح الباري جزء ١٠ ص١٩٦، ١٩٧+ زاد المعاد ـ باب خواص العجوة) .

٢ ـ إن الحديث يعتبر من المعجزات النبوية فقد اطلعت على بحث قيم للدكتور

الكيميائي محمود سلامة عن فائدة العجوة في مجلة «الدكتور» وأنها عامل قوي في دفع السموم من الجسم والتخلص منها كما كتب غيره في هذا مؤيداً للحديث فقلت: يا سبحان الله، لقد قال الرسول الكريم ﷺ هذا ولم يكن طبيباً ولا متطبباً، وفي وقت لم تكن تقدمت فيه المباحث الطبية إلى إدراك هذا، ألا فاعتبروا ياأولي الأبصار !! فما رأي المعترضين على هذا الحديث فيما قاله العلم اليوم في خواص العجوة ؟!.

ولو أن بعض الأطباء المسلمين العباقرة اتجه إلى الطب النبوي كما ثبت في الصحاح، وبحث فيه بإيمان وصبر وجلد فأنا كفيل أنه سيخلص للبشرية من ذلك بخير كثير، وسيظهر لنا الكثير من أسرار الإعجاز في هذه الأحاديث، فهل من مستجيب ؟ نعم إن بعض الأطباء المؤمنين اتجه إلى هذا ونشروا فيه مقالات، ولكني أريد بحثاً مستفيضاً في سِفْر كبير يكون مرجعاً في هذا الموضوع الجليل) ... انتهى كلام أبو شهبة ـ رحمه الله ـ .

* * *

ويؤكد الدكتور صبري القباني في كتابه (الغذاء لا الدواء ـ ص ١١٩ وما بعدها) أن التمر يضفي السكينة والدعة على النفوس القلقة المضطربة، «لذلك فإننا ننصح بإعطاء كل طفل ثائر عصبي المزاج بضع تمرات في صباح كل يوم لتضفي السكينة والهدوء على نفسه، فتحدّ من تصرفاته واضطرابه» !! ويضيف إلى مزايا التمر أنه يرطب الأمعاء ويحفظها من الالتهاب والضعف ... وأنه لوحظ عدم إصابة سكان الواحات بمرض السرطان، وأن من المعتقد أن غنى التمر بالمغنيسيوم هو سبب وقايتهم .

وأنواع السكر الموجودة في التمر مدرة للبول وتغسل الكلى وتنظف الكبد، «لذلك فالذي يعتاد على تناول التمر يكون ضامناً لجهازه الدموي والعصبي أكثر

من الأشخاص اللاحمة المغرمة بتناول اللحوم، لما تتركه هذه المواد من فضلات سامة قد يسبب تراكمها تسمماً بطيئاً في الجسم».

ثم يقارن الدكتور القباني بين عمل التمر في التغلب على إمساك المعدة، وعمل الملينات الصناعية التي تُضعف الغشاء المخاطي الذي يحمي الدم من بقايا الأطعمة والنفايات السامة، فيغلظ هذا الغشاء في النهاية ثم يتشقق فيسمح بمرور السموم الداخلية فيغدو صاحبه سوداوي المزاج عصبياً يثور لأتفه الأسباب .. «ولو أنه اعتاد تناول التمر يومياً لتخلص من هذا الاضطراب الجسدي النفساني لأن الألياف السللوزية تعين الأمعاء في حركاتها الاستدارية بصورة طبيعية فيتبرز الإنسان يومياً بشكل طبيعي دون عناء أو دواء» !! .

وأنا أقول: كل هذه السموم التي تحدث عنها الدكتور القباني وعن فوائد التمر في مقاومتها، ألا تكفي لإثبات أن الحديث معجزة بخلاف زعم صاحبنا سارقاً عن سارق عن سارق، من أنه يتناقض مع العقل والعلم ؟ ! .

ولإحاطة القارئ الكريم فإن كلام القباني عن التمر لم يمر بالحديث المذكور من قريب أو بعيد، وإنما كل كلامه عن السموم وأهمية التمر في تخليص الجسم منها حديث طبي محض !! .

* * *

١١ ـ وكذَّب الأمين ـ سارقاً كالعادة ـ حديث الذباب ... ونحن نورد فيما يلي جواب الشيخ أبو شهبة على أبي رية من قبل (دفاع عن السنة ـ ص ١٩٩ وما بعدها) قال : وروى البخاري وابن ماجة عن النبي ﷺ قال: [**إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله ثم يطرحه فإن في أحد جناحيه داء والآخر شفاء**] وقد علق في الحاشية بما سماه «معركة الذباب» بين مجلة لواء الإسلام ومجلة

الدكتور وانتصر فيها لمجلة الدكتور وأنحى باللائمة والتثريب على المصححين لهذا الحديث ونبزهم بالألقاب .

وإليك مفصل الحق في هذا الحديث الذي ثارت حوله العجاجة والخصومات بين المثبتين والنافين، وقد كنت عنيت بالكتابة في هذا الحديث وَرَدِّ الشبه الواردة عليه في كتابي الذي نلت به درجة الأستاذية (كان ذلك في عام ١٣٦٥هـ / ١٩٤٦م) وهو « الوضع في الحديث ورد شبه المستشرقين والكُتّاب المعاصرين » وقد وجَّهت إلي « الإذاعة السعودية » في أول عهدها سؤالاً عن هذا الحديث وَرَدَ إليها من أحد المستمعين وكنت إبَّانها مبعوث الأزهر الشريف للتدريس بالبلد الحرام « مكة » وإصلاح مناهج التعليم، وهاك خلاصة ما كتبته في كتاب وما أذعته .

قلت ـ بعد أن بينت منزلة السنة من الكتاب وعناية الأمة الإسلامية بها عناية فائقة، وأن المحدثين بلغوا الغاية في نقد السند، وعنوا بنقد المتن ولكن لم يبالغوا في نقد المتن مبالغتهم في نقد السند، لاعتبارات شريفة أفضتُ في الكلام عنها في هذا الكتاب ـ :

هذا الحديث رواه البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه، ولم أجد لأحد من نقاد الحديث طعناً في سنده فهو في درجه عالية من الصحة، وكل ما وقع من الطعن فيه من بعض المتساهلين إنما هو من جهة متنه ومدلوله، فقد قالوا : كيف يكون الذباب الذي هو مباءة الجراثيم فيه دواء ؟ وكيف يجمع الله بين الداء والدواء في شيء واحد ؟ وهل الذباب يعقل فيقدم أحد الجناحين على الآخر ؟ .

وقد بذل علماؤنا الأوائل ـ أثابهم الله ـ الجهد في رد هذه الشبه فقالوا : لا مانع عقلاً أن يجمع الله الداء والدواء في شيء واحد، بل هو أمر مشاهَدٌ معروف، فالنحلة تلقي السم من أسفلها وتخرج عسلاً فيه شفاء للناس من فيها، والحية القاتل

سمها، يدخل لحمها في الترياق الذي يعالج به السم، وإن الله الذى هدى النحلة إلى أن تبني بيتها على أعظم نظام هندسي، وهدى النملة أن تدخر قوتها لأوان حاجتها، وأن تفلق الحبة نصفين لئلا تنبت ـ لقادر على أن يلهم الذبابة أن تقدم جناحاً وتؤخر آخر ، وحاول بعضهم أن يجيب فقال : إن الحديث من قبيل المجاز، وإن المراد بالداء داء الكِبْر، وبالدواء حمل النفس على التواضع بتناول ما سقط فيه الذباب .

وقد شاء ربك العالم بما كان وما يكون أن يظهر سر هذا الحديث، وأن يتوصل بعض الأطباء إلى أن في الذباب مادة قاتلة للميكروب، فبغمسه في الإناء تكون هذه المادة سبباً في إبادة ما يحمله الذباب من الجراثيم التي ربما تكون عالقة به، وبذلك أصبح ما قاله العلماء الأقدمون ـ تجويزاً ـ حقيقة مقررة، وإليك ما ذكره أحد الأطباء المصريين في محاضرة بجمعية الهداية الإسلامية بمصر قال : يقع الذباب على المواد القذرة المملوءة بالجراثيم التي تنشأ منها الأمراض المختلفة، فينقل بعضها بأطرافه، ويأكل بعضاً آخر فتتكون في جسمه مادة سامة يسميها علماء الطب « مبعد البكتريا » وهي تقتل كثيراً من جراثيم الأمراض، ولا يمكن لتلك الجراثيم أن تبقى حية أو يكون لها تأثير في جسم الإنسان في حال وجود مبعد البكتريا هذا، وأن هناك خاصة في أحد الجناحين هي أن يحول مبعد البكتريا إلى ناحيته، وعلى هذا إذا سقط الذباب في شراب أو طعام ألقى الجراثيم العالقة بأطرافه، فإن أقرب مبعد لتلك الجراثيم وأول واق منها هو مبعدالبكتريا الذي يحمله الذباب في جوفه قريباً من أحد جناحيه، فإذا كان هناك داء فداؤوه قريب منه.. وفي مجلة التجارب الطبية الإنجليزية عدد ١٣٠٧ سنة ١٩٢٧ ما ترجمته : « لقد أُطْعِمَ الذباب من زرع ميكروبات بعض الأمراض، وبعد حين من الزمن ماتت تلك الجراثيم واختفى أثرها وتكون في الذباب مادة سامة تسمى « بكتريوفاج » ولو عُمِلت خلاصة من الذباب

لمحلول ملحي لاحتوت على «بكتريوفاج» التي يمكنها إبادة أربعة أنواع من الجراثيم المولدة للأمراض، وقد كتب بعض الأطباء الغربيين نحو ذلك، وبذلك ظهر أن الحديث الذي عده بعض المتساهلين كذباً من أقوى المعجزات العلمية على صدق الرسول ﷺ.

وقد كتب طبيبان فاضلان بحثاً قيماً حول حديث الذباب، مدعماً بالأدلة وذكر المراجع العلمية التي رجعا إليها في إثبات صحة هذا الحديث بما لا يدع مجالاً للشك فيه، وإليك هذا الحديث بنصه (نشر هذا الحديث القيم في مجلة الأزهر عدد رجب لسنة ١٣٧٨هـ):

* * *

كلمة الطب في حديث الذباب:

البحوث والمرجع العلمية تؤيد الحديث الشريف: [**إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله، فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء**].

تحقيق علمي للدكتور محمود كمال، والدكتور محمد عبد المنعم حسين:

كثر التعرض لهذا الحديث وخصوصاً من جانب أطباء مكذبين للحديث لعلمهم بأن الذباب ينقل العدوى والجراثيم الحاملة للمرض، ونحن نعلم أن من بين الأحاديث التي رويت عن النبي ﷺ ما هو صحيح وما هو مكذوب، وكان على فقهاء الحديث أن يبينوا الصحيح ويستبعدوا المكذوب، وتمسك رجال الحديث والفقهاء الأعلام بصحة الحديث لاستناده لثقة من الرواة، وتمسك بعض الأطباء بالناحية الصحية وكذبوا الحديث وكنا نود أن نفهم الحديث على أسس ثلاثة:

١ ـ عدم التعرض لصحة الحديث فهذا من اختصاص فقهاء الحديث والعلماء

الذين درسوا العلم والحديث، وهم أعلم كيف يستبعدون الأحاديث المكذوبة.

٢ ـ محاولة البحث العلمي بافتراض صحة الحديث للوصول إلى حقائق أنبأنا عنها النبي ﷺ : ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾ [النجم : ٣، ٤].

٣ ـ عدم الخوض في موضوع مادة الحديث قبل الرجوع إلى المراجع العلمية الكافية عن الحشرات وعن طفيليات الحشرات، لهذا رأينا بعد قراءة الموضوع والمجادالات المتبادلة بين الفريقين في الصحف والمجلات منذ مدة طويلة أن نحاول أن نرد الحق إلى نصابه ذلك أن بعضنا ـ بعد قراءة آراء فقهاء الحديث عن صحة الحديث ـ لم يتردد في تصديقه، وحاول أن يرجع إلى المراجع العلمية التي تؤيد صحة الحديث.

وقد جاء في المراجع العلمية أن الأستاذ الألماني « بريفيلد » من جامعة هال بألمانيا وجد في عام ١٨٧١ أن الذبابة المنزلية مصابة بطفيلي من جنس الفطريات سماها « أمبوزاموسكي » من عائلة « انتوموفترالي » من تحت فصيلة « سيجومايسيس » من فصيلة « فيكومايسيس » ويقضي هذا الفطر حياته في الطبقة الدهنية داخل بطن الذبابة، على شكل خلايا خميرة مستديرة ثم يستطيل ويخرج عن نطاق البطن بواسطة الفتحات التنفسية أو بين المفاصل البطنية، وفي هذه الحالة يصبح خارج جسم الذبابة ... وهذا الشكل يمثل الدور التناسلي لهذا الفطر، تتجمع بذور الفطر في داخل الخلية إلى قوة معينة تمكن الخلية من الانفجار وإطلاق البذور خارجها، وهذا سيكون بقوة دفع شديدة لدرجة تطلق البذور إلى مسافة ٢ سم من الخلية بواسطة انفجار واندفاع السائل على هيئة رشاش.

ويوجد دائماً حول الذبابة الميتة والمتروكة على الزجاج مجال من البذور لهذا

الفطر، ورؤوس الخلية المستطيلة التي تخرج منها البذور موجودة حول القسم الثالث أو الأخير من الذبابة على بطنها وظهرها، وهذا القسم الثالث أو الأخير دائماً يكون مرتفعاً عندما تقف الذبابة على أي مسند لتحفظ توازنها واستعدادها للطيران، والانفجار كما ذكرنا يحدث بعد ارتفاع ضغط السائل داخل الخلية المستطيلة إلى قوة معينة، وهذا قد يكون مسبَّباً من وجود نقطة زائدة من السائل حول الخلية المستطيلة، وفي وقت الانفجار يخرج من السائل والبذور جزء من «السيتوبلازم» من الفطر كما ذكر الأستاذ «لانجيرون» ـ أكبر الأساتذة في علم الفطريات ـ في عام ١٩٤٥، أن هذه الفطريات كما ذكرنا تعيش في شكل خميرة مستديرة داخل أنسجة الذبابة وهي تفرز أنزيمات قوية تحلل وتذيب أجزاء الحشرة الحاملة للمرض.

ومن جهة أخرى تم في سنة ١٩٤٧ عزل مادة مضادة للحيوية (بواسطة «آرنشتين» و«كوك» من إنجلترا و«روليوس» من سويسرا في سنة ١٩٥٠م) تسمى جافاسين من نفس الفصيلة التي ذكرناها والتي تعيش في الذبابة وهذه المادة المضادة للحيوية تقتل جراثيم مختلفة من بينها الجراثيم السالبة والموجبة لصبغة جرام، وجراثيم الدوسنتاريا والتيفود، وفي سنة ١٩٤٨م عزل (بريان) و(كورتيس) و(هيمنج) و(جيفيريس) و(ماكجوان) من بريطانيا مادة مضادة للحيوية تسمى «كلوتينيزين» من فطريات من نفس فصيلة الفطر الذي يعيش في الذبابة، وتؤثر على الجراثيم السالبة لصبغة جرام من بينها جراثيم الدوسنتاريا والتيفود، وفي سنة ١٩٤٩م عزل (كوكس) و(فارمر) من إنجلترا و (جرمان) و(روث) و(إتلنجر) و(بلانتر) من سويسرا مادة مضادة للحيوية تسمى «انياتين» من فطريات من نفس صنف الفطر الذي يعيش في الذبابة، تؤثر بقوة شديدة على جراثيم جرام موجب وجرام سالب وعلى بعض فطريات أخرى، ومن بينها جراثيم الدوسنتاريا والتيفود

والكوليرا، ولم تدخل هذه المواد المضادة للحيوية بعد للاستعمال الطبي، ولكنها فقط من العجائب العلمية لسبب واحد وهو أنها بدخولها بكميات كبيرة في الجسم قد تؤدي إلى حدوث بعض المضاعفات، بينما قوتها شديدة جداً وتفوق جميع مضادات الحيوية المستعملة في علاج الأمراض المختلفة وتكفي كمية قليلة جداً لمنع معيشة أو نمو جراثيم التيفود والدوسنتاريا والكوليرا وما يشبهها.

* * *

وفي سنة ١٩٤٧م عزل «موفيتش» مواد مضادة للحيوية من مزرعة الفطريات الموجودة على جسم الذبابة، ووجد أنها ذات مفعول قوي في بعض الجراثيم السالبة لصبغة جرام مثل جراثيم التيفود والدوسنتاريا وما يشبهها، وبالبحث عن فائدة الفطريات لمقاومة الجراثيم التي تسبب أمراض الحميات التي يلزمها وقت قصير للحضانة وجد أن واحد جرام (والصواب: جراماً واحداً) من هذه المواد المضادة للحيوية يمكن أن يحفظ أكثر من ١٠٠٠ لتر لبن من التلوث من الجراثيم المرضية المزمنة.

وهذا أكبر دليل على القوة الشديدة لمفعول هذه المواد.

أما بخصوص تلوث الذباب بالجراثيم المرضية كجراثيم الكوليرا والتيفود والدوسنتاريا وغيرها التي ينقلها الذباب بكثرة، فمكان هذه الجراثيم فقط على أطراف أرجل الذبابة أو في برازها، وهذا ثابت في جميع المراجع البكتريولوجية، وليس من الضروري ذكر أسماء المؤلفين أو المراجع لهذه الحقيقية المعلومة.

ويستدل من كل هذا على أنه إذا وقعت الذبابة على الأكل فستلمس الغذاء بأرجلها الحاملة للميكروبات المرضية، التيفود أو الكوليرا أو الدوسنتاريا أو غيرها، وإذا تبرزت على الغذاء فستلوث الغذاء أيضاً كما ذكرنا بأرجلها، أما الفطريات التي تفرز المواد المضادة للحيوية والتي تقتل الجراثيم المرضية الموجودة في براز الذبابة وفي

أرجلها، فتوجد على بطن الذبابة ولا تنطلق مع سائل الخلية المستطيلة من الفطريات والمحتوي على المواد المضادة للحيوية إلا بعد أن يلمسها السائل الذي يزيد الضغط الداخلي لسائل الخلية ويسبب انفجار الخلية المستطيلة واندفاع البذور والسائل.

وبذلك يحقق العلماء بأحاديثهم تفسير الحديث النبوي الذي يؤكد ضرورة غمس الذبابة كلها في السائل أو الغذاء إذا وقعت عليه لإفساد أثر الجراثيم المرضية التي تنقلها بأرجلها أو ببرازها، وكذلك يؤكد الحقيقة التي أشار إليها الحديث، وهي أن في أحد جناحيها داء (أي في أحد أجزاء جسمها الأمراض المنقولة بالجراثيم المرضية التي حملتها) وفي الآخر شفاء، وهو المواد المضادة للحيوية التي تفرزها الفطريات الموجودة على بطنها، والتي تخرج وتنطلق بوجود سائل حول الخلايا المستطيلة للفطريات .

وبعد « فلعلك ـ أيها القارئ ازددت يقينا بصحة هذا الحديث واطمأننت إلى أن الاذعان والقبول لما صح عن الرسول أحرى بالمؤمن المتثبت وأولى، وفي كل يوم تتقدم فيه العلوم والمعارف البشرية يُظْهِرُ الله ـ سبحانه ـ من الآيات ما يدل على صدق النبي ﷺ وصدق معجزته الكبرى وهي القرآن، وصدق الله حيث يقول :

﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَ لَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ (٥٣) ﴾.

بذلك انتهى كلام العلامة المحقق أبو شهبة .. ولي فوق كل ما سلف من بيان دقيق واضح وقفة أمام المكذبين بحديثي التمر والذباب .. أفترض ـ جدلاً فحسب ـ أن الحديثين غير صحيحين ـ وهذا افتراض جدلي محض ـ فأي منهج علمي صحيح يبيح لمن عثر على حديثين أدخلا خطأ، أن يرد ـ بسببهما ـ عشرات الألوف من الأحاديث الصحيحة ؟ !! .

الأمر الآخر هو أنه لو كانت نية حسين أحمد أمين سليمة ـ وهذا افتراض جدلي وإلا فالأدلة بعكس ذلك لا سيما أنه ليس صاحب موقف وإنما هو سارق للأكاذيب يداري سرقته من الافتضاح ـ أقول : لو كانت نيته سليمة، لأدرج الحديثين مع حديث تأبير النخل، حيث قال الرسول ﷺ للأنصار لما ثبت أن نصحه لهم بعد التأبير أدى إلى عدم حمل النخل، قال : أنتم أعلم بشؤون دنياكم ـ أو كما قال ﷺ ـ فالرسول علية الصلاة والسلام إنما بعث هادياً ومبشراً ونذيراً للناس كافة حتى قيام الساعة، ولم يبعث طبيباً ... ولا يطعن في نبوته أن يخطئ في الأمور البشرية الصرفة كالزراعة والطب واختيار موقع لنزول جيشه ... بل إن هذه الأخطاء في هذه المسائل تشهد مع غيرها من البراهين الكثيرة على صدق رسالته. كل هذا إنما يدخل في إطارالافتراضات ولو أن حسين أمين أو أيا ممن سرق عنهم ـ نحا هذا المنحى لكان بوسعنا أن نلتمس له العذر، ولما كان في مقدور أي إنسان أن يتهمه .. أما أن يكون رد الحديث ـ مع أنه مسروق ـ للهوى والتشهي وجحود السنة كلياً، فهو ردة صريحة فعلها من فعلها .

* * *

١٢ ـ سبق لأبيه أحمد أمين أن فهم حديثاً صحيحاً فهماً قاصراً، إذ توهم أنه يدل على انتهاء الحياة على الأرض بعد قرن من الزمان منذ أن قال النبي ﷺ الحديث المذكور.

والحديث أخرجه البخاري في باب السمر في الفقه والخير بعد العشاء من كتاب الصلاة، وهو « أن عبدالله بن عمر قال : صلى النبي ﷺ صلاة العشاء في آخر حياته، فلما سلم قام النبي ﷺ فقال: [**أرأيتكم ليلتكم هذه، فإن على رأس مئة سنة لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد**] فوهل الناس في مقالة

رسول الله ﷺ إلى ما يتحدثون في هذه الأحاديث عن مئة سنة، وإنما قال النبي ﷺ : [**لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض**] يريد بذلك أنها تخرم ذلك القرن. فهذا نص الحديث واضح في أن الرسول ﷺ أخبر صحابته في آخر حياته ـ وجاء في رواية جابر : قبل وفاته بشهر ـ أن من كان منهم على ظهر الأرض حيًّا حين قال الرسول ﷺ تلك المقالة، لا يعمر أكثر من مئة سنة بعدها، ولم يفطن بعض الصحابة إلى تقييد الرسول ﷺ بمن هو على ظهرها «اليوم» فظنوه على إطلاقه، وأن الدنيا تنتهي بعد مئة سنة، فنبههم ابن عمر إلى القيد في لفظ الرسول، وكذلك فعل علي ابن أبي طالب في رواية الطبراني .

وقد استقصى العلماء من كان آخر الصحابة موتاً فوجدوه أبا الطفيل عامر بن واثلة، وقد مات سنة عشر ومئة، وهي رأس مئة سنة من حديث الرسول ﷺ (السباعي ـ السنة ومكانتها ص٢٧٩، ٢٨٠) (آخر صحابي مات ـ إذاً سنة ١١٠هجرية) لا كما زعم الأمين من أن أناساً ظهروا في القرون الهجرية التالية وادعوا لقاء الرسول ﷺ أو الإمام علي موحياً بذلك أن علماء الحديث رووا عن هؤلاء !! .

* * *

والعبرة ليست بادعاء هؤلاء الأفاقين، فالمهم أن دعواهم مرفوضة عند أهل العلم، وإلا فليأت «الأمين» بدليل واحد على ذلك !! ولو كان أميناً ـ قليلاً ـ لوثق كلامه بالإشارة إلى مصدره !!.

فالحديث معجزة نبوية حيث وقع الأمر كما أخبر الرسول ﷺ، ولا يغض من قدره أن يفهمه أحمد أمين فهماً سقيماً ثم يقلده ابنه !!.

ربما تذرع «الأمين الحزين» بأن بعض الصحابة فهموا الحديث خطأ في أول الأمر، حتى نبههم ابن عمر أو علي، وهذا عذر مرفوض لأن من يطلع على الحديث وعلى التنبيه لا يعذر إذا فهمهما خطأ أو ادعى ذلك ؟! .

فما بالك لو عرف أن أباه سرق الاستشهاد بالحديث عن خصوم السنة القدامى الذين رد عليهم ابن قتيبة، ولم يقف عند تفنيده لأوهامهم (تأويل مختلف الحديث ص ٩٩) !!.

* * *

١٣ ـ الغيبيات :

رد الأمين أحاديث عدة تتعلق بأمور مغيبة، زاعماً أن العقل يرفضها، مثل أن الشيطان يأكل بشماله، ومثل حديث الحوض الذي سبقه أبو رية إلى رده، برغم وروده عن ثلاثين صحابياً، منهم عشرون في الصحيحين (أبو شهبة ص ٢٧٠) .

وهذا افتئات على العقل ـ فضلاً عن كونه جحوداً للدين بالهوى .. فالعقل بعد أن يؤمن بأن القرآن من عند الله، وأن الرسول ﷺ يبلغ عن ربه، لا يستطيع ـ أي العقل ـ أن يرفض شيئا من أمور الدين الثابتة، مالم يكن حكمها أنها مستحيلة عقلياً (وهذا غير موجود في الإسلام أبداً) ... أما أن يرفضها لمجرد أن العقل لا يدرك جزئياتها فهذا عمل غير عقلاني، لأن أمام العقل للمعرفة وسيلتين : الاستقراء فيما يخضع للتجربة وإعادتها، والاستنتاج في النظريات ... والسبيل أمام الوسيلتين هو الحواس أولاً .

ولأن أمور الغيب لا تخضع للتجربة ولم يسبق للحواس أن عرفتها، فكيف يمكن رفضها باسم العقل ؟ .

وإذا كان الأمين يلغي عقله حين يفعل ذلك، فكيف يفهم قول الله ـ سبحانه ـ في وصف إبليس ورهطه :

﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لا تَرَوْنَهُمْ .. ﴿٢٧﴾ ﴾ [الأعراف : ٢٧].

هل يحكم بأن إبليس غير موجود فيكفر صراحة ؟ علماً بأنه سرق هذا الشاهد عن المعتزلة الذين رد عليهم ابن قتيبة (تأويل مختلف الحديث ص ٣٢٦).

وكذلك صفات الحوض في الجنة، وصفات الحور العين، وحالات العذاب في جهنم ... فما ورد منها في القرآن وفي السنة الصحيحة نؤمن به، وإن لم نستطع تصوره بدقة، لأنه يفوق قدرتنا على التخيل... وصدق الرسول الكريم ﷺ حين وصف الجنة بأن فيها « ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر» أما حديث (عجيزة الحوراء ميل في ميل)، فإنه فضيحة أخرى لهذا الكذوب، إذ أنه ليس صحيحاً وقد أشار إلى وضعه ابن قتيبة في « تأويل مختلف الحديث ص٢٨٠ »، فليس من الأمانة أن يسوقه « الأمين جداً» على أنه شاهد ضد علماء الحديث الذين قالوا عنه : حديث موضوع .

* * *

١٤ ـ سخر « الأمين » من أحاديث الآداب السلوكية عموماً، كالتي تعلمنا ما نقول إذا عطسنا ؟ وما نقول إذا أكلنا ؟! والتي تحثنا على أن نأكل بميامننا ... إلخ.

وقد سبق لي في الجزء الأول من هذا الكتاب، أن أوردت عدة نصوص قرآنية تجعل اليمين ـ عموماً ـ موضع تكريم .

وأما رده الأحاديث الأخرى فإنه يدل على جهل بالقرآن ـ أو تجاهل له ـ فذكْر الله ـ عز وجل ـ في كل حال هو دأب الأنبياء والصالحين ـ فنوح عليه السلام ذَكَر ربه

لما ركب وجماعة المؤمنين السفينة :

﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا ﴿٤١﴾ ﴾ [هود : ٤١]. واستهل سليمان عليه السلام رسالته إلى بلقيس ملكة سبأ

﴿ ... وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾ ﴾ [النمل : ٣٠]، وقد أمرنا ربنا إذا ركبنا على ظهور السفن والبهائم أن نقول :

﴿ لِتَسْتَوُوا عَلَىٰ ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ ﴿١٣﴾ وَإِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ ﴿١٤﴾ ﴾ [الزخرف : ١٣، ١٤].

ـ كما أمر الله النبيَّيْن الكريمين موسى وهارون بقوله – عز وجل :

﴿ اذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي ﴿٤٢﴾ ﴾ [طه : ٤٢]

ويؤكد معنى أن الدعاء وذكر الله شأن الأنبياء والصديقين والصالحين كل من الآيات التالي بيانها: (آل عمران ٣٨، ١٣٥ ـ الأنعام ٥٢ ـ الأعراف ١٥١، ١٥٥ ـ إبراهيم ٣٩، ٤٠، ٤١ ـ المؤمنون ١١٨ ـ القصص ١٦ ـ سورة ص ٢٤، ٣٥ ـ الحشر ١٠ ـ يوسف ٩٨ ـ الدخان ٢٢ ـ القمر ١٠ ـ السجدة ١٦ ـ الجن ٢٠).

ومما يؤكد أن الدعاء دلالة على التوحيد : البقرة ١٨٦ ـ النمل ٦٢ ـ يونس ١٠٦ ـ الشعراء ٢١٣ ـ الإسراء ٦٧، ١١٠ ـ آل عمران ٣٨ ـ الأنعام ٦٣ ـ الفرقان ٧٧ ـ غافر ١٤، ٦٠، ٦٥ ـ الأعراف ١٨٠، أما الآية ١٨ من سورة الجن فتقول :

﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾ ﴾.

وتدلنا الآيات التالي بيانها على أن المشركين ـ حتى المشركين !! وضعاف الإيمان يدعون ربهم في المآزق فقط :

الأنعام٤١ ـ يونس ١٢ ـ الزمر ٨، ٤٩ ـ العنكبوت ٦٥ ـ الروم ٣٣ ـ لقمان ٣٢.

وقد وردت مادة « ذكر » ومشتقاتها في القرآن الكريم وكانت محل الثناء على هذا المسلك النبيل ٩٢ مرة !! .

* * *

أما مادة « سبح » فوردت في ٥٢ موضعاً في محكم التنزيل.

ناهيك عما ورد في تعظيم أمر الاستغفار وحمد الله وشكره والاستعانة به ـ سبحانه ـ وصدق الله القائل في الذكر الحكيم :

﴿ أَلا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ (٢٨) ﴾ [الرعد : ٢٨] والقائل :

﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ .. (٢) ﴾

[الأنفال : ٢].

فكيف لا يكون رسولنا ﷺ وهو سيد العابدين في مقدمة من يذكرون ربهم بالغدو والآصال، لا سيما أن الله ـ عز وجل ـ أكرمه وفضله على عباده، ورفع له ذكره.

ولذلك ثبت أنه ﷺ كان يستغفر الله في اليوم أكثر من سبعين أو مئة مرة .

ولنضع هذه البشارة الإلهية الكريمة :

﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الأَمْوَالِ وَالأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ (١٥٥) الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ (١٥٦) ﴾ [البقرة : ١٥٥، ١٥٦] .

ففيم العجب من أن يعلمنا ﷺ الذكر الملائم لبدء الطعام والانتهاء منه، وعند الركوب، والسفر وعند السرور وعند النوازل ... كيف لا وذلك شأن الأنبياء الكرام

جميعهم، كما تدل الآيات التي أوردناها ؟ بل إن ذلك شأن الكون كله حتى الجمادات :

﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِن لاَّ تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ (٤٤) ﴾ [الإسراء : ٤٤] .

وأمر ـ سبحانه ـ الجبال والطير بترديد ذكر داود لربه :

﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ .. (١٠) ﴾ [سبأ : ١٠].

وبعد ذلك كله يأتي شخص يدعي الإسلام فيرفض ما ورد في السنة من أذكار وآداب، برغم أن لها نظائر بالمئات في كتاب الله ؟ .

* * *

وكيف يستهتر امرؤ يزعم أنه كاتب إسلامي بما ورد في السنة من آداب وآثار تعزز ارتباط المسلم بربه، وتوقظ فيه حاسة مراقبة الله ـ سبحانه ـ في شأنه كله، كيف يقدم على فعلة كهذه، وهو يطالع الأمر الإلهي :

﴿ وَلا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ .. (١٢١) ﴾

[الأنعام : ١٢١].

والأمر الآخر :

﴿ وَالَّذِي خَلَقَ الأَزْوَاجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ وَالأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ (١٢) لِتَسْتَوُوا عَلَىٰ ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ (١٣) وَإِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ (١٤) ﴾

[الزخرف : ١٢ ـ ١٤].

وبالمناسبة فإن دعاء الركوب الذي علمنا إياه نبينا الكريم هو الدعاء نفسه الذي حث عليه ربنا في كتابه في الآيات المذكورة. ولكن لا عجب بعد كل ما لمسناه من تحريف الأمين لثوابت الإسلام القطعية، وقد سبقه فرعون إلى الاستهتار بشأن الدعاء: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُ ..(٢٦) ﴾ [غافر : ٢٦] .

فكان رد موسى عليه :

﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُم مِّن كُلِّ مُتَكَبِّرٍ لاَّ يُؤْمِنُ بِيَوْمِ الْحِسَابِ (٢٧) ﴾ [غافر : ٢٧].

وكانت المحصلة النهائية :

﴿ فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ (٥٥) ﴾ [الزخرف : ٥٥] هذا في الدنيا، أما في الآخرة، فلنصغ إلى خطاب الله ـ عز وجل ـ للكفرة والهازئين بدينه ، يقرعهم سبحانه :

﴿ إِنَّهُ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ (١٠٩) فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّىٰ أَنسَوْكُمْ ذِكْرِي وَكُنتُم مِّنْهُمْ تَضْحَكُونَ (١١٠) إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ (١١١) ﴾

[المؤمنون : ١٠٩ ـ ١١١] .

فالطريقان واضحتان : طريق المؤمنين الذاكرين الشاكرين الصابرين المستعينين بالله، وأولئك هم الفائزون، والأخرى طريق المشركين الجاحدين المشككين الذين يسخرون من ذكر الله ـ سبحانه وتعالى ـ فليختر كل ما يلائمه ! .

* * *

١٥ ـ نسب الأمين إلى القرآن نص « إنما الأعمال بالنيات » جاهلاً أنه مطلع

حديث نبوي صحيح، فكيف يتصدى لأمور السنة الواسعة شخص يجهل حديثاً من أشهر الأحاديث بين المسلمين ويظنه آية قرآنية ؟! .

وقد زعم صاحبنا أن الذين عنوا بهذا الأمر هم الصوفية، وسبق أن دحضنا هذا الافتراء، ونضيف هنا إلى ما سلف، أن الإمام الأوزاعي (من الفقهاء المحقود عليهم لدى شاخت وغيره من أساتذة صاحبنا !!) استشهد بهذا الحديث في تصديه للوالي العباسي الذي عاقب نصارى لبنان بجريرة قسم منهم تآمر على سلامة الدولة مع عدو خارجي (الإسلام بين العلماء والحكام ـ عبد العزيز البدري ص ٨٣).

والأوزاعي من فقهاء أهل الحديث وليس صوفياً !!.

وكان جولدزيهر قد زعم أن هذا الحديث موضوع، وأنه دليل (!!) على تطور الإسلام ـ بزعم ذلك اليهودي الحقود، متجاهلاً أن إخلاص النية لله في العمل شرط لقبوله، وأن الرياء يحبط الأعمال، وذلك في عشرات النصوص القرآنية، فكيف يكون الحديث المؤيد لهذا المعنى نتيجة أكذوبة التطور، لإدخال البدع في الدين؟!.

ومن تلك الآيات :

ـ ﴿ **أَلا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ .. ﴿٣﴾** ﴾ [الزمر : ٣] .

ـ ﴿ **وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ ...﴿٢٢﴾** ﴾ [الرعد : ٢٢].

ـ ﴿ **وَمَا تُنفِقُونَ إِلاَّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ... ﴿٢٧٢﴾** ﴾ [البقرة : ٢٧٢].

ـ ﴿ **وَمَا لأَحَدٍ عِنـدَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰ ﴿١٩﴾ إِلاَّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلَىٰ ﴿٢٠﴾** ﴾ [الليل : ١٩، ٢٠]

- ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ وَلَكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ﴿٥﴾ ﴾ [الأحزاب : ٥] .

- ﴿ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَاءً وَلا شُكُورًا ﴿٩﴾ ﴾ [الإنسان : ٩].

- ﴿ لا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ .. ﴿٢٢٥﴾ ﴾ [البقرة : ٢٢٥] .

كما فضحت آيات عدة أخرى المنافقين لأنهم يُظْهِرُون الإسلام وقلوبهم تبطن غير ذلك، ومنها :

- ﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلاَّ أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ وَلا يَأْتُونَ الصَّلاةَ إِلاَّ وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلا يُنفِقُونَ إِلاَّ وَهُمْ كَارِهُونَ ﴿٥٤﴾ ﴾

[التوبة :٥٤].

- ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلاةِ قَامُوا كُسَالَىٰ يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلاَّ قَلِيلاً ﴿١٤٢﴾ ﴾ [النساء : ١٤٢]

- ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ [البقرة : ١٠].

- ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴿٤﴾ الَّذِينَ هُمْ عَن صَلاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿٥﴾ الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ ﴿٦﴾ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ﴿٧﴾ ﴾ [الماعون : ٤ ـ ٧].

- ﴿ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ .. ﴿١٦٧﴾ ﴾ [آل عمران : ١٦٧].

- ﴿ يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴿١١﴾ ﴾ [الفتح : ١١] .

فهل عَمِيَ جولدزيهر عن هذه النصوص القرآنية وغيرها ؟ ألا يدل ذلك على مدى «صدق» صاحبنا حين أثنى على جولدزيهر بأنه من المستشرقين المنصفين في حين شن حملة ظالمة على كل مستشرق أنصف الإسلام ولو بشطر كلمة ؟ وإذا عرف السبب، بطل العجب ؟ !.

١٦ ـ زعم الأمين (ص ٦٣ من كتابه) أنه يوجد حديث يذكر فضائل لبلدة جزائرية تسمى «شرشل» وأنا أتحداه أن يأتي لهذه القرية بأي دليل من كتب الحديث الصحيح والحسن بل والضعيف.

١٧ ـ أما تشكيكه بكل حديث تضمن الإشارة إلى أحداث ستقع مستقبلاً، ثم وقعت كما قال الرسول ﷺ، فقد فندنا هذه الأسطورة عند حديثنا عن أن الوحي قرآن وسنة،، وعن إعلام الله نبيه بعض المغيبات .

ويكفي أن النبي ﷺ أخبرنا بفتح القسطنطينية قبل فتحها بـ ٩٠٠ سنة !! فليقل لنا «الأمين» كيف يرد هذا الحديث المعروف في كتب السنة قبل أن يتحقق ما ذكر فيه بتسعة قرون ؟ !.

١٨ ـ الحديث الذي معناه : إنا معاشر الأنبياء لا نُوَرِّث، ما تركناه صدقة .. ادعى صاحبنا أنه موضوع، وأن اختلاقه تم على مراحل (يبدو أن الناس كانوا يحبون الكذب بالتقسيط بحسب هذا الزعم المضحك !!) .. وزعم أنه وضع في عصر الدولة الأموية !! .

مع أن الثابت أن أبا بكر الصديق استشهد بهذا الحديث في خلافه حول أرض فدك مع فاطمة بنت رسول الله ﷺ، التي لحقت بأبيها عليه الصلاة والسلام بعد ستة أشهر من وفاته !!.

أي أن هذا الحديث وُضِعَ ـ بحسب هذه الأكذوبة المتهافته ـ في زمن قياسي !! وهذا اتهام وضيع لأبي بكر .. والعقل ـ فضلاً عن النقل ـ يؤكد استحالته، لأن معناه أن الصحابة كلهم يتواطؤون على الكذب ـ وحاشاهم .. فما الكذاب الأشر إلا من يتهمهم .

فكيف وضع في زمن بني أمية ؟

وإذا ازداد «الأمين» بجاحة (كالتي ينتظر المجتمع الصناعي لأجلها) ووصل إلى حد الافتراء على أبي بكر وبخاصة أنه أيد من قبل افتراءات علي عبد الرازق عنه بخصوص الزكاة والملك الاستبدادي)، فإن ذلك يهوي بمعول آخر على أكذوبته المسروقة من جولدزيهر عن أن وضع الحديث تم بعد توسع الفتوحات في زمن بني أمية !!.

* * *

١٩ ـ ادعى «الأمين» أن الأحاديث التي توجب طاعة الأمير مكذوبة على رسول الله ﷺ ... وتجاهل بذلك قول الله ـ سبحانه ـ :

﴿ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ ﴿٥٩﴾ ﴾ [النساء : ٥٩] !! .

والعلماء الذين يفتري عليهم هذا الكذوب، لم يقل أي منهم إن طاعة الأمير مطلقة كطاعة الله وطاعة رسوله، وإنما هي طاعة مقيدة بحديث [**لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**]!!

هؤلاء العلماء الأتقياء الأبرياء، لو كانوا كما وصمهم هذا الكذوب، لما نقلوا لنا أحاديث نبوية تجعل سكوت العلماء على جور السلطان أمراً محرماً، مع أن بوسع العلماء أن يسكتوا !! .. ولما نقلوا من السنة ما يدل على أن الساكت عن

الحـق شيطان أخرس !! .

ولو كانوا كذلك لما نقلوا حديثاً يؤكد أن أفضل الشهداء بعد حمزة(رضي الله عنه) رجل قام إلى حاكم ظالم فنصحه فقتله !! .

إن أقصى ما قاله بعض الفقهاء هو منعهم الخروج المسلح على الحاكم ما لم يجاهر بكفر صريح، وهذا الاجتهاد ـ حتى لو كان خطأ ـ فإن الله يأجرهم عليه !! والبون شاسع بين التحذير من الحرب الأهلية المدمرة ـ بلغة عصرنا ـ وبين زعم الطاعة المطلقة للحاكم تلك التي نسبها إلى العلماء زوراً وبهتاناً . . . فهؤلاء العلماء متفقون على أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق لكنهم لم يتفقوا على منع الخروج على الحاكم الظالم، فمنهم من أباحه إذا كانت الغلبة راجحة في ظن الذين خرجوا وإذا كان خروجهم مستنداً إلى أدلة صحيحة .

* * *

٢٠ ـ لكن الأمين أكد صحة حديث تأبير النخل، لأنه ظن أنه يناصر دعواه في نسف ثوابت الإسلام !! وهكذا تكون الأمانة : أن يقبل الإنسان من السنة ويرفض بحسب هواه !!.

والذي جعله يعتقد صحة هذا الحديث هو قول الرسول ﷺ : [**أنتم أعلم بشؤون دنياكم**] الذي سبقه إلى استخدامه كثيرون لحذف النظام السياسي كله من الإسلام، زاعمين أن السياسة ـ أصولاً وفروعاً ـ من أمور دنيانا فنحن أعلم بها، وأراد آخرون ـ كما يقول د. يوسف القرضاوي ـ أن يحذفوا النظام الاقتصادي كله من الإسلام بسبب هذا الحديث .

وأضيف إلى ذلك أنه ليس من الأمانة ولا منهجية البحث التي يتشدقون بها، أن يقرر الباحث حكماً شرعياً بالاستناد إلى نص واحد، دون جمعه مع النصوص

الأخرى، لأن الدين لا يتناقض، أما لو أُخِذت الأحكام بهذه الصورة المبتسرة، فسيظهر الدين متناقضاً ـ وهو ليس كذلك !! .

ويفسر الدكتور القرضاوي معنى هذا الحديث بأن الدين لا يتدخل في أمور البشر التي تدفع إليها غرائزهم وحاجاتهم الدنيوية إلا حيث يكون فيها إفراط أو تفريط أو انحراف .

كما أنه يتدخل ليربط حركات الإنسان كلها بأهداف ربانية عليا وقيم أخلاقية، ثم ليرسم آداباً إنسانية راقية في أداء الأعمال تميز الإنسان عن الحيوان الأعجم !! .

ومن الأمثلة التي تساق في هذا الشأن ـ يضيف د. القرضاوي : الزراعة ـ مثلاً ـ فالإسلام يحث عليها، ويَعِدُ الزارعَ بأفضل المثوبة عند الله [**ما من مسلم يزرع زرعاً أو يغرس غرساً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة**] رواه البخاري في كتاب المزارعة .

ولكن الدين لا يتدخل ليعلم الناس كيف يزرعون؟ وبأي شيء يسقون الزرع: أبالشادوف أم بالطنبور أم بالساقية أم بالآلة الميكانيكية ؟ ... بالري التقليدي أو بالرش أو التنقيط أو غيره ... الدين لا يتدخل هنا فليس هذا من اختصاصه، إنما هو من اختصاص أهل العلم والخبرة والمسؤولين (الهلال ـ شهر آب (أغسطس) ١٩٨٩م ـ ص ٤١، ٤٢).

وبعبارة أخرى نقول : إن الإسلام لا يتدخل في الشؤون الفنية الصرفة مادام النشاط ليس محرماً أو مكروهاً ... وكذلك فيما يتوصل إليه العلم في كل زمن من نتائج لأبحاثه، فلا يتدخل الإسلام إلا إذا استُخدم العلم للضرر لا للنفع، أو إذا استخدم جسراً لتيسير المحرمات. الإسلام يتدخل قبل البداية لتوجيه مسار العلم في

خدمة البشر، ثم يتدخل في النهاية ـ بعد النتائج ـ ليتأكد من أنها لن تستخدم في الأذى، أما مرحلة البحث العلمي بين البداية والنهاية فتلك من شأن العلماء والباحثين المختصين دون سواهم .

وليس أدل على أن هذا الحديث لا يؤدي إلى الغاية التي يبحث عنها المرجفون، من أن الرسول ﷺ الذي قال : [**أنتم أعلم بشؤون دنياكم**] حث في مواضع أخرى على الزراعة وغرس الأشجار، فلم يعتبرها مجرد أمر فني لا يتدخل فيه الإسلام .. والرسول ﷺ الذي أراد المبطلون تحريف جملته هذه، هو نفسه الذي مارس الحكم والقيادة العسكرية والقضاء، فنظم الدولة وعقد المعاهدات وأرسل السفراء وقاد المسلمين في الحروب، وقضى في الخصومات، وولى الولاة والقضاة .

ولذلك فإن من يعتبر أن هذه الأعمال من أمور دنيانا التي نحن أعلم بها، يتهم الرسول ﷺ بالتناقض بين ما قال وما فعل ـ حاشاه ﷺ .

ولهذا كله فإن العلماء ميزوا بين ما فعله الرسول ﷺ من قبيل الفتيا، وما فعله بمقتضى قيادته للمسلمين أو إمامته لهم (د. البوطي ـ ضوابط المصلحة ـ ص ١٦٨، ١٦٩).

أو بصيغة أخرى : فرَّقوا بين ما كان تشريعاً من أفعاله ﷺ وما ليس تشريعاً.

وقالوا : كل فعل فعله ﷺ هو تشريع إلا في الحالات الثلاث التالية :

١ ـ الأفعال التي صدرت عن الرسول ﷺ بمقتضى الطبيعة البشرية كالقيام والقعود والأكل والشرب .. فهذه تدل على الإباحه وليست مصدراً تشريعياً، ولا يجب على الأمة اتباعها لأنها ليست من الرسالة، وإن اتبعها أحد من المسلمين كان اقتداء حسناً منه بالنبي، كاقتداء ابن عمر بالرسول ﷺ في مأكله ومشربه وملبسه .

ولذلك كما يقول ابن قتيبة ـ (تأويل مختلف الحديث ص ٤٧) : لو أن رجلاً لم يأكل البطيخ طول عمره، وقد كان يُعْجِبُ النبي ﷺ، فلا يقال: إنه ترك السنة.

٢ ـ الأفعال التي صدرت عن الرسول ﷺ بمقتضى الخبرة والتجربة في شؤون الدنيا، كنزوله عند أول ماء في غزوة بدر، وارتحاله عنه بعد أن بيَّن له الحباب بن المنذر أنه ليس الموقع الأفضل.

ومثل إشارته ﷺ على أهل المدينة ألا يؤبروا (أي : ألا يلقحوا)النخل، فتركوا التأبير وتلف الثمر، فقال لهم : أبروا أنتم أعلم بشؤون دنياكم !! .

٣ ـ الأفعال التي صدرت عن النبي ﷺ بمقتضى الوحي، لكن الدليل الشرعي أكد أنها خاصة به ﷺ، كتزوجه بأكثر من أربع نساء، وكوجوب قيام الليل عليه، وجواز الوصال في الصيام له وحده ﷺ .

أما قضاؤه ﷺ في خصومة، فيشتمل على أمرين أحدهما : إثبات الوقائع وهو أمر تقديري وليس بتشريع، والثاني : حكمه بعد تقدير ثبوت الوقائع وهذا تشريع، ولهذا روى البخاري ومسلم عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ سمع خصومة بباب حجرته فخرج إليهم وقال: [**إنما أنا بشر وإنه يأتيني الخصوم فلعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض فأحسب أنه صادق فأقضي له بذلك، فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو يتركها**] أو كما قال ﷺ..(عبد الوهاب خلاف ـ علم أصول الفقه ص ٤٣، ٤٤ + القرآنيون ص ٧٤).

وبذلك يتضح الفرق ـ فيما يتصل بالسنة النبوية ـ بين الحق والباطل، وبين العلم والجهالة، وبين الأمانة والخيانة، وبين الصدق والكذب .

وصدق رب العالمين القائل في محكم تنزيله :

﴿ **فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلاَّ الضَّلاَلُ ..﴿٣٢﴾** ﴾ [يونس : ٣٢]

* * *

ونختم الفصل بشهادة أستاذ للتاريخ في الجامعة اللبنانية، معروف برصانته ومكانته العلمية ، فهو لا يسرق الأكاذيب لينسبها إلى نفسه، ذلكم هو الدكتور أسد رستم ، والرجل شريك لنا في الوطن وإن كان يخالفنا في الدين فهو مسيحي.

يقول في مقدمة كتابه « مصطلح التاريخ » عن رسالة في علم مصطلح الحديث للقاضي عياض : (إن ما جاء فيها من مظاهر الدقة في التفكير والاستنتاج تحت عنوان « تحري الرواية والمجيء باللفظ »، يضاهي ما ورد في الموضوع نفسه في كتب الفرنجة في أوربا وأمريكا .. وبعض القواعد التي وضعها الأئمة منذ قرون عديدة للتوصل إلى الحقيقة في الحديث تتفق في جوهرها وبعض الأنظمة التي أقرها علماء أوربا فيما بعد في بناء علم المنهجية « المثودلوجية ».

ولو أن مؤرخي أوربا في العصور الحديثة اطلعوا على مصنفات الأئمة المحدِّثين لما تأخروا في تأسيس علم « المثودلوجية » حتى أواخر القرن الماضي ... فنؤكد لهم أن ما يفاخرون به من هذا القبيل نشأ وترعرع في بلادنا، ونحن أحق بتعليمه والعمل بتأسيسه وقواعده ..).

[نقلاً عن : لماذا يزيفون التاريخ ؟ – ص ٣٠٠، ٣٠١].

فكم هو البون شاسع جداً بين عالم أصيل في ميدان التاريخ، لم يمنعه كونه غير مسلم، من أن ينصف علماء الحديث ، بل ولا من أن يفخر بما أنجزوه، وبين كاتب مقتحم يجمع فضلات المستشرقين الحاقدين، ثم ينتحلها لنفسه، وكلها تجنٍّ وافتراء على العلماء العاملين المخلصين ، وعلى دين الله ـ عز وجل ـ !! ثم يزعم أنه حريص على الإسلام !!.

* * *